الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران السانية
كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

الدكتور محمد الصالح بن جلول

(1893 – 1985)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر
(تخصص أعلام الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية)

إعداد الطالب:
بكار محمد

إشراف:
أ.د عبد المجيد بن نعصية

السنة الجامعية: 2007 – 2008

الدكتور محمد الصالح بن جلول



إهـــداء وشكـــــــــر

إهداء.

أهدي عملي إلى زوجتي، وابني عبد المجيـد، وإلى والدي العزيز، وإلى جدي الشيخ محمد بن زحزوح رحمه الله، وإلـى كل من وقف إلى جانبي إمّا محفّزا أو مساعدا إلى غاية إتمام الموضوع فـي شكله ومضمونه. كما أهدي ثمرة عملي إلى قسم التاريخ وعلم الآثار بكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران، وأتمنى أن يكون مساهمة متواضعة لإثراء البحوث العلمية المهتمة بأعلام الحركة الوطنية والثورة الجزائرية والتاريخ الوطني بصفة عامّة.

إهداء.

أهدي عملي إلى زوجتي، وابني عبد المجيد، وإلى والدي العزيز، وإلى جدي الشيخ محمد بن زحزوح رحمه الله، وإلى كل من وقف إلى جانبي إمّا محفّزا أو مساعدا إلى غاية إتمام الموضوع في شكله ومضمونه. كما أهدي ثمرة عملي إلى قسم التاريخ وعلم الآثار بكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران، وأتمنى أن يكون مساهمة متواضعة لإثراء البحوث العلمية المهتمة بأعلام الحركة الوطنية والثورة الجزائرية والتاريخ الوطني بصفة عامّة.

شكر وتقدير.

أقدّم شكري الخاص إلى كل من الأستاذ علي مشربط من جامعة تلمسان، والسيد عمر ميموني، والسيد فؤاد صوفي مسؤولا مصلحة الأرشيف بولاية قسنطينة ووهران سابقا، والسيد عبد المجيد شيخي، مدير الأرشيف الوطني، ونجل الدكتور محمد الصالح بن جلول على المساعدة المقدمة، بالإضافة إلى كل العاملين بالمكتبات التي زرتها.

كما أقدم جزيل الشكر والاحترام إلى الأستاذ المشرف عبد المجيد بن نعمية على النصائح والإرشادات والتوجيهات القيمة التي قدمها لي، وذلك بتخصيصه جزء كبير من وقته لتصحيح الموضوع، فصل بفصل رغم انشغالاته، فتعلمت منه الصّبر والمثابرة حتى أنهيت البحث في شكله ومضمونه بإذن الله.

المقدمة

المقدمة:

لقد تمّ اختيار الدكتور "محمد الصالح بن جلول" موضوعا لهذا البحث لأنّ سياسة الاندماج التي اعتمد عليها رئيس فدرالية المنتخبين الجزائريين لعمالة قسنطينة كان بإمكانها أن تحقق للجزائريين حقوقهم، فمنذ بداية ممارسته السياسة لم يغير الدكتور ابن جلول شيئا من مطالبه الاندماجية رغم تقلب الأحداث الدولية والداخلية، حيث واصل نضاله من أجل تحقيق مساواة حقيقية بين الجزائريين والفرنسيين. هذا الاختيار هو مجرد محاولة لنفض الغبار عن مرحلة مهمّة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فمن خلال ابن جلول ونشاطاته السياسية، تتضح عدّة حقائق تاريخية ميّزت النضال الوطني خلال الاستعمار. كما أنّ الموضوع لم يتناوله المؤرخون بما فيه الكفاية، حيث نجد أنّ ابن جلول لم ينل حقه عند المؤرخين إذ يذكر اسمه خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1936، بينما بقيت جوانب كثيرة من حياته مجهولة. أمّا الدافع الحقيقي في اختيارنا موضوع البحث هو اهتمام المؤرخين الفرنسيين بتاريخ الجزائر بصورة ملحوظة، وهذا ما أوجب على المؤرّخين الجزائريين الاهتمام بكتابة تاريخهم قبل غيرهم وهذا ما يمكن اعتباره أفضل طريقة لإبعاد النظرة الاستعمارية الضيقة والمشبوهة في كتابة التاريخ الوطني.

كانت الوثائق المستغلة عونا لنا في إثراء موضوع الرسالة، فبواسطتها تمكنا من جمع المادة التاريخية، وبها ظهر كل ما هو خفي في حياة الدكتور ابن جلول، ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي. لقد اكتشفنا فعلا هذا الدور من خلال الوثائق التي صادفناها فجعلنا الموضوع محلّ دراسة وبحث. لكن رغم الوصول إلى نتائج إلاّ أننا تأسفنا لضياع الكثير من الوثائق الشخصية للدكتور محمد الصالح بن جلول ولفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة كان بإمكانها إضافة حقائق جديدة في مسيرة ابن جلول السياسية ونضال أكبر فدرالية للمنتخبين المسلمين الجزائريين عبر القطر.

رغم هذا تمكنا من جمع محطات أساسية من حياة الدكتور ابن جلول ضمن التاريخ العام للجزائر، فاكتشفنا جوانب كثيرة من مواقفه السياسية تتطلب البحث مثل تمسكه بحركة الاندماج، وكيف استطاع أن يتزعم فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، ولماذا اعتمد

على المنتخبين دون غيرهم من الجماهير في العمل السياسي، وكيف كانت علاقته بالإدارة الاستعمارية والأحزاب الجزائرية الأخرى، ولماذا فشلت سياسة الاندماج في تحقيق أهدافها. وللوصول إلى هذا حاولنا التركيز على مدى فعالية ابن جلول قبل المؤتمر الإسلامي الأول وبعده، وهي محطات هامة في المسيرة السياسية للدكتور ابن جلول، فمن خلالهما لاحظنا تلك الصعوبات التي واجهته مثل ابتعاد الشعب الجزائري عن الأفكار الاندماجية، وكيف لم يتمكن ابن جلول من بلوغ النّجاح السياسي داخل إدارة استعمارية متحيّزة للمعمّرين بعنصريتها واحتقارها للنواب الجزائريين رغم انحدارهم من طبقة برجوازية متعلمة.

وقد حدّدنا إطار البحث من حيث الزّمان والمكان، أي من عقد الثلاثينات إلى غاية السنة الثانية من اندلاع الثورة التحريرية الكبرى. وقد تجاوزنا هذا بقليل حسب ما تقتضيه الدراسة البيوغرافية في حياة أيّ شخصية أي من الميلاد إلى الوفاة. لقد عرف ابن جلول من سنة 1933 إلى غاية سنة 1937 شعبية كبيرة لم يبلغها أحد من السياسيين الجزائريين، ومن خلال الفترة تظهر نشاطاته قبل أن تتراجع مع بداية الحرب العالمية الثانية، ليتقرب من الإدارة بعد انتهاء الحرب، ونتيجة اختياره الأخير فقد تلك المنزلة الشعبية، والحيويّة السياسية التي ميّزت بدايته السياسية. كما كانت قسنطينة هي الإطار المركزي للبحث، فهي مسقط رأس الدكتور ابن جلول، والمقر الدائم لفدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة. إلاّ أن كثرة زيارة ابن جلول لباريس خاصة لمّا أصبح ممثلا للجزائريين في البرلمان الفرنسي قبل الثورة التحريرية جعلنا نوسّع مكان البحث ليشمل الجزائر وفرنسا.

وخلال انجاز العمل تمّ جمع مادة الموضوع بالاعتماد على بعض الوثائق الشخصية للدكتور ابن جلول التي لازالت بحوزة العائلة رغم قلّتها، وهكذا اتضح المشوار المهني والسياسي للدكتور ابن جلول الذي كان غامضا في البداية. كما ساعدتنا الوثائق السرّية التي عثرنا عليها في مصلحة أرشيف ولاية وهران، وقسنطينة، ومركز الأرشيف الوطني بالعاصمة على إثراء الموضوع، فبواسطتها تمكّنا من توظيف ما اعتقدنا أنّه يخدم الموضوع حسب أطوار حياة الدكتور ابن جلول ودوره السياسي. كما كانت المؤلفات الصادرة باللغة العربية واللغة الفرنسية عونا لنا قمنا باستخدام ما تيّسر منها مثل كتاب عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات، وكتاب أبو القاسم سعد الله:

الحركة الوطنية الجزائرية، وكتاب فرحات عباس: La Nuit Coloniale، وكتاب آجرون: Histoire de L'Algérie Contemporaine، وكتاب محفوظ قداش: Histoire du Nationalisme Algérien، ورسالة حبيبة زرقين: The Fédération Of élected Muslims of the Département of Constantine، ومن خلالها اتضح أنّ لكل من هؤلاء المؤرخين والباحثين نظرة خاصة للاندماج، إذ لاحظنا النظرة الثورية المعادية للحركة، والنظرة المساندة بحكم الانتماء، والنظرة الاستعمارية الرافضة لأيّ تطور للمسلمين. بالإضافة إلى هذا وظفت بعض الشهادات المكتوبة والمسجّلة لسد الفراغ الكبير الذي صادفناه خاصة لمّا توقف الدكتور ابن جلول عن النشاط السياسي بصفة رسمية عام 1956.

وأثناء انجاز البحث اعترضتنا بعض الصعوبات، وعلى سبيل المثال نذكر رحيل الكثير من الشخصيات التي عاصرت ابن جلول وأقصد النواب المسلمين الذين عايشوا الفترة الاستعمارية، أو من عرف الدكتور ابن جلول من رفقاء وأصدقاء في قسنطينة، لهذا غابت شهاداتهم في الموضوع، وكان بإمكانها مساعدتنا في فهم شخصية ابن جلول، خاصة من أفواه مقرّبيه أو معارضيه. كما أنّنا واجهنا صعوبات في البداية نتيجة عدم ضبط بعض المؤلفات تاريخ ومكان ولادة الدكتور ابن جلول، وسنة بداية ممارسته النشاط السياسي، فالبحث في مثل هذه التفاصيل الأساسية، جعلتنا ننتقل إلى مسقط رأس ابن جلول بشكل مستمر، والقيام ببحث مدقق لتصحيح ما أمكن تصحيحه، وانجاز الموضوع في صورته المقدّمة. ومن جهة أخرى لاحظنا أن الوصول إلى المعلومة أو الاتصال ببعض الشخصيات لازالت من المعيقات التي تصادف الباحث في الميدان، كما واجهتنا مشاكل أخرى حالت دون استفادتنا من بعض الوثائق الأرشيفية نتيجة التحفظات الموجودة بشأن عملية نسخ البعض منها، أو استحالة الإطلاع على بعض الملفات رغم أهميتها مثل ملف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ما بعد 1956. لهذا اعتمدنا على المؤلفات الأجنبية لتغطية النقائص في كتابة فصول البحث رغم أنّ محتواها كان متشابها، ولم نجد بديلا آخر إلاّ الاستفادة منها حسب ما

تقتضيه المادة التاريخية، ومقارنتها بالوثائق، والشهادات، وما نقلته الصحف عن الدكتور ابن جلول.

ولمسايرة حياة الدكتور ابن جلول وعرض حقائق تاريخية متعلقة بسيرته اعتمدنا من حيث المنهج على النقد الظاهري ونقد مصدر الوثائق التي صادفناها لإثبات صاحبها، ومصداقيتها من حيث الزمان والمكان. كما اعتمدنا على النقد الداخلي لتحليل مضمون الوثائق لتفسير وتحديد معناها ومضمونها. واعتمدنا في التدوين على التحليل والتركيب التاريخي لضبط خطة البحث، وجمع حقائق متعلقة بالدكتور ابن جلول والأحداث المعاصرة له. لهذا كانت بعض الدراسات مساعدة لنا في انجاز الموضوع مثل علم السير (Biographie)، وعلم التراجم (Autobiographie) من أجل فهم ما كتبه ابن جلول عن نفسه والأحداث السياسية التي عايشها مثل أحداث أوت 1934، ومقتل شقيقه بعد الهجوم على الشمال القسنطيني سنة 1955. كما رافقت حياة ابن جلول بعض الفترات الصعبة، لهذا رجعنا إلى علم النفس (Psychologie) لتفسير الظواهر الانفعالية والخروج باستنتاج بعد تحليل واقع الأحداث وصحّتها، وهذا ما يتّضح في الفصل الأوّل والثالث، بينما اعتمدنا في الفصل الثاني والرابع على الدراسة الكرونولوجية لتفسير وتحليل نشاطات الدكتور ابن جلول وربطها بمختلف الأحداث التي عرفتها الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي. لقد حاولنا إبراز مواقف الدكتور ابن جلول لجعل الموضوع متكاملا وتفسيره سهلا، وهذا طبعا ما مكننا من فهم شخصية محمد الصالح بن جلول، والوضع العام للجزائر المستعمرة. كما وضحنا الفترة التي ظهر فيها الدكتور محمد الصالح بن جلول من الجانب الاجتماعي، والاقتصادي، وأبرزنا قناعته السياسية من خلال نضاله داخل فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة والعمالات الأخرى، وهذا ما جعل الموضوع يكشف عن مرحلة هامة من تاريخ الجزائر، ومن منطلق الأمانة العلمية قدمنا الأحداث دون التعليق على بعض المواقف التي لها صلة بالأشخاص وهذا من باب أنّ التاريخ علم مساعد على بقاء الذاكرة الإنسانية لا تغييرها.

أمّا موضوع الرسالة فقد قسّمناه إلى أربعة فصول، حيث جاء الفصل الأول للتعريف بابن جلول ومحيطه العائلي، وأطواره الدراسية، وكيف كانت بدايته المهنية في مجال

التطبيب. فأظهرنا تلك الظروف الصعبة التي عرفها الحكيم محمد الصالح بن جلول في بلدية أريس وشتايبي، والعوامل التي دفعته إلى العودة لقسنطينة والعمل فيها. كانت هذه العوامل سببا في ظهور ابن جلول على المستوى السياسي، إذ مكّنته من الاحتكاك بالنخبة المسلمة والإدارة الفرنسية. لكن طموحاته كانت كبيرة لما أبعد خصومه وأصبح رئيسا لفدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة، فنال سند ودعم السكان، وحوّل الصراع السياسي داخل الجزائر بين دعاة "الادماج" و"الاندماج". كما أنّنا بيّنا أنّ النضال الاندماجي كان له مطالب خاصّة، وكان له وجود داخل الحركة الوطنية الجزائرية، فغايته كانت تحقيق المساواة لهذا اختلف أسلوب الدكتور ابن جلول في التعامل مع الاستعمار، ولم يتطابق مع أسلوب الأحزاب الجزائرية الأخرى.

وقد جعلنا الفصل الثاني يتطرق إلى جوانب سياسية هامّة عايشها الدكتور ابن جلول، فكانت له مواقف كثيرة من الأحداث، ومطالب جريئة للدفاع عن سياسة الاندماج، وتعامل مع عراقيل الإدارة والمراسيم الحكومية باللين أحيانا، وبالحزم أحيانا أخرى، كما حاولنا إظهار دور الدكتور ابن جلول في أهم حدث سياسي ميّز عقد الثلاثينات من القرن الماضي، حيث كان وراء تنظيم وتأسيس المؤتمر الإسلامي الأول، إلّا أنّه كان أول من ابتعد عنه أيضا لمّا أحسّ أن هناك من يريد إحباط محاولة وحدة الجزائريين.

أما الفصل الثالث فقد تناول نشاط ابن جلول بعد المؤتمر الإسلامي، وكذا تحوّله من مسالم إلى معادي للإدارة، ودفاعه عن مشروع بلوم–فيوليت الاندماجي، ومحاولاته من أجل جمع صف الجزائريين، لهذا أسّس لهذه الغاية حزبا. إلاّ أنّ الحرب العالمية الثانية أفشلت مشروعه وطموحه الوحدوي، فهادن السلطة أيّام الحرب، وساند بيان الشعب الجزائري سنة 1943، وشارك في لجنة الإصلاحات التي أقرتها حكومة فرنسا الحرّة في مارس 1944.

وجاء الفصل الرابع فصلا مكمّلا لنضال ابن جلول، حيث اختار طريقا آخر بعد انقسام فدرالية المنتخبين المسلمين، وابتعد عن الأحزاب السياسية الجزائرية التي تخلت عنه، واقترب من الإدارة وأصبح ضمن قائمة المنتخبين الذين تعيّنهم. كما أشرنا في هذا الفصل إلى تدخلاته في البرلمان الفرنسي بعد انتخابه، فحاول من منبره العمل لصالح الجزائريين

المحرومين، ثمّ اتخذ موقفا مساندا للثورة بطريقته، حيث عمل رفقة المنتخبين الجزائريين على إخماد نار الحرب بمطالبة الاستعمار التعجيل بتطبيق إصلاحات.

وأنهينا هذا البحث بخاتمة، حيث استطعنا تقديم إجابة عن الأسباب التي منعت نجاح سياسة الاندماج داخل الجزائر، ثم سجلنا أهم النتائج التي توصلنا إليها حتى تنير فترة حساسة من تاريخنا، وتساعد على فهم النضال الاندماجي من خلال مؤسسه الأول الدكتور محمد الصالح بن جلول.

وقد تزامنت كتابة هذه الرسالة مع وفاة عدة شخصيات جزائرية بارزة، ومعاصرة للحركة الوطنية والثورة الجزائرية مثل: الدكتور محمد الأمين دباغين، المتوفى يوم 20 جانفي2003، والأستاذ عبد القادر بوخروفة المتوفى يوم 23 مارس 2004، وزوجة فرحات عباس السيدة مارسال ستوتزال (Stortzel Marcelle) المتوفاة يوم 2 جوان 2001 ببواسي (نيس الفرنسية)، بالإضافة إلى وفاة شخصيات أخرى نذكر على سبيل المثال: يوسف بن خدة، ومحمّد يزيد، وعبد السلام حباشي وغيرهم من المناضلين.

الفصل الأول

محمد الصالح بن جلول من المولد إلى العمل السياسي

(1893 - 1933)

المبحث الأول : محمد الصالح بن جلول من المولد إلى التخرج من الجامعة (1893-1926).

- مولد محمد الصالح بن جلول:

ولد محمد الصالح بن جلول على الساعة الواحدة ظهرا من اليوم الثامن من شهر ديسمبر السنة الثالثة والتسعين بعد ألف وثمان مائة ميـــلادية (08-12-1893) بالبيت العائلي الكائن بنهج (Serigny) رقم 14 (نهج بلوصيف حاليا) بقسنطينة.[1] ومحمد الصالح بن جلول أكبر أبناء أسرته.[2] والحي الذي ترعرع فيه ابن جلول هو من الأحياء القديمة في مدينة قسنطينة، لازال يحتفظ بالأزقة الضيّقة نفسها، وبالنسيج العمراني البسيط الذي يذكرنا بتاريخ المدينة العريق، فهو يشبه إلى حدّ ما حي القصبة بالعاصمة.

- عائلة ابن جلول:

يرجع أصل عائلة محمد الصالح بن جلول حسب شهادة ابنه إلى جذور مغربية، حطّ بها الرحال بمدينة قسنطينة، فشجرة العائلة ترجع مباشرة إلى سي عباس بن جلول وسي شعبان المعروفان، فالأول كان باشا كاتب للباي حسين بن كميا نحو1730م والثاني كان باشا كاتب (أمين عام) وقاضي حنفي لقسنطينة في عهد صالح باي.[3] ولم يعثر الباحث على مصدر يحـــدد تاريخ وفـــود العائلة إلى قسنطينة بالضبط سوى ما ذكرته فاطمة الزهراء قـــشي بأن عائلة ابن جلول أصيلة المغرب الأقصى استوطنوا المدينة منذ القـــرن السادس

---

1. شهادة ميلاد محمد الصالح بن جلول، رقم 676، بلدية قسنطينة القديمة وأيضا:
Archives de Bendjelloul, Extrait du Registre des Actes de Naissance pour l'année 1893, n°1630, Mairie de la commune de Constantine, République Française. & André Caudron, Parcours, Les Hommes & L'Histoire, Revue de l'Association de Recherche pour un Dictionnaire Biographique de l'Algérie (1830-1962), N°5, Paris 1983, p.5. & Archives de Bendjelloul, Archives du Sénat, Fiche de Renseignements concernant MM. Les Conseillés de La République.

2. يليه عـــلاوة المتوفى عام1956، ولخضر المدعو خـــوضير الذي مـــلك مصنعا للمشروبات الغازية، ومثل شركة كوكاكولا والمتوفى عـــام 1969، وعبّاس المدعوعبد الحميد الذي توفي شابا عام 1944. وعلى غـــرار هذا لمحمد الصالح بن جلول أختين، توفيت الأولى عام1967 والثانية عام1968. أما الإخوة الكبار من زوجة الأب الأولى فهم على التوالي: حسّان، وحمداني، والأخت الوحيدة منوبة، وكانوا يلقبون جميعا بأولاد صالح باي. المرجع:
شهادة مكتوبة من قبل محمّد نصر الدين الابن الوحيد لمحمد الصالح بن جلول أدلى بها للباحث يوم27 نوفمبر2003، قسنطينة.

3. الشهادة نفسها وأيضا: والناسة سياري تنقور، صالح باي ومدينة النسيان، إنسانيات، العدد3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1998، ص.75.

عشر تداولوا على الوظائف والخطط المخزنية ومنهم القاضي الحنفي والعدل والكاتب في عهد صالح باي وبعده.[1] بينما ذكر أبو القاسم سعد الله أن عائلة ابن جلول يرجع أصلها إلى منطقة الأوراس.[2] وهذا لا يتطابق مع شهادة ابن محمد الصالح بن جلول لما ذكر في الشهادة نفسها أنّ الاسم العائلي الحقيقي هوعبد الجليل وهو الاسم القديم للعائلة التي يرجع أصلها إلى المغرب، وقد أنجبت العائلة موظفين كبارا للدولة السعدية بمراكش.[3]

بعد استقرار العائلة بقسنطينة، تمكن بعض أفرادها من الارتقاء إلى وظائف سامية في بايلك الشرق مما جعلها في مأمن ويسر ماديا. وقد اختلفت الآراء حول مكانة عائلة ابن جلول الاجتماعية، فمنهم من قال أن عائلته كانت عائلة برجوازية متواضعة.[4] ومنهم من ذكر أن الدكتور ابن جلول ينتمي إلى عائلة كبيرة وبرجوازية في قسنطينة.[5] وفعلا قد امتلكت العائلة عدّة عقارات، ومصنعا للمشروبات الغازية ممّا ساعد ابن جلول على نشأته وتربيته، وفي عمله السياسي. لقد اكتسب خلال نشاطه السياسي شهرة داخل وخارج قسنطينة، وقد أكّد تقرير مركز الإعلام والدراسة(C.I.E) هذه المكانة لما ذكر أن له في المدينة وفي البلد علاقات حسنة ساعدته في بداية مشواره السياسي، وفي فوزه بالانتخابات التي شارك فيها.[6]

أما والده فهو محمد بن جلول بن حمو بن مصطفى.[7] تعلّم العربية ودخل المدارس الفرنسية، واستطاع أن ينال شهادة التدريس باللغة الفرنسية. مارس مهنة التعليم، وكان إماما متطوعا بمسجد سيدي لخضر بقسنطينـــة، وأشرف في الوقت نفسه على أعمال العائلـــة.[8]

---

[1]. فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشرة إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه دولة، ج1، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى 1998، ص.111.

[2]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص.374.

[3]. شهادة مكتوبة من قبل محمّد نصرالدين بن جلول أدلى بها للباحث يوم27 نوفمبر 2003، قسنطينة.

[4].Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (de L'insurrection de 1871 au Déclenchement de la Guerre de Libération 1954), 1ér édition, Tome I, Presse Universitaire, Paris 1979, p.320 & Benjamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas, Une autre Algérie, Casbah éditions, Alger 1995, pp:53-54.

[5]. A.W.C, dossier S.L.N.A, Rapport C.I.E, N° 1016, 4 Décembre 1941.

[6]. Ibid.

[7]. أرشيف ابن جلول، مصلحة الحالة المدنية لبلدية قسنطينة القديمة، شهادة ميلاد رقم 676، سنة 1893.

[8]. شهادة مكتوبة من قبل محمّد نصرالدين بن جلول أدلى بها للباحث يوم27 نوفمبر 2003، قسنطينة.

أمّا والدة محمد الصالح بن جلول فهي حوئ بنت لخضر بن طرطنقة.[1] وهي من القل وكانت الزوجة الثانية لوالده. ووجد الباحث تقريرا لمركز الإعلام والدراسة الفرنسي يذكر أنّها هي الزوجة الثانية لوالده، وهي بنت علي باي المشهور وكان من البايات الأتراك في قسنطينة.[2] ويبدو أن التقرير لم يكن دقيقا في ذكر نسبها من علي باي، إذ رجحت فاطمة الزهراء قشي انتمائها لصالح باي لأن هذا الأخير زوّج ابنته لعائلة ابن جلول والدليل أن صهره هذا تولى شؤون بيته بعد وفاته لصغر سنّ أولاده.[3] وهذا الطرح أكدته زوجة محمد الصالح بن جلول حورية بن تشيكو البالغة من العمرعند إدلائها بهذا الرأي 96 سنة (1998)، حين ذكرت أن نسب عائلة ابن جلول يرجع إلى صالح باي.[4]

عاشت عائلة ابن جلول في مدينة قسنطينة، التي كانت من العمالات الهامة بضمّها نصف سكان الجزائر تقريبا في تلك الفترة. حاولت الحفاظ على مكانتها كأيّ أسرة ثريّة لمقاومة محاولات الإستعمار الذي أراد القضاء على مكانة العائلات القديمة لجعل الأوربيين يسيطرون على جميع مرافق الحياة والامتيازات، وتكريسا للطبقية والعنصرية. فعلى سبيل المثال مثّل المحتلّون ما بين:1930-1954 نحو 92.8 % من إطارات الجزائر و82.4 % من التقنيين وأعوان التحكم، واستحوذوا على 86% من الشغل في القطاع العمومي.[5] هكذا كوّن الأوربيون مجتمعا مهيمنا تمتع بمستوى معيشي راق، بينما كان حال المجتمع الجزائري المسلم متردّي، فرضت عليه قساوة الحياة باستثناء بعض العائلات البرجوازية الكبرى ومن بينها عائلة ابن جلول. لقد استطاعت عائلته بفضل إمكانياتها الثقافية المحافظة أن تعلم أبناءها الذين زاحموا أبناء المعمّرين في الدراسة، واستفادوا من التعليم الاستعماري وثقافته، فكان منهم المعلم، والموظف، والطبيب، والصيدلي.

[1] . أرشيف ابن جلول، شهادة ميلاد محمد الصالح بن جلول، المرجع السابق.
[2] . A.W.C, dossier S.L.N.A, Rapport C.I.E, N°1016, op.cit.
[3] . فاطمة الزهراء قشي، المرجع السابق، ص.111.
[4] .عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، عين مليلة 2002، ص.42.
[5]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1830-1973), Presse Universitaires de France, Paris 1974, p.80.

- **نشــأته وتعــليمــه :**

نشأ محمد الصالح بن جلول في مدينة قسنطينة. وكأيّ طفل جزائري تعلم وحفظ القرآن الكريم بكتّاب في مقعد الحوت قرب رحبة الصوف* وزاول دراسته في جميع الأطوار باللغة الفرنسية.[1] كان حظ ابن جلول في الدراسة كبير، إذ تعلم في ثانوية الأولاد بقسنطينة (Lycée d'Aumale)، وهي الثانوية نفسها التي حملت اسم الشهيد رضا حوحو بعد الاستقلال. كانت هذه الثانوية تدرّس جميع المستويات التعليمية من الابتدائي إلى الثانوي. وقد تمكن ابن جلول من اجتياز جميع الأطوار بنجاح في فترة لم يكن ميسورا على أغلبية الأطفال الجزائريين الالتحاق بالمدارس الفرنسية وتحقيق رغبتهم في التعلم نظرا للبؤس الاجتماعي والنفور من التعليم الفرنسي. فكثير منهم كان عليهم انتظار تطبيق بعض الإصلاحات التي جاءت بعد عام 1919 مثل تشريع جيل فيري (Jules Furry) الشهير الذي نصّ على وجوب تعلم أبناء الجزائريين. لكن هذا القــرار لقي معارضة قويّة من قبل المعمّرين الذين رفضوا تطبيقه.[2]

لقد كانت العائلات الجزائرية غير قادرة على تحمل تكاليف التمدرس خلال الاحتلال، بالاضافة إلى التمييز بين التلاميذ في التدريس. فمن سنة 1892 إلى غاية 1948، كانت المدرسة الابتدائية الكولونيالية في الجزائر منقسمة إلى شعبتين: شعبة (أ) وشعبة (ب).[3] وبهذا التقسيم ضمن المعمّرون لأبنائهم دراسة بالبرامج والمناهج المعمول بها في فرنسا والخاصة بشعبة (أ)، بينما إلتحق أبناء العائلات الجزائرية بالشعبة (ب)، والتي تجبرهم على استزادة سنة كاملة تأهيلية من أجل التلقيــن المكثّف للفرنسية.[4] ورغم الإصلاحات فقد كشف تقرير النقيب كاري (Carret) أن العدد بقي ناقصا وغير كاف، فرغم الإجراءات الحكيمة المتّخذة

---

* رحبة الصوف: هي ساحة في قسنطينة، وتوجد ثلاثة ساحات رئيسية في المدينة: رحبة الصوف، رحبة الجمال، رحبة البلد، وبهذه الساحات المشهورة محلات تجارية. المرجع: فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع،المرجع السابق، ج1، ص.242.

[1]. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، المرجع السابق، ص.43. كانت الثانوية الوحيدة تدرس جميع الأطوار من الابتدائي إلى الثانوي.

[2]. عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871–1862)، مشارب ثقافية إيديولوجية، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص.13.

[3]. نفسه، ص.26.

[4]. نفسه.

لبلوغ أقصى حدّ من المدارس، لم يتمكن عدد كبير من الأطفال المسلمين الاستفادة من محاسن التعليم.[1]

ومن حيث البرامج كانت المدرسة الكولونيالية تضع فرنسا في صورة الأم الساعية إلى احتضان الأبناء في المتروبول وما وراء البحر. فكانت تركّز على تدريس الحضارة، والثقافة، والإنسانية الفرنسية المزعومة لاحتواء الجميع داخل امبراطوريتها. إنه الهدف الذي كانت تقصده فرنسا وتعمل من أجل إرسائه في مثل هذه الدوائر التعليمية المشبـوهة حتى تشوق الطفل والشاب الجـزائري البريء فتحول حلمه الساذج إلى هواجس جنونية تدفع به إلى الارتباط أكثـر بالصـورة الجميلة والوردية للثقافة التي قدمت له عن فرنسا.[2]

لقد استطاع التلميذ محمد الصالح بن جلول البروز والتفوق على جيله من التلاميذ بفضل مواظبته على الدراسة، فكان من الطلبة المجتهدين والممتازين المتحصّلين بشكل مستمرعلى المنح الدراسية.[3] وقبل اجتيازه شـهادة البكالوريا، تحصّل على شهادة تثبت تأهيله في مواد الفيزياء، والكيمياء، والعلوم الطبيعية يوم 12جوان 1912.[4] كما اجتاز امتحان في اللغة العربية، ونال إجـازة يوم 17 جوان 1912 سلمت له من قبل كلية الآداب بجامعة الجزائر.[5]

في هذه الفترة عرفت قسنطينة بدعم المثقفين صغار التلاميذ وتشجيعهم، بمنحهم يد المساعدة والتحفيز على الجدّ في طلب العلم. وأنشودة الشاعر ابن الموهوب تؤكد هذا، وهي الأنشودة نفسها التي تغنّى بها التلاميذ في مدارس المدينة.[6] لقد عقدت آمال كبيرة على هؤلاء

---

[1]. Rapport du Capitaine Carret, Les étudiants Musulmans Algériens inscrits à l'université d'Alger, Centre des Hautes Études d'administrations Musulmane, 12 Décembre 1951.

[2]. عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص.69.

[3]. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، المرجع السابق، ص.43.

[4]. Archives de Bendjelloul, Certificat d'études physiques chimiques et naturelles, Faculté des sciences d'Alger, n° 472.

[5]. Archives de Bendjelloul, Brevet de langue Arabe, Université d'Alger.

[6]. Cherif Benhabiles, L'Algérie Française vu par un Indigène, préface de M. George Marçais, imprimerie Orientale, Fontana Frères 1914, p.195.

وأهم ما تضمنته الأنشودة التي تغنى بها التلاميذ بمناسبـة توزيـع الجوائز في شهر جوان 1914 بنادي صالح باي:

يا أيها الأبناء الصغار   أنتم لنا نعم الثمار

فعـمـروا المـدارس   وجانبـوا الأبالس

التلاميذ ليكونوا الجيل الذي يفيد الثقافة والبلد في المستقبل. وفعلا تمكن عدد منهم من اجتياز أميّة الآباء بالمواظبة والتحصيل العلمي، ودخلوا الجامعة من الباب الواسع، حتى أنّ البعض منهم تمكنوا من الإرتقاء فيما بعد إلى وظائف كانت لغيرهم في مجال التطبيب، والمحاماة، والصيدلانية.[1]

تمكن ابن جلول من الحصول على شهادة البكالوريا يوم 20 جوان 1914 في شعبة الرياضيات بتقدير جيّد.[2] وسجل نفسه في كلية العلوم بجامعة الجزائر بعد نجاحه في امتحان المواد العلمية المؤهلة لمزاولة الدراسة في اختصاص الطبّ. كما استفاد الطالب محمد الصالح بن جلول من منحة الدراسة الجامعية التي كانت تمنحها الإدارة الإستعمارية للطلبة، وأقام طيلة مدّة دراسته الجامعية في شارع (ISLY) رقم 12 بالجزائر العاصمة.[3] وخلال دراسته الجامعية حافظ على أصالته ولم يتخلى على برنوسه العربي وقبعته التركية التي كانت على رأسه رغم سنّ الشباب، والاحتكاك بالطلبة الأوربيين، وهوما كان يفتخر به، وقد شكل هذا عزّة لديه وكثيرا ما كان يذكره لمقربيه.[4] وقد تحصّل الطالب ابن جلول على علامات ممتازة، وبتقدير في كل المواد التطبيقية والنظرية التي كان يدرسها، ودفتره الدراسي يشهد على ذلك.[5]

كانت جامعة الجزائر الوحيدة على مستوى القطر الجزائري أيّام الاحتلال، وكانت الدراسة فيها من الأمور المستعصية على الطلبة المسلمين. إنّ الوصول إلى البكالوريا والجامعة لم يكن في متناول الطالب الجزائري، وإن حدث فإن ملف عائلته يخضع إلى فحص دقيق من طرف السلطات الإستعمارية حتى يتمّ القبول.[6] لقد كللت جهود ابن جلول الدراسية ما بين 1914–1922 بإعداد مذكرة تخرج عنوانها: (علاج المرض بواسطة المصل للعالم رودي) ونالت تقدير "جيد جدا" وهذا بشهادة أعضاء اللجنة التي ناقشت

---

[1]. Cherif Benhabiles, op.cit, p.31.
[2]. Archives de Bendjelloul, diplôme de Bachelier, n° 602.
[3]. Archives de Bendjelloul, Livret scolaire, Faculté mixte de médecine et de pharmacie d'Alger.
[4]. شهادة مسجلة من قبل الباحث، للسيد رمضان حجيلة،4 شارع محمد عليان، بلوزداد، الجزائر يوم 12 جويلية 2003. وهومن عايش ابن جلول بعد سنة 1963، وسبق أن تعرف عليه سنة 1960 لمّا كان في مهمّة للاتصال بالمنتخبين الجزائريين بباريس، انظر الملحق.
[5]. Archives de Bendjelloul, Livret scolaire, Ibid.
[6]. عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص.32.

المذكرة.[1] وباجتيازه آخر امتحان له في جامعة الجزائر، تحصل على شهادة دكتوراه في الطبّ يوم 23 ماي 1922.[2] لقد اختار ابن جلول الدراسة في جامعة الجزائر، بينمـــا إلتحق الكثير من الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية هروبا من الوضع في الجزائر، ومن قساوة الممتحنين بجامعة العاصمة.[3] وإذا كان هذا سببا مباشرا فإن حقيقة الأمر كانت شيء آخر، وهو ما وضّحه التقرير الذي أعدّه النقيب (Carret) في 12 ديسمبر 1951 والذي كشف فيه أن البعض من الطلبة الجزائريين اشتكوا من العنصرية التي مارسها بعض الأساتذة تجاههم.[4] وقد اعترف فيما بعد الصيدلي فرحات عباس الذي درس في الجامعة نفسها بالعنصرية، واعتبرها حالة استثنائية وكانت فعلا ظاهرة موجودة، لكنّه لم ينكر نزاهة بعض الأساتذة.[5]

لقد تسببت هذه العنصرية في نفور الطلبة الجزائريين إلى الخارج، فكثيرمنهم اختار الدراسة في فرنسا لوجود فرص العمل هناك من أجل تلبية مصاريف الدراسة والإقامة. وفي قلة عددهم بجامعة الجزائر مقارنة بالطلبة أبناء المعمّرين، وضّح تقرير النقيب كاري (Carret) هذا من خلال بيانه لوضع الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر. فنسبة الطلبة الأوروبيين المسجّلين بلغت 96.6 % من مجموع الطلبة عام 1920، بينما بلغت نسبة الطلبة المسلمين إلا 3.4% في نفس السنة. أمّا عدد الطلبة المسلمين المسجلين في شعبة الطب والصيدلة، لم يزد عن 10 طلاب، بينما بلغ عدد الطلبة الأوروبيين 292 طالبا.[6]

لقد اندفع هذا العدد القليل من الطلبة المسلمين إلى تنظيم صفوفهم داخل الوسط الجامعي للدفاع عن حقوقهم، فتعاونوا في البداية مع الطلبة الأوروبيين لما أسسوا "جمعية الجمهورية لطلبة الجزائر" المعتمدة يوم 10جوان 1914، وكان الهدف من تأسيسها هو توحيد كل الطلبة دون تمييز لجنسهم، أوجنسيتهم، أودينهم.7 ولتشكيل اتحاد طلابي خاص بالجزائريين المسلمين داخل الوطن، تأسست "رابطة الطلبة الجزائريين" في نهاية 1918

---

1. Archives de Bendjelloul, Livret scolaire, op.cit.
2. Archives de Bendjelloul, Université d'Alger, Diplôme de Docteur en médecine, n° 90.
3. Rapport du Capitaine Carret, op.cit, p.5.
4. Ibid.
5. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, édition Réné Julliard, Paris 1962, p.114.
6. Rapport du Capitaine Carret, ibid, Annexe I.
7 . J.O.R.F, N° 180, Samedi 4 Juillet 1914, p.5876.

المعتمدة في مارس1919 بالجزائر. لقد تمكنت هذه الجمعية من جمع الطلبـــة الجزائريين، وتسهيل عملية تسجيلهم، وحصولهم على المنح الدراسية، كما كانت منبرا للتعبير عن انشغالاتهم واهتماماتهم المشتركة، وتبادل المعارف فيما بينهم.[1] وتمكنت على غرار هذا من توسيع نشاطاتها بإصدار نشرية الطالب الجزائري (L'Ėtudiant Algérien) التي حافظت على وتيرة الصدور طيلة أعوام 1922-1939.[2]

لم تكن للطالب محمد الصالح بن جلول أيّ مشاركة رسميّة في النشاط الطلابي، إذ لم يعثر على اسمه من بين الأعضاء المؤسّسين، ولا المساهمين في نشريّة الجزائر الطالب. فكل أفكاره انصبت على قراءة الكتب المتعلقة بالإشتراكية التي نهل من مناهلها وتأثّر بها، كما تأثر بأفكار الأمير خالد، وشهادة ابنه محمّد نصر الدين بن جلول أكّدت على عدم اهتمامه بالنشاط الطلابي.[3] ورغم استفادة محمد الصالح بن جلول من الدراسة الجامعية، ورغم تخرجه منها طبيبا* فإن الظروف ساقته نحو العمل السياسي كما سيأتي عرضه في المبحث الموالي.

---

[1]. Rapoort du Capitaine Carret, op.cit, p.11.

[2]. عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص.46.

[3]. شهادة مكتوبة من قبل محمّد نصر الدين بن جلول، أدلى بها للباحث يوم27 نوفمبر 2003، قسنطينة.

*. خرج الدكتور محمد الصالح بن جلول من جامعة الجزائر كطبيب، عكس ما ذكره ابن يامين سطورا وزكريا داود فـــي كتاب: Ferhat Abbas, Une Autre Algérie، الصفحة 54، لما أشارا أنه درس الطب في باريس.

المبحث الثاني: البداية المهنية والسياسية لابن جلول (1926- 1930) .

-ابن جلول طبيبا في "أريس":

عمل محمد الصالح بن جلول بعد تخرجه في المستشفى المدني بمصطفى باشا بالجزائر العاصمة، ثم عاد إلى قسنطينة ليفتح عيادة خاصة به سنة 1924.[1] لكن الأمور لم تسر كما كان يطمح بسبب قلة مداخيل المرضى الجزائريين والتي حالت دون التداوي وتسديد ثمن الوصفات الطبية، فاندفع باحثا على وظيفة أخرى، وعيّن طبيبا موظفا للمستعمرة عام 1924.[2] لقد ساعفه الحظ باستفادته من هذا التعيين الذي جاء بعد إصلاحات 1919، لأنّ أيّ جزائري كان يلجأ قبلها إلى التجنّس ليتم تعيينه في وظيفة ما، ولأنّ القانون الفرنسي الساري المفعول على مستعمرتها الجزائر والمنظّم لشؤون الجزائريين العامّة، والمطبق من 1866 إلى غاية 1919، لم يسمح للجزائريين مهما كان مستواهم الثقافي الحصول على أيّ منصب ماداموا غير متجنّسين بالجنسية الفرنسية.[3]

عرفت فترة تخرّج ابن جلول تراجع سياسة التجنيس بسبب تمسّك الجزائريين بشخصيتهم. وفشلت مساعي السلطات الفرنسية لاستقطاب المثقفين منهم، وعكس التوقعات تنازل نحو 2000 جزائري عن الجنسية الفرنسية ما بين 1924 و1940.[4] أمّا ابن جلول فقد حافظ مثل بقية الجزائريين المسلمين على حالته الشخصية، ولم تنسيه مطالبه الاندماجية أنّه جزائري مسلم.

أول تعيين لابن جلول كان في بلدية "أريس" بالأوراس سنة 1924، ففيها احتكّ بسكانها، واطلع على فقرهم وتخلفهم، فتجوّل في الأرياف، وعالج الأكثر حرمانا.[5] كانت تجربته في"أريس" قاسية، رأى حقيقة الإقصاء والمعاناة، وصعب عليه التكفل بجميع المرضى لقلـــة

---

[1]. Archives de Bendjelloul, Une Ordonnance de Bendjelloul.

[2]. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.374 وأيضا:

Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1830-1973), op.cit, p.320. & Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, 2ème édition, Tome I, Entreprise National du Livre, Alger 1993, p.38.

[3]. عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص.38.

[4]. Documents Nord Africains, N° 344-345, Paris 17ème, 27/3 et 3/4/1959, p.12.

[5]. Benjamin Stora Zakya Daoud, Ferhat Abbas, Une Autre Algérie, Casbah éditions, Alger 1995, p.54.

الإمكانيات، حتى إنه كان يضطر في بعض الحالات إلى استخدام معارفه العلمية والأساليب التقليدية لعلاج مرضاه من سكان الأرياف خاصة الأمراض المستعصية في غياب المرافق الصحية.[1] وأهم ما ميّز الفترة التي قضاها ابن جلول في أريس، هي زواجه من حورية بن شيكو يوم 25 سبتمبر 1926 بقسنطينة.[2] وهي من أصل أسرة قسنطينية ثرية، ومنها أنجب على التوالي أبنائه الأربعة:عبلة البنت الكبرى المولودة بتاريخ 14 جويلية 1927، وبريزة المولودة بتاريخ 22 ديسمبر 1939، وفريدة المولودة بتاريخ 22 أبريل 1941، والابن الوحيد محمّد نصر الدين الذي أدلى بشهاداته للباحث والمولود بتاريخ 2 مارس 1946.[3]

لقد كانت أريس بداية لمشوار سياسـي طويل باهتمامه المتزايد بأمور سكان الأرياف ودفاعه عنهم. لهذا السبب تعرض لعدّة مضايقات من قبل الإدارة وأعوانها، ورسالة نائب رئيس البلدية المختلطة للأوراس الموجهة إليه يوم 7 جانفي 1927 تشير إلى هذا، فبعد نقاش ساخن مع ابن جلول طلب منه التصريح بكامل تنقلاته في منطقة الأوراس وأثناء زياراته لقسنطينة.[4] لم تعجب تصرفات ابن جلول إدارة بلدية أريس بلومه مسؤوليها عن التقصير الذي لاحظـه في حقّ الجزائريين، فالأمراض كانت تلاحقهم دون غيرهم، ففي هذه الفترة تلاحظ أن الزبائن الموجودين في غرف انتظار الأطباء معظمهم من المرضى الجزائريين.[5] لقد عاين الدكتور ابن جلول الكثير من هؤلاء المحتاجين للرعاية الصحية، وحسب شهادة ابنه محمّد بن جلول، فإن انتقادات والده الدائمة للإدارة المحلية وأعيانها من رجال الدرك، والقيّـاد، والمعمرين، قد كلفته الإبعاد من بلدية أريس إلى بلدية شتايبي (Herbillon)*

---

[1]. شهادة مسجلة للسيد رمضان حجيلة من قبل الباحث، المرجع السابق. ذكر الشاهد أنّ ابن جلول أخبره أنه كان يستعمل أدوية تقليدية في العلاج، وأنه كان يقوم بعمليات جراحية بوسائل جد متواضعة لإنقاذ حياة سكان الريف.

[2]. مصلحة الحالة المدنية لبلدية قسنطينة القديمة، عقد قران ابن جلول رقم 181.

[3]. Archives de Bendjelloul, Archives du Sénat, op.cit.

4. Archives de Bendjelloul, Lettre de l'Administrateur de la Commune Mixte de L'Aurés, Adjoint maire, Arris le 7 Janvier 1927.

5. Mohammed El-Aziz Kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, préface du Dr Bendjelloul, Propriété de l'auteur, Bône 1935, p.28.

*هي قرية صغيرة، مساحتها 764 هكتار إبان الاحتلال، تطل على البحر، وتبعد عن عنابة بـــ 68 كلـم، إسـمها الحـالي شتايبي، مواردها الاقتصادية: الحبوب، الزيتون، استغلال الغابات، صيد الأسماك. المرجع:
Rapport à Monsieur Jonnart, Gouverneur général de l'Algérie par M. Depeye Rimhoff, Directeur de l'Agriculture, du Commerce & de la Colonisation, Tome II, Alger 1906, p.597. & Pierre Fontana, Dictionnaire des Communes de l'Algérie, Alger 1903, p.96.

لعدم الانضباط.[1] لقد ندّد ابن جلول بسطو المعمرين لأملاك الضعفاء، وبفرضهم إتاوات خيالية على الفلاحين العاجزين عن الدفع بالإضافة إلى إرهاقهم بأعمال السخرة. ولكشف هذه التجاوزات راسل الحاكم العام آنذاك موريس فيوليت(Maurice Viollette) من أجل انصافه والسماع إليه وتمكينه من مقابلته، إلاّ أن أمر التعيين نفذ، وأجبر على مغادرة أريس.2

- ابن جلول في "شتايبي" :

إلتحق محمد الصالح بن جلول بمنصبه الجديد ببلدية شتايبي، إلا أن مطاردة الإدارة له تواصلت هناك أيضا. كانت البداية يوم 8 أكتوبر 1928 على الساعة الرابعة زوالا، لما زاره دركيان في مكتب عيادته، واتهماه بدوس صبيحة ذلك اليوم كلب أحد المعمّرين بسيارته. لم يفهم خلفيّة حضورهما بعد طردهما من العيادة إلاّ في اليوم الموالي، لما علم أن المعمّر بـاكو(Bacou) رفع دعوى ضدّه.[3] ولرفع أيّ التباس بعث برسالة إلى قائد الدرك بمدينة عنابة لينفي التهمة الموجّهة إليه.[4]

كانت سلطة المعمّرين في شتايبي رغم قلتهم مطلقة في البلدية، فضايقهم ابن جلول بكشفه تجاوزاتهم، وازدادت مخاوفهم لما أصبح مستشارا بلديا بعد نجاحه في الإنتخابات المحليـّة عـام 1928 كمترشح في القسم الثاني. حاول مع المنتخبين المسلمين المحليين الاحتجاج على تصرفات رجال الدرك، وعمّال مصالح الغابات بحبسهم وتفتيشهم لمساكن الجزائريين في كل القرى المعزولـة دون سبب، وفي غياب أمر قضائي يبرر تصرفاتهم.5 لهذا أبرق ابن جلول إلى رئيس دائرة عنابة يخبره باستقالة المنتخبين المسلمين:« بكل احترام نخبرك أن تصرفات رجال الدرك أصبحت خطيرة /نقدم استقالتنا/ نريد منكم تحقيقا/ إننا نعيش تحت سلطة الرعب/ احتراماتنـا/».6

---

1. شهادة مكتوبة لمحمّد نصر الدين بن جلول، أدلى بها للباحث يوم 27 نوفمبر 2003، قسنطينة.
2. Archives de Bendjelloul, Une copie d'un télégramme à Monsieur le Gouverneur Général, sans date.
3. Archives de Bendjelloul, Une Déclaration à Mr.le Capitaine de Gendarmerie d'Herbillon.
4. Ibid.
5. Archives de Bendjelloul, Une copie d'un télégramme de Bendjelloul à Monsieur le Gouverneur Général, sans date.
6. Archives de Bendjelloul, Une copie d'un télégramme de Bendjelloul à monsieur le Sous Préfet d'Annaba, sans date.

وفي الموضوع نفسه راسل الحاكم العام، ووالي عمالة قسنطينة، ورئيس دائرة عنابة والوكيل العام بالجزائر. وكشفت الرسالة تعرضه إلى التفتيش ثلاث مرّات من قبل رجال الدرك.[1] لقد تحمّل ابن جلول المشقة للدفاع عن سكان البلدية بصفته طبيبا ومنتخبا بلديا. كما منح بجرأته شهادات طبية تثبت اعتداءات المعمّرين ورجال الدرك على الجزائريين العزّل.[2] ومن جهة أخرى كلّف صديقه المحامي (Marcel Nataf) المقيم في مدينة عنابة بمهمّة الدفاع عن المظلومين وحمايتهم.[3] لم تتوقف معاناة السكان المسلمين عند هذا الحدّ إذ كانوا محل استفزاز دائم كلما فرضت عليهم غرامة، أو رفعت ضدّهم دعوى قيل لهم إذهبوا الآن لرؤية ابن جلول ليشتكي للحاكم العام ويرفع عنكم هذه الدعوى.[4] وفي حالات أخرى اذهبوا إلى ابن جلول ليدفع مكانكم إنّه غنيّ.[5] أمّا حارس الغابات(Salva) فكان يتجرأ ببعث المظلومين لرؤية الدكتور ابن جلول بكونه هو المتسبب في رفع رؤوس سكان الريف أمام المعمّرين.[6]

ومن المعمّرين الذين أساؤوا للجزائريين في شتايبي، المعمّر(Martin)، و(Ayoun)، و(Orsoni)، إشتكاهم ابن جلول إلى الحاكم العام، وإلى وكيل الجمهورية بعنابة لما أظهروه من حقد، وعرقلة حصوله على وثائق تهمّه داخل إدارة البلدية. كما أنّهم لم يعترفوا بالشهادات الطبيّة التي كان يقدمها إلى مرضاه.[7] لهذا قدّم شكوى إلى الحاكم العام، ووالي عمالة قسنطينة ضدّ شيخ بلدية شتايبي الذي استعمل العنف في حق مواطن جزائري، وكان القصد هو الإيقاع بالدكتور ابن جلول حتى يتراجع عن عداء الإدارة المحليّة الممثلة أساسا من قبل المعمّرين.[8]

---

1 . Archives de Bendjelloul, Une lettre aux Autorités Françaises, 16 janvier 1929.
أشارت الرسالة أن ذريعة رجال الدرك هي البحث عن سارق مجهول من أجل التهرّب من الوقائع المنسوبة إليهم. لكن الحقيقة هي قيامهم بفرض غرامات على الجزائريين بصفة غير قانونية، وتواطأ حارس الغابات (Salva) معهم، وحجزت أغنام الجزائريين، وفرضت على الصيّادين غرامات مالية.

2 . Ibid.

3 . Archives de Bendjelloul, Une Lettre à M.Marcel Nataf, le 20 avril 1929.

4 . Ibid, Une Lettre à M.le Préfet de Constantine & le Sous Préfet d'Annaba, 22avril 1929.

5 . Ibid.

6 . Archives de Bendjelloul, Une lettre en trois pages, destinataire les Autorités Françaises, sans date.

7 . Ibid.

8 . Ibid.
ترجع أسباب هذه الشكوى إلى يوم 10 جوان 1930، لمّا كان شيخ البلدية فيال (Vincent Vial) عند الدكتور ابن جلول في مكتب عيادته، وأحضر مواطن جزائري متّهم بأنّ كلبه عضّ أحد المعمّرين وهو مصاب بداء الكلب. ولمّا نفى التهمة الموجّة إليه، ضربه شيخ البلدية، فدفع ابن جلول المعمّر، وخلّص الفلاح الجزائري منه.

نظرا للموقف السلبي الذي اتخذه المعمّرون وإداريو البلدية في حق المنتخبين المسلمين، أرسل ابن جلول رسالة إلى والي عمالة قسنطينة أخبره فيها عن استقالة المنتخبين المسلمين للبلدية بسبب مواقف شيخ البلدية العنصرية. وقد أمضى على الرسالة الدكتور ابن جلول، وجويدان محمد، ونواصر رابح، ولعرف محمد، وقريش عبد الله.[1] لكن هذه الاستقالة لم تتم بعد تراجع لعرف وقريش عن موقفهما خوفا من الأبعاد.[2] وبعث الدكتور ابن جلول يوم 4 أكتوبر 1930 رسالة أخرى إلى الحاكم العام يطلب منه فتح تحقيق لمعرفة ما يجري في بلدية شتايبي من تعطيل لمختلف مصالحها، وتجاوزات المعمّرين فيها. ونظرا لكثرة القضايا المطروحة في البلدية والتي تراوحت ما بين 350 و400 قضية شهريا في شتايبي، وعين مقرة، طلب منه تخصيص قاض لها.[3] وحسب عدد القضايا المطروحة على القضاء مقارنة بعدد السكان القليل، يتّضح أنّ وضع الجزائريين في بلدية شتايبي عرف تدهورا لا مثيل له.[4]

كانت فترة دخول محمد الصالح بن جلول عالم الشغل قد عرفت ظهور نخبة جزائرية متعلمّة بحثت عن مكانة لها تحت الراية الفرنسية. ففي قسنطينة سعت هذه النخبة إلى تنظيم نفسها، والسعي وراء إشراك الجزائريين في الحياة السياسية. لقد كانت بداية هؤلاء المنتخبين محتشمة، لأنّ القوانين الفرنسيّة لم تكن مساعدة على ترقيتهم حسب مؤهّلاتهم العلمية. وقد ارتبطت شخصية الدكتور ابن جلول بهذه النخبة إذ عايش جميع أطوارها كما سنرى.

- **عودة ابن جلول إلى قسنطينة:**

إنّ ظهور النخبة الجزائرية المتعلمة "الشباب الجزائري" في مطلع القرن العشرين لم يكن في إطار حركة سياسية منظمّة، وإنما كان مبادرة شخصية من قبل المثقفين ثقافة فرنسية. لقد طالبت هذه الفئة ببعض الحقوق تحت السيادة الفرنسية، وأرسلت الوفود إلى باريس لإسماع صوت الجزائريين. كانت ممارستهم للسياسة صعبة لوقوف القوانين التشريعية عائقا في نجاحهم. لقد عملوا رفقة بعض الإصلاحيين من العلماء على تأسيس بعض النوادي مثل:

---

[1] .Archives de Bendjelloul, Une lettre en trois pages, destinataire les Autorités Françaises, sans date.
[2] .Ibid.
[3] .Archives de Bendjelloul, Une lettre aux Autorités Françaises, 16 janvier 1929.
[4]. بلغ عدد السكان الجزائريين في هذه الفترة بالبلدية نفسها نحو 1948 نسمة فقط. المرجع:
Pierre Fontana, Dictionnaire des Communes de L'Algérie, op.cit, p.73.

نادي الراشدية بالجزائر، المؤسس عام 1902 من قبل ابن موهوب، وبشطارزي مصطفى، وابن باديس محمد، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، ومؤسسة الأخوية بمعسكر، ونادي التقدم بعنابة. ودعم هذا التأسيس بنشر عدة جرائد كالمصباح (Le Flambeau) بوهران سنة 1904، وجريدة الهلال (Le Croissant) بالجزائر سنة 1906، وكواكب إفريقيا سنة 1907، والمسلم بقسنطينة سنة 1909، والإسلام بمدينة عنابة أولا ثم أصبحت تنشر بانتظام بالجزائر العاصمة، وكانت منبرا للشباب الجزائري المطالب بالاندماج.[1]

كانت البداية الفعلية لنشاط الشباب الجزائري المثقف سنة 1911، حيث استطاعوا أن يقدموا مجموعة من المطالب للإدارة الفرنسية من بينها: المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق المدنية، وحق انتخاب شيوخ البلديات من الجزائريين المسلمين، والمساواة في دفع الضرائب، ووضع قانون مشترك للجزائريين والمعمّرين.[2] وقد عرّف الشريف بن حبيلس نخبة هذه الفترة بأنّها نخبة متكوّنة من الشباب المتعلم في الجامعات الفرنسية، والذين استطاعوا بفضل الدراسة الارتقاء إلى طبقة المتحضّرين الحقيقيين.[3] كان حظّ هذه النخبة في المجال السياسي ناقصا، فالقوانين الفرنسية فرضت عليها التجنيس حتى تتحصل على حق المواطنة، وتعمل في وظائف ممنوعة على الجزائريين الآخرين. فوجد البعض من الشباب الجزائري ضالتهم بقرانهم بالفرنسيـات حفاظا على المكانـة الاجتماعيـة. ومن الشباب المتحمسين الذين بادروا في تلك الفترة بطرح مشاغل المجتمع الجزائري، ومثلوا الوفد الذي استقبله الرئيس الفرنسي بوان كار(Poincare) يوم 26 جوان 1912 لمّا زار الجزائر: ابن تامر(الجزائر)، وحاج السعيد، والدكتور موسى، وابن جلول علاوة (قسنطينة)، وحاج عمار(جيجل)، وجودي (بسكرة)، وابن عثمان (قالمة)، وابن ددوش (تلمسان)، وقارة علي(عنابة).[4] قدّم له هؤلاء مطالبهم المعروفة مقابل قبول قانون التجنيد الصادر في السنة نفسها. لكن مبادرتهم فشلت، ولم يحققوا أدنى المطالب. وقد أرجع الشريف بن حبيلس هذا

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Questions Nationale et Politique Algérienne (1919–1951), 2[éme] éditions, Tome I, Entreprise Nationale du Livre, Alger 1993, p.75.
[2]. Ibid .
[3]. Cherif Benhabiles, op.cit, p.107.
[4]. Ibid, p.117.

الاخفاق إلى النخبة التي لم تتمكن من الحصول على المواطنة الفرنسية، وإلى جهل المحافظين، والإدارة الفرنسية، والمعمرين المتعصّبين.[1]

في البداية اعتبرت الإدارة الفرنسية هؤلاء الشباب شباب متعاطف مع حركة "الشباب التركي"، لهذا عملت مع المعمّرين على تضخيم عملهم لتكسير مبادراتهم قبل أن تعرف منعطفا آخر. بينما اعتبرهم الجناح الإصلاحي المحافظ في قسنطينة مجرد لائكيين، ووقف في وجههم كل من الشيخ ابن ميهوب، والشيخ المجاوي، والشيخ ابن رحال، وابن سماية، الذين كانت لهم مطالب إصلاحية مغايرة اقتصرت على تدريس العربية، والاعتراف بإسلامية الجزائر، ومعارضة سياسة التجنيس، والتعليم الفرنسي الإجباري.[2] لم يدم نشاط النخبة (دعاة الادماج) طويلا، إذ توقف خلال الحرب العالمية الأولى بسبب مشاركة فرنسا فيها. وسجلوا عودتهم بعد صدور قانون 4 فبراير1919، الذي منح بعض الامتيازات للنخبة الجزائرية، وفتح باب الإصلاح مكافأة للتضحيات الكبيرة التي قدّمها الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى، فوجدت النخبة نفسها معنيّة أكثر بهذا القانون الإصلاحي الذي مكنهم من ممارسة النشاط السياسي وكلهم أمل في حدوث تغييرات من جانب سلطات باريس تجاه الجزائريين.

في هذه الأثناء ظهر الأمير خالد على الساحة السياسية بعد تقاعده من الجيش الفرنسي، فاتصل بالشباب الجزائري، وأسسّ حركة لتحقيق مساواة بين الجزائريين والفرنسيين. بدأ حملته الانتخابية ضدّ النخبة التي خدمت الإدارة الفرنسية من متجنسين وأنصار سياسة الادماج، واستطاع في ظرف قصير أن يحقق نجاحا باهرا لحركته داخل الجزائر، فكان تحت مراقبة الإدارة الفرنسية، ونال سخط المعمّرين، وجناح النخبة الليبرالية الادماجية الموالية للإدارة التي خذلته بمعاداة حركته. كان للأمير خالد أتباعا من النخبة الجزائرية ناصرت حركته أمثال: قايـد حمود (البليدة)، والدكتور موســى (قسنطينة)، والكلحي أحمد (سطيف)، وعبورة (معسكر)، وابن رحال (وهران). وفي المقابل تراجع الجناح

---

[1]. Cherif Benhabiles, op.cit, p.108.

[2]. Abou El-kacem Saad Allah, La Montée du Nationalisme Algérien (1900-1930), Traduit de L'Anglais par Nevine Fawzy-Hemiry, 2ème éditions, Entreprise National du Livre, Alger 1985, p.113.

الادماجي الذي مثله الدكتور ابن تامي وأفلس أمام خصومه أتباع خالد.[1] إذن بدخول الأمير الانتخابات والعمل السياسي تطورت النخبة بتخليها عن مطالب ما قبل الحرب العالمية الثانية. وعن دور خالد في هذه الفترة اعتبر محفوظ قداش أن الرجل الذي أعطى لمطالب المنتخبين والشباب الجزائري لغة جديدة، والذي ترجم طموحات الشعب الجزائري بطريقة أفضل، هو بدون تحفظ الأمير خالد.[2]

بدأ خالد معارضته للتيار المحسوب على الإدارة عام 1920، فانقسمت النخبة الجزائرية إلى قسمين: قسم معه، وقسم آخر ضدّه حافظوا على طرحهم الادماجي، وتضايقوا من شعبية الأمير، حتى أنّ البعض منهم طالبوا الإدارة الفرنسية بفرض عقوبات عليه أمثال ابن تامي، وابن شنوف، وسي هني، وزروق محيي الدين، وسايح، وشكيكان، والأستاذ صواليح.[3] لقد ظهر في هذه الفترة صراعا حقيقيا بين دعاة المساواة في الحقوق (جناح الأمير خالد)، ودعاة الادمـــاج المدافعين عن السيادة والوطنيـــة الفرنسية (جناح الدكتور ابن تامي).[4] لقد فقد هذا الأخير مكانته ما بين سنة 1919 و1923 لمّا تمسّك بفرنسا، وبالتجنيس، والتخلي عن الأحوال الشخصية، فبقي الجناح الذي مثله يبحث عن مخرج من العزلة التي فرضت عليه بتنكر الحكومة الفرنسية لمطالبه، ورفض الكولون التعامل معه، وابتعاد الشعب الجزائري عن أفكاره. ولمّا فرغت لها الساحة سنة 1923 بنفي الأمير خالد من الجزائر إلى فرنسا، وفتور النشاط داخل حركة المساواة، استغلت الإدارة الفرنسية الفرصة لاستقطاب مناضلي جناح الأمير خالد سابقا، فاستعملت الحكومة العامة الرشوة لبلوغ هدفها.[5] وبهذه السياسة عاد كثير منهم إلى حظيرة جناح ابن تامي الذي غادروه بعد ظهور الأمير خالد.[6] وبعودة النخبة الليبرالية الادماجية إلى الواجهة السياسية بمساعدة الإدارة ما بين:1925-1927، انضم إليها جيل جديد من الشباب الجزائري المثقف، كما كانت سنة 1926 سنة

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.100.

[2]. Ibid, p.96.

[3]. Ibid, p.106.

[4]. Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens, Histoire de l'Algérie (1830–1954), édition Rocher Noir 1998, p.170.

[5]. يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919–1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص.13.

[6]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Ibid, p.116.

البحث عن تنظيم يجمع المثقفين والمنتخبين الجزائريين.[1] واستغل الادماجيون فرصة اعتلاء موريس فيوليت (Maurice Viollette) منصب الحاكم العام لتحقيق إصلاحات داخل الجزائر، فتعيين حاكم عام من اليسار، قد أحيى بعض الآمال لدى المسلمين.[2] وفي 18 جوان 1927 أودعت النخبة ملفًا إلى والي عمالة الجزائر لتأسيس جمعية "فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين"، وكان الهدف من تأسيسها هو التنسيق في العمل بين المنتخبين المسلمين الجزائريين داخل مختلف المجالس المنتخبة: المفوضيّات المالية، المجالس العامّة، المجالس البلديّة، رؤساء الجماعة، غرف التجارة، والدفاع عن مصالح الشعب الذي انتخب عليهم.[3]

لقد تشكل أعضاء هذه الفدرالية من المفوضين الماليين في البداية، ثم توسعت لتشمل جميع الممثلين الجزائريين في المجالس الأخرى برئاسة الدكتور ابن تامي. ونظّم هؤلاء أول مؤتمر للفدرالية يوم 11 سبتمبر 1927، وكان بمثابة انطلاقة رسمية لعملها، حيث اجتمع في العاصمة حوالي 150 شخصا منهم تحت رئاسة بومدين، الذي كان عضوا في بلدية الجزائر لغياب الدكتور ابن تامي.[4] وعن هذا التنظيم الأقرب إلى التنظيم الجمعوي، اعتبر الأمين شريط أن الفدرالية من الناحية القانونية تعتبر كنفدرالية بضمّها نواب العمالات فقط ، وهي عبارة عن نادي مغلق، أي جمعية عادية وليست حزبا سياسيا بإقصائها بقية الشعب.[5] ومهما يكن من أمر فقد استطاع المؤتمر أن يخرج بعدّة توصيات ومطالب لا تعدو أن تكون اقتراحات تلخصت في النقاط التالية:

1– منح حق التمثيل البرلماني للجزائريين.

2– المساواة في الأجور، والمنح، وفي الوظائف الإدارية بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين.

---

[1]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, (de L'Insurrection de 1871 au Déclenchement de la Guerre de Libération 1954), op.cit, p.319.

[2]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, édition Réné Julliard, Paris 1962, p.123.

[3] . J.O.R.F, N° 6968, 1927, p.464.

[4]. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.377.

[5]. الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1929)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص.19.

3-المساواة في الخدمة العسكرية.

4-إلغاء الإجراءات المفروضة على العمّال الجزائريين القاصدين فرنسا.

5-إلغاء القانون الخاص بالأهالي.

6-تحسين حالة الثقافة والتعليم المهني بالنسبة إلى الجزائريين.

7-تطبيق القوانين الاجتماعية في الجزائر.

8-تنظيم البلديات المختلطة، والدوائر الانتخابية حسب قانون 1919 في مختلف الانتخابات الخاصة بالمجالس العمّالية والمجالس المالية.[1]

هكذا بقيت النخبة وفيّة لفكرة الادماج مع بقاء فرنسا في إدارة أمور المسلمين، حتى عند انتظامها تحت غطاء فدرالية المنتخبين، فأمل الشباب الجزائري أنذاك هو أن تصبح الجزائر وباريس ملتقى للمثقفين العرب والفرنسيين.[2] رغم هذا اعتبرت المبادرة الجماعية لدعاة الادماج نقطة انطلاقـــة هامـــة.[3] وقد اعتبرت مطالبهم واقتراحاتهم إيجابية بالنظر إلى الوقت والظروف التي كانت تعرفها الجزائر، واعتبر برنامجهم جديرا بالاهتمام، واعتمدوا في البداية على صحيفة التقدم (Le progrès) * التي أصبحت لسان حال فدرالية المنتخبين المسلمين لطرح مطالب النواب الجزائريين.[4]

بحثت الفدرالية على وفاق فرنسي- جزائري، وشكلت بعد المؤتمر وفدا من ثلاثين عضوا لشرح برنامج النخبة لدى الحكومة الفرنسية. وكانت طريقة إرسال الوفود فريدة، ميّزت عمل النخبة التي اعتمدت عليها في جميع مراحل نشاطها السياسي كما سنرى في

---

[1]. Bulletin Mensuel du Comité de l'Afrique Française, du Comité de l'Algérie-Tunisie et du Comités de Trans Saharien, Paris 1927, p.464. & également Claude Collot, Henry-Jean Robert, Le Mouvement National Algérien:textes (1912-1954), O.P.U, Alger 1981, p.41. & André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), édition Minuit, Paris 1962, p.63.

[2]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.122.

[3]. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.377.

*. التقدم (Le progrès): ظهرت الجريدة بعد توقف جريدة الإقدام، وهي لسان حال النخبة التي واجهت الأمير خالد، كانت تنشر بالعربية والفرنسية، ظهرت في الجزائر، وكانت تصدر مرتين في الشهر من 1923 حتى 1931 تحت إدارة الدكتور ابن تامي. المرجع:

Ihdaden Zahir, Histoire de la presse Indigène en Algérie (Des Origines jusqu'en 1930), Enal, Alger 1983, p.345.

[4]. أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص.377.

نشاط ابن جلول على رأس فدرالية قسنطينة. كانت ظروف الجزائر المستعمرة سببا في اعتماد النواب المسلمين على العمل السياسي السلمي المتواضع، وهذا ما جعلها تواكب السياسة الفرنسية بمناسبة الاحتفالات المخلدة لقرن من الاحتلال والتي كانت مكلفة جدّا.

لم تأخذ السلطات الفرنسية مطالب المنتخبين مأخذ الجدّ، ولم تمنح أدنى اهتمام للإصلاحات المطلوبة. كما أنّ الصحافة الأوربية قد ثارت ضدّ أي محاولة تقوم بها النخبة الجزائرية لاستعطاف الشخصيات الفرنسية الفاعلة من خلال هذه المناسبة لكسب بعض الإصلاحات، كما هاجمتّ كل من طالب بتمثيل نيابي للجزائريين المسلمين.[1] فتبخرت هكذا أحلام المنتخبين، ولم ينالوا أي إصلاح رغم اعتدالهم.[2] هكذا كانت محاولات المنتخبين والنخبة معهم يائسة، لم تجد أفكارهم منفذا بسبب سياسة إستعمارية حازمة ومحكمة أجبرتهم على الإنسحاب وعزلتهم عن المجتمع.[3]

احتفلت قسنطينة كغيرها من المدن الجزائرية بذكرى قرن من الاحتلال عام 1930، وخصّها رئيس الجمهورية الفرنسية دومرغ (Doumergue) بزيارته. وأقيمت بالمناسبة تظاهرة بملعب تيربان (Turbin) البلدي، ومن الوجوه المستقبلة له من جانب المسلمين: بسطنجي أحمد، شيخ زاوية حنصالة، ومحمد مصطفى بن باديس، المفوض المالي، والمستشار العام بقسنطينة. وقد انتهز بعض منتخبي قسنطينة هذه الفرصة لتقديم آرائهم في الإصلاحات، وكان أولهم شريف سيسيان* الذي أثنى على الرئيس، وعلى ما قامت به فرنسا خلال قرن من الاحتلال. أمّا في ثانوية قسنطينة فخصّ الرئيس بحفل، وألقى الشيخ محمد بن باديس المفوض المالي كلمة ممجّدة لفرنسا، واعتبر الذكرى ذات معنى لإثبات الولاء.[4] وتدخّل كثير من دعاة الادماج خلال الحفل كبلقاسم بن حبيلس، المستشار البلدي، والمحامي

---

[1]. Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens, op.cit, p.168.

[2]. Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, L'Algérie dans L'Histoire, Entreprise Nationale du Livre, Alger 1989, p.27.

[3]. مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط 3، دار الفكر، دمشق 1988، ص.21.

*.سيسبان: محامي في باتنة، رئيس الفرع العربي للمفوضيات المالية، ورئيس فدرالية النواب لعمالة قسنطينة(1930-1931). المرجع:

A.W.C, Le Centenaire de L'Algérie, Ce que pensent Les élus des Indigènes du département de Constantine, Bibliothèque des Archives de la Wilaya de Constantine, p.8.

[4]. A.W.C, Le Centenaire de L'Algérie, Ibid, p.8.

بمحكمة قسنطينة، ومولود بن باديس، محامي بقسنطينة، ومستشار بلدي، ومحمد زركين طبيب أسنان، ومستشار بلدي، وعلاوة بن جلول، أخ الدكتور محمد صالح بن جلول، صيدلي، ومستشار بلدي.[1] لقد كشفت تدخلات المنتخبين عجزهم في تحمل مسؤولياتهم كممثلين حقيقيين للمجتمع أمام مسؤولي الدولة*، وأثبتوا عدم قدرتهم على نقل انشغالات المجتمع بصدق، حتى أنّ فرنسا لم تكن تستجيب لهم. لهذا بقيت برامجهم متشابهة عبر الزمن، وشغلهم ذلك عن التفكير في أوضاع الجماهير التي لم ينتبهوا إلى أهميّتها في العمل السياسي إلا بعد دخول النجم ثم حزب الشعب الجزائري المعركة.[2] لم تأت هذه الزيارة بما طمحت إليه النخبة المنتخبة، وهذا ما أثّر على مستقبل كتلة الادماجيين بمجيء جيل جديد على رأسه الدكتور ابن جلول الطامح إلى التغيير.

لقد أعجب الدكتور ابن جلول كثيرا بشخصية الأمير خالد حين كان طالبا في الجامعة، وبعد تخرّجه منها بدأ يسعى بحماس نحو الانتخابات البلدية وإشباع رغباته الصحافية بوضع ريشته في خدمة أفكار الأمير خالد.[3] كانت حركة الأمير خالد قدوته السياسية، وأعجب به وببرنامجه الإصلاحي أكثر من إعجابه بالدكتور ابن التامي.[4] لكن حماسة ابن جلول لدخول عالم السياسة بدأت متأخّرة نوعا ما، ولعلّ ما لاحظه طبيب المستعمرة من تعاسة الجزائريين في الأرياف، هوالذي دفعه إلى تبني موقف المعارض للإدارة، لتتبلور أفكاره السياسية المعروفة بالاندماج بعد أن عرف كيف يؤقلم معارضته مع تنوع لون السياسيين في الفترة لما نفي الأمير خارج الجزائر.[5] دخل ابن جلول لأوّل مرّة الانتخابات البلدية في شتايبي الساحلية وأصبح مستشارا بلديا بعد انتخابه من قبل سكانها سنة 1928.[6] لقد اكتسب من خلال هذه

---

[1]. A.W.C, Le Centenaire de L'Algérie, op.cit, pp: 20-30.

*. تدخل عدد كبير من ممثلي النخبة القسنطينية وهم: بلعقون عبد الحق، وكيل قضاء، مستشار بلدي، وابن يعقوب محمد، مفوض مالي، وحموش عمار، أستاذ بثانوية قسنطينة، مستشار بلدي، ولوينيسي علاوة، صاحب عقارات فلاحية، مستشار بلدي، وابن حمادي صالح أمزيان، تاجر في الفلاحة، مستشار بلدي، وابن حفيظ سعيد، قاضي، ومستشار بلدي المرجع:

A.W.C, Le Centenaire de L'Algérie, Ce que pensent Les élus des Indigènes du département de Constantine, Ibid, pp:6-7.

[2]. الأمين شريط، المرجع السابق، ص.22.

[3]. Bulletin du comité de l'Afrique Française, N° 02, Février 1935, p.93.

[4]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص.344.

[5]. Bulletin du comité de l'Afrique Française, Ibid, pp: 93-94.

[6]. Archives de Bendjelloul, Archives du Sénat, op.cit.

المسؤولية الجديدة خبرة ساعدته في مشواره السياسي، وأصبح من بين الشخصيات الجزائرية التي ساهمت في الحركة الوطنية بحمله انشغالات ومطالب الجزائريين للسلطات الفرنسية. كان يبحث على منبر أكثر صدى بباريس، وفي قصر البوربون بالذات لبلوغ هذه الغاية، لأنّ نجاحاته في الانتخابات المحلية لم تكفيــه.[1] كما أنّه لم ينضم إلى حركة المنتخبين عند تأسيسها، واستطاع أن يتدارك هذا بسرعة لافتة خلال عقد الثلاثينيات، فاكتسب شعبية كبيرة، وزعامة سياسية في ظرف قياسي، وأصبح له دور هام مع زميله فرحات عباس في نشاط الحركة الادماجية بالجزائر.[2]

عاد ابن جلول ليستقر نهائيا بمسقط رأسه سنة 1930 بعد غياب بسبب العمل في أريس، وما تعرض له في بلدية شتايبي*. لقد منعته تلك الإصابة البليغة من التجوال في الأرياف ومعلاجة السكان كما تعوّد. لقد برز نشاطه السياسي الفعلي في قسنطينة، فبعد الاستقرار فيها تمكّن من فتح عيادة خاصّة به بمساعدة عائلة زوجته الغنية التي وفّرت له مبنى لهذا الغرض، ثمّ حاول إبعاد النواب الأكثر موالاة للإدارة الفرنسية من موظفين، وباشاغوات، وأغاوات، وقيّاد بفضل نشاطاته وفوزه في كامل الانتخابات التي خاضها.[3]

لقد تعرّض ابن جلول إلى كثير من المضايقات في حياته السياسية، وتوبع قضائيا بفعل شدّة تعامله مع الإدارة وأعيانها، لكنه نال في المقابل شعبية كبيرة، ونظمت فيه القصائد والأغاني، واعتبر زعيما للجماهير المقهورة، وقد حدث مرّة أن صفع أحد القيّاد في إحدى حملاته الانتخابية أمام الجمهور لمّا اعتدى هذا الأخير على شيخ طاعن في السنّ.[4] كما أثبث

1.Bulletin du Comité de l'Afrique Française, N° 02, op.cit, pp :93-94.

2. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.373.

*. تعرّض الدكتور ابن جلول في شتايبي إلى حادث مؤلم خلال زيارته لأحد المعمّرين الناقمين عليه، إذ كان له دابة يعرف رد فعلها جيّدا، وترصّد ابن جلول ولم يعلمه بذلك، فأصيب الدكتور بكسر في ركبته، وهذا ما يفسر إتكائه على عصا من يومها. وتعتبر هذه الحادثة سببا مباشرا في عودته إلى قسنطينة لعدم قدرته على المشي في الأرياف كما كان يعمل سابقا. المرجع: شهادة مكتوبة من قبل محمّد نصر الدين بن جلول، المرجع السابق، 27 نوفمبر 2003.

3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920–1936)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص.399.

4. اعتبــر البعض من أضداد ابن جلول (دعـــاة الادمـــاج) أن شدّته عبـــارة عن تمثيليـــات مقصودة، أمّا البعـــض الآخر (الشيوعيون)، فقد اتهموه بالجبن، واعتبروه متواطئا مع الإدارة في واقع سياسته، فهي تتغافل عنه لكي ينجح في الانتخابات. المرجع: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع نفسه، ص.399.

جدارته في تصدّر القوائم الانتخابية وفي اكتساب أصوات منتخبي القسم الثاني، وحسن قيادته للحملات الانتخابية. فقد كان محاطا جيّدا بنوابه فرحات عباس من سطيف، والدكتور سعدان من بسكرة، ونال في بداية مشواره السياسي مساعدة معنوية من جانب العلماء خاصّة من قبل الشيخ عبد الحميد بن باديس.[1] فكل هذه العوامل ساعدت الدكتور محمد الصالح بن جلول على أن يتزعم فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة.

تزامنت عودة ابن جلول إلى مسقط رأسه قسنطينة مع تلك الإخفاقات التي صاحبت الاحتفالات بمناسبة مرور قرن من الاحتلال، حيث تحتّم الأمر على النخبة كي تنظم صفوفها من جديد، خاصة بعد ظهور جيل جديد مثقف خريج جامعة الجزائر. هذا الجيل الذي كشف عن أفكاره بفضل مقالاته ومشاركاته في الانتخابات لتمثيل الجزائريين، وعمل على تأسيس حركة سياسيّة ذات مطالب جريئة للضغط على الحكومة الفرنسية، ودفعها إلى تنفيذ الإصلاحات العالقة منذ عقد كامل، لأنّ هذا الجيل الذي تشكل وعيه بعد 1930 أحسّ بالهزيمة والمذلة، مما أدى إلى حدوث تغيير جذري في تصوره السياسي خاصة بعد أن وجدت لجنة 1928 المكلفة بدراسة مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين معارضة قويّة من قبل المعمّرين الخائفين من مسألة الأغلبية الساحقة للمسلمين في حالة تطبيق القوانين الفرنسية ومبادئ الديمقراطيـــة في الجزائر.[2] باشر الشباب المنتخب من دعاة الادماج نشاطهم بمواصلة الحركة المطلبية التي بدأها الأمير خالد قبل نفيه، لكن الأمور توقفت منذ بدايتها، لأنهم انتظروا تغييرا في السياسة الإستعمارية بمناسبة مرور قرن من الإحتلال الفرنسي للجزائر، لكن عكس توقعاتهم لم يحدث أيّ تقدم لصالح المسلمين، بينما تقوّى جناح المعمّرين بتأثيره على سلطة القرار في باريس.[3] في هذا الوقت كان يتطور تيّار الإصلاحيين الاندماجيين داخل فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة على حساب دعاة الادماج، ومن ممثّليه الفاعلين الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس.[4]

---

1. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.375.
2. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2001، ص.50.
3. Ferhat Abbas, L'indépendance Confisquée, Flammarion, Paris 1984, p.207.
4. Claude Martin, Histoire de L'Algérie Française (1830-1962), édition des 4 fils, Aymon, Paris 1963, p.273.

المبحث الثالث : ابن جلول وفدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينية (1930 – 1933).

- تأسيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة:

كانت سنة 1930 سنة حاسمة بالنسبة إلى النخبة الجزائرية المنتخبة. لقد بحثت عن إطار تنظيمي لها على مستوى العمالات من أجل تنسيق العمل. وتجسيدا للفكرة أسّست كل عمالة خلال هذه الصائفة اتحادية خاصة بها، فاتحادية قسنطينة ترأسها الشريف سيسبان، واتحادية عمالة وهران ترأسها ابن عودة باش تارزي، واتحادية عمالة الجزائر ترأسها زروق محيي الدين.[1] وما يهمنا في هذا البحث هو تأسيس اتحادية عمالة قسنطينة، التي أصبح ابن جلول أحد وجوهها البارزين بعد شنّه حملة كبيرة على دعاة الادماج والمنتخبين القدماء.

راودت فكرة تأسيس جمعية تجمع جميع نواب قسنطينة معظم منتخبي هذه العمالة، ففي سنة 1928 حاول عدد كبير من النواب تشكيل فدرالية بهدف دعم المنتخبين، وتقديم المساعدة لهم خلال الحملات الانتخابية.[2] وأصبحت الفكرة ضرورة بعد نكسة الذكرى المائة للإحتلال عام 1930 وما تبعها من إخفاقات سياسيّة. وبصعود نشطاء جدد على الساحة السياسية، تراجعت شعبية الدكتور ابن تامي إلى حدّ اتهامه بعدو الجزائريين المسلمين*. كل هذه العوامل عجّلت التأسيس، وتمّ إبعاد الدكتور ابن تامي من رئاسة فدرالية المنتخبين المسلمين لكل العمالات بالجزائر، وبدى كأنّ الجناح الأكثر ادماجا قد انهزم.[3] كان هذا الانهزام بداية لانهزامات أخرى تواصلت في قسنطينة، حيث تمّ إبعاد شخصيات كانت فاعلة في نخبة ما بعد نفي الأمير خالد داخل العمالة.

لقد سلم القانون الأساسي لفدرالية المنتخبين المسلمين للقطاع القسنطيني يوم 30 جوان 1930 لوالي العمالة. ترأس هذه الجمعية الشريف سيسبان، وكان بلقاسم بن حبيلس أمينا

---

[1]. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.324.

[2]. A.W.C, Rapport C.I.E, N°1016, op.cit.

*. لقد وجّه له الشيوعيين اتهامات واعتبروه متجنسا وعدوا للعمال المسلمين، وخائنا للقضية الإسلامية، وأنه باع نفسه للإدارة. لمزيد من المعلومات إطلع على كتاب: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920–1936)، ج1، ص.148.

[3]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, (de L'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954), op.cit, p.319.

لها وكانت مفتوحة لجميع المنتخبين على مستوى عمالة قسنطينة بصفة آلية بعد انتخابهم في مختلف المجالس المنتخبة ومن أهدافها:

1 – توحيد العمل من أجل تنسيق مجهودات ممثلي مختلف المجالس (المفوضيات المالية، المجالس العامّة، المجالس البلديّة، اللجان البلدية) للدفاع عن مصالح الشعب الذي يمثلونه.

2 – التعاون مع السلطات وإشعارها باحتياجات السكان المسلمين.[1]

تدعّم المنتخبون بقسنطينة بهذا التنظيم الجديد، وصار لهم شأن في الحركة المطلبية الجزائرية في عقد الثلاثينيات، وتطورت اتحاديتهم بسرعة واتسع نشاطها في كل الميادين، ولا سيما بعد أن انضم إليها الدكتور محمد صالح بن جلول الذي أصبح فيما بعد يحتل مكانة مرموقة في المفوضيّات المالية.[2] هكذا فتح المجال لمجموعة كبيرة من الشباب الجزائري المثقف الذي تحمل عبء الحركة المطلبية تحت السيّادة الفرنسية. وحسب مالك بن نبي فإن في تلك الفترة بدأت تنشأ صورة القومية الجزائرية بجناحيها: الجناح الكادح الطامح إلى البرجوازية في ذات قيادته المتواطئة مع الحركة اليسارية الفرنسية، والجناح البرجوازي المتواطئ مع الإستعمار.[3] فإن كان الجناح الأول ولد بظهور نجم شمال إفريقيا في فرنسا، فإن التنظيم الثاني اختار العمل السياسي داخل الوطن.

لقد تزامن هذا النشاط من جانب الجزائريين مع ظهور تنظيمات أخرى لحركة المعمّرين وأنصارها مثل: تأسيس "الجمعية الوطنية" المؤسّسة بباريس للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمعمّرين في 13 ماي 1930.[4] وتأسيس "فدرالية مصالح الفرنسيين خارج فرنسا" في باريس يوم 10 جوان 1930 لتسهيل الربط بين فرنسا ومستعمراتها المنتشرة عبر العالم في المجال الإقتصادي والثقافي.[5] كان يبدو من الوهلة الأولى أن تأسيس اتحاديات المنتخبين المسلمين في العمالات الثلاثة، سيكوّن كتلة موحّدة للمنتخبين الجزائريين ويصنع الحدث السياسي بظهور قطب إصلاحي يقود الحركة المطلبية ويجمع جميع الجزائريين ما

---

[1]. J.O.R.F, N°161, Mercredi 9 Juillet 1930, p.7695.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، دار البعث، قسنطينة 1981، ص.230.

[3]. مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.276.

[4]. J.O.R.F, N° 184, 6 Juin 1930, p.6296.

[5]. J.O.R.F, N° 138, 12 Juin 1930, p.6487.

بعد 1930. لكنّ الواقع أظهر عكس هذا، فاتحادية قسنطينة كانت الوحيدة في الميدان نتيجة الصراع بين جناح ابن تامي وجناح زروق محيي الدين في عمالة الوسط، أمّا في عمالة الغرب فأهم ما فرّق بين أعضائها هو الانقسام الكبير الموجود بينهم والانتماءات الحزبية الكثيرة عندهم على عكس ما يوجد في العمالة الشرقية مع ابن جلول.[1] بالإضافة إلى هذا، فإن نقص فعالية فدرالية المنتخبين في الوسط والغرب سببه أهمية فدرالية عمالة قسنطينة وسعيها المتوقع أحيانا لتوحيد جميع فدراليات القطر الجزائري.[2] كان لهذا الانقسام نتائج سلبية في وحدة صفّ المنتخبين، ولم يظهر في عقد الثلاثينات سوى نشاط فدرالية قسنطينة، حيث استطاعت ملأ الفراغ السياسي بزعامة ابن جلول.

- **التحاق ابن جلول بفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة:**

بصفته منتخبا في شتايبي ومستشارها البلدي كما أشرنا، انضمّ ابن جلول إلى النخبة اللبيرالية عضوا مساعدا في فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المعتمدة في 30 جوان 1930. لم يكن في بداية نشاطه وجها سياسيا بارزا لوجود أسماء لها وزنها وسط جماعة النخبة اللبيرالية. وجذب ابن جلول بعد قمع حركة الأمير خالد والتطور التدريجي للحزب اللبيرالي إلى برنامج هذا الحزب، وأصبح خلال الثلاثينات زعيم اللبيراليين مع برنامج شبيه بذلك الذي وضعه الأمير خالد خلال العشرينيات.[3] أمّا في الجزائر العاصمة فكان الخلاف على أشدّه بين ابن تامي وخصومه دعاة التجديد، فرغم رئاسته الجمعية العامة لفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين يوم 16 نوفمبر 1930 من أجل تغيير قانونها الأساسي، لم يصمد طويلا وتمكن معارضوه من إبعاده من رئاسة الفدرالية في اجتماع عام عقد يوم 17 ديسمبر حضره ممثلو اتحاديات العمالات، وعيّن زروق محي الدين من العاصمة رئيسا جديدا، واتفق في الاجتماع نفسه على إرسال وفد إلى باريس لتقديم برنامج المنتخبين الإصلاحي.[4]

---

[1]. ابراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينات (النهضة والصراع السياسي)، أطروحة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ، وهران، جوان 1986، ص.84.

[2]. A.W.C, Rapport C.I.E, N°1016, op.cit.

[3]. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص:374–375.

[4] . A.W.C, Dossier des Associations, boite N°1Z34, N°AP 34872.

قام ابن جلول بجهد كبير لترتيب بيت فدرالية المنتخبين المسلمين في قسنطينة وأعاد لها الاعتبار حتى تصبح قادرة على حمل انشغالات الجزائريين. لقد حاول مع صديقه الدكتور تامزالي قيادة وفد من المنتخبين إلى باريس، إلاّ أن السلطات هناك وعلى رأسهم كاميل شوتان (Camille Chautemp) رفض استقبالهم.[1] كانت لرحلته هذه إلى فرنسا وقعها رغم فشلها، لأنّها كانت سببا في ظهوره، ليصبح زعيم اللبيراليين خلال الثلاثينات.[2]

منحت سنة 1930 للحركة الوطنية الجزائرية بعدا سياسيا هاما بانبعاث النشاط السياسي داخل القطر الجزائري.[3] فبفضل جيل جديد من الشباب المنتخب، تمكنت فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة من البروز، والوقوف في وجه الإدارة وعملائها، كما ساهمت في الحركة المطلبية لتحسين ظروف معيشة الشعب الجزائري. بادرت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة من خلال مكتبها* الذي ترأسه الشريف سيسبان بتقديم اقتراحات إصلاحية ضروريّة إلى لجنة نواب الجزائر برئاسة فيوليت (MauriceViollette) خلال زيارتها لقسنطينة يوم 17 أبريل 1931، وتضمّنت مقدّمة المذكرة عبارات الشكر والتقدير

---

1. Charles–Henri Favrod, La Révolution Algérienne, édition Plon, Paris 1959, p.67.

2. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.436.

3. المرجع نفسه، ص.436.

*. ضم المكتب إلى جانب الرئيس سيسبان :

نائب الرئيس :

- محمد لخضر دهال، تاجر وفلاح، مستشار عام لبلدية جيجل.
- محمد بن يعقوب، فلاح، مفوض مالي بعنابة.
- حسن بن خلاف، صاحب معمل، مستشارعام لبلدية جيجل.
- بشير عمران، تاجر، مستشاربلدي بالقل.

أمين المالية :

- ابن حمادي صالح أمزيان، فلاح، مصدر، مستشار بلدية قسنطينة.

أمين المالية مساعد :

- محمد زرقين، طبيب أسنان جراح، مستشار بلدية قسنطينة.

ومن الشخصيات المتعاونة التي كانت تمثل المكتب:

- محمد مصطفى بن باديس، تاجر وفلاح، مستشارعام، مفوض مالي لقسنطينة، عضو في المجلس الأعلى للحكومة
- أحمد غرابسي، فلاح، رئيس جماعة دوار ولد جحيش، البلدية المختلطة لعين مليلة.
- محمد الصالح بن جلول، طبيب، مستشار بلدي لبلدية شتايبي.
- أحمد قلي، فلاح، مفوض مالي لسطيف.
- علي عباس، فلاح، مستشار عام لتبسة.
- علاوة سعيد بن قداش، فلاح، عضو لجماعة دوار مدفون، البلدية المختلطة لأم البواقي.المرجع:

A.W.C, Note sur les réformes désirées par la Fédération des élus des Indigènes du département de Constantine, Dossier S.L.N.A, 17 Avril 1931.

لما قامت به فرنسا في سبيل تحقيق السلم والأمن، كما عبرت عن تمسك المنتخبين بتشريعات الجمهورية والمؤسّسات البرلمانية. وأشارت المذكرة المطلبية إلى أنّ من فائدة فرنسا أن يعيش سكان الجزائر في سعادة تحت سيادتها وحمايتها حتى يبادلونها التقدير والاحترام.[1]

وأهم ما جاء في المذكرة:

- استفادة الجزائريين من القوانين الفرنسية.
- استفادة الشعب من رعاية السلطات العمومية وتحسين هذه الرعاية.
- حل مشكل الملكية العقارية للأراضي الفلاحية التابعة للمسلمين.
- مساعدة الفلاحين ومنحهم القروض اللازمة لمواجهة الصعاب خاصة في مواسم الجفاف.
- السماح للموّالين برعي ماشيتهم في الغابات الحديثة دون القديمة، أوإيجاد حل يسمح لهم بالعيش عند غياب الماء.
- جعل قانون الغابات أكثر مرونة للتخفيف من متاعب الفلاح المرهقة.
- القضاء على المساكن غير الصحية، وإبدالها بسكنات محسّنة وأكثر تهوية.
- شقّ الطرق، وإنجاز قنوات توزيع المياه لصرفها، وبناء المدارس والمستوصفات لتحسين حياة الجزائريين في المدن والأرياف.
- منح الحكومة المركزية مساعدة مالية للجزائر إذا كانت ميزانيتها غير كافية.
- استفادة المسلمين من التشريع الفرنسي ليصبحوا فرنسيين، وإلغاء الوضعية الخاصة بالجزائريين.
- الإنصاف في المعاملة بين المسلمين والأوروبيين وهذا بـــ:

1- استفادة الموظفين الجزائريين من جميع الحقوق والمنح مثل الموظفين الأوربيين.

2- قضاء المجنّدين الجزائريين الذين لهم معرفة كافية باللغة الفرنسية المدّة نفسها التي يقضيها المجنّد الفرنسي في الخدمة العسكرية.

3- إلغاء قانون الأهالي.

1. A.W.C, Note sur les Réformes désirées par la Fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine, op.cit.

4- تعيين نواب وشيوخ لتمثيل الجزائر في البرلمان لإعداد القوانين وإبداء الرأي فيها.

- زيادة عدد مقاعد المسلمين في مختلف المجالس المنتخبة، وإقامة قسم انتخابي خاص لرفع عدد الناخبين الجزائريين.

- إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية لتمكين المسلمين من الجمع بين المحافظة على تقاليدهم، والتمتع بالجنسيّة الفرنسيّة.

- جعل الجزائر مقاطعة فرنسيّة، وعدم اعتبارها مجرد مستعمرة.[1]

ومن محتوى هذا البرنامج تبلورت مطالب ابن جلول الاندماجية التي لم يتخل عنها حتى في الظروف الصعبة. وكان لسياسة الاندماج أنصارا، فرضوا وجودهم بعد الأزمة التي عصفت بجناح ابن تامي. لقد كتب ابن جلول تمهيدا في كتاب صديقه الصحفي محمد العزيز كسّوس، بيّن فيه تمسّكه بالاندماج لنيل الحقوق في إطار الوطنية الفرنسية، ووضّح فيه أبعاد هذه الحركة وعلاقتها بالأحوال الشخصيّة لإبعاد شكوك البعض من المعارضين الجزائريين، وللفت انتباه إدارة الحكومة العامّة وسلطات باريس.

لقد رأى ابن جلول أنّ كل القرارات التي ستصدر في المستقبل من قبل السلطات في حقّ الجزائريين، يجب عليها أن تعترف بإخلاص دعاة الاندماج الذين يحاربون بعض التقاليد المشؤومة، ويعملون في إطار الشرعيّة الوطنيّة، ويحافظون على حبّهم للوطن.[2] فحسب رأيه يجب الاستفادة من فرنسا ومن حضارتها لنيل الحقوق داخلها من أجل تطوير المجتمع الجزائري على قدر المساواة مع الفرنسيين سواء في المتروبول أو داخل الجزائر. كما رأى أنّ من واجب فرنسا فتح المجال للمنتخبين الجزائريين حتى يساهموا في الرابطة التي تجمع الجزائريين والفرنسيين، واعتبر أن بفضل ماضي الجزائر الطويل، ووعي وحيويّة المنتخبين المسلمين يمكن الدخول من الباب الكبير وبكل نزاهة في البيت الفرنسي مع الالتزام بمواصلة العمل الذي بقي إنجازه معا.[3]

---

[1]. A.W.C, Note sur les Réformes désirées par la Fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine, op.cit.

[2]. Mohammed El-Aziz kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, Préface du D^R Bendjelloul, op.cit.

[3]. Ibid.

لقد ذكر ابن جلول في هذا التمهيد منجزات فرنسا منذ احتلالها للجزائر، إلا أنّه لم ينكر أنّ المستفيد الأكبر منها هم المستوطنون. وللقضاء على هذا التمييز، رأى أنّه من الضرورة مشاركة المنتخب المسلم في البيت البرلماني من أجل المساواة بينه وبين المواطن الأوربي، وحينها سيشعر هذا النائب بالثقة التي وضعتها فيه فرنسا، وسيصبح فرنسيا أكثر ممّا سبق بإضافة واجبات أخرى لإلتزاماته نتيجة ما تقتضيه المصلحة المشتركة.[1]

يعتبر ابن جلول من الشخصيات الجزائرية القليلة التي تمسّكت بالمبادىء نفسها ودافعت عنها طويلا، حتى قيل عنه وعن أتباعه أنهم أولئك الذين ما انفكوا يطالبون فرنسا بالاعتراف بهم كفرنسيين كاملي الحقوق، وفي الوقت نفسه جزائريين مسلمين.[2] لكن البعض من الشخصيات المنطويّة تحت لواء فدراليته تطوّر وعيها الوطني، وابتعدت بالتدريج عن الاندماج، وفضلت الإقتراب من مصالي الحاج، وتفاعلت مع حركته خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى رأس هؤلاء فرحات عباس الذي وافق على ضمّ مناضلي حزب الشعب إلى حركة أحباب البيان والحرية عام 1944. إلاّ أن ابتعاده عن اتحادية النواب لم ينسيه دور منتخبيها لما قال أنّ الرجال الذين دافعوا عن الاندماج والمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والفرنسيين، لم يخونوا قضية الشعب الجزائري.[3] وإذا كان الاندماج عند ابن جلول والمنتخبين ما هو إلاّ وسيلة للحصول على الحقوق المدنيّة والترقيّة الاجتماعيّة، فهو ليس غاية مرجوة نظرا لخصوصيّات الشعب الجزائري وتقاليده الإسلامية، فالدعوة إلى الأفكار الاندماجية لم تحظ بالتأييد في أيّ وقت من الأوقات، ولقيت معارضة قويّة من أفراد الشعب الذين اعتبروها مقدّمة لسلخ الأمّة من مقوّماتها الأساسيّة خاصّة الإسلام والعروبة.[4]

لقد صعب الأمر على ابن جلول لمّا حاول إقناع معارضيه من الإصلاحيين وعلى رأسهم عبد الحميد بن باديس أنّه قادر على الجمع بين الاندماج والاحتفاظ بالأحوال الشخصيّة لما قال:« إنّنـــا نشعر باستمرار أنّنا إخوة للمسلمين الآخرين مهما كان جنسهم أسود أو

---

[1]. Mohamed El-Aziz Kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, Préface du D[R] Bendjelloul, op.cit.

[2]. عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962)، المرجع السابق، ص.90.

[3]. Ferhat Abbas, L'Indépendance Confisquée, op.cit, p.211.

[4]. أنيسة بركات، الحركات السياسيّة خلال سنة 1936 في الجزائر، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: العدد 9، الجزائر1980، ص.50.

أصفر،...لأنّ شعورنا سامي وهو يشرّفنا بدلا من أن يحطّ من قيمتنا، ولا ينسينا أبدا أنّنا فرنسيون».[1] رأى ابن جلول في اندماج المسلمين خطوة أولى ضروريّة حتىّ يتمكّنوا من تحسين أحوالهم من جهة، والوصول بهم إلى نيل الحقوق بطريقة سلمية عبر المنتخبين الذين يمثلونهم. وقد اندفع بحماس كبير لمّا ذكّر السلطات الفرنسية مرارا بضرورة الإسراع في تنفيذ الاندماج ولو بالتدريج، لكنّها تجاهلته، لأنّ معمّرو الجزائر حاربوا فكرة الإدماج قبل الاندماج بمقاومتهم فكرة منح الجزائريين الجنسيّة الفرنسية واعتبروا ذلك خطرا يهدّد نفوذهم في المستقبل.2 وقد رأى فرحات عباس أنّ سياسة الاندماج كانت حلاّ للجزائر المستعمرة لو طبقت فعلا من قبل المسيّرين الفرنسيين، لأنّ لو كان النظام الكولونيالي عكس ما كان في الجزائر، لم تكن هناك معركة تحريرية فيما رأى.[3] أمّا عن علاقة الإسلام بالاندماج، فقد وضّح ابن جلول هذا لما اعتبر الإسلام شيء سام، لا يعارض أي تقارب بين المسلمين وغيرهم، فهو عقيدة الأسلاف، ومن واجب الاندماجيين نقله للأبناء دون تحريف، فالإسلام دين لا يكرّس أبدا الشقاق بين الناس، ولا هو وسيلة لتحقيق الفهم الانفصالي.4

احتفظ محمد الصالح بن جلول رغم دفاعه عن الأفكار الاندماجية بالانتماء إلى الوطن وضلّ وفيّا للعروبة والإسلام، فكان محافظا ولم يتجنس أبدا. ففي نظره وهو الشيء الذي كان يذكره باستمرار لمقربيه، أنّ فرنسا مجرد بقرة* يستفاد من حليبها وجبنها أولا، ثم تذبح ليتمّ التخلّص منها بعد ذلك. فالاندماج عنده هو الحل الوحيد للارتقاء إلى المواطنة الفرنسية مثل المعمّرين الأوربيين واليهود. فوضع الجزائريين كان مزريّا بحكم التصنيف العنصري لحقّ المواطنة المفروض عليهم جبرا دون غيرهم، فالخطوة الأولى حسب رأيه هي تحسين حياة البؤساء للجزائريين في مجال السكن، والتعليم، والحياة المعاشية، قبل التحول إلى مطالب أخرى.[5]

---

1. Mohamed El-Aziz Kessous, Préface du D[R] Bendjelloul, op.cit.

2. أنيسة بركات، المرجع السابق، ص.50.

3. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.35.

4. Mohamed El-Aziz Kessous, Préface du D[R] Bendjelloul, Ibid.

*. البقرة تمثيل للحضارة الفرنسية. المرجع: حجيلة رمضان، شهادة مسجّلة، المرجع السابق.

4. حجيلة رمضان، شهادة مسجّلة، نفسها.

- ابن جلول رئيسا لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة:

كانت عودة ابن جلول إلى قسنطينة سنة 1930 موفقة، حيث انضمّ إلى فدرالية المنتخبين، وبدأ يفكر في طريقة يحققّ بها طموحه في زمن كانت فيه عهدة كثير من المنتخبين المسلمين للقسم الثاني (وأحيانا حتى القسم الأول) إلاّ وسيلة لنيل الشرف والحصول على مداخيل لهم ولعائلتهم.[1] حاول تنفيذ خطّته لإبعاد خصومه من المنتخبين الذين برزوا قبله كما سبق الإشارة إليه، والذين كانوا سببا في نفي الأمير خالد. لقد شكّل معارضة حقيقية بفضل فدرالية المنتخبين للعمالة، فإن كانت المعارضة في الجزائر للحكومة الفرنسية قد بدأت عام 1919 ببساطتها في البداية، فإنّها أصبحت منذ سنة 1936 أكثر فعالية. ثلاثة أسماء تسمح لنا بمتابعة التطور وتحديد المراحل الكبرى لهذه المعارضة: الأميرخالد، وابن جلول، وفرحات عباس.[2] فإن كان الأمير خالد قد ختم المرحلة الأولى بخوضه المعركة السياسية مع دعاة الادماج، فإنّ ابن جلول قد ترك بصماته في المرحلة الثانية بترؤّسه المؤتمر الإسلامي الأول، بينما برز فرحات عباس في المرحلة الثالثة بتخليه عن سياسة الاندماج. كان على ابن جلول الدخول في الانتخابات أولا معتمدا على مهنته كطبيب التي قربته من سكان قسنطينة، بالإضافة إلى أنّه كان نصيرا لسياسة التملق من أساليب الإدارة، واستطاع أن يوسّع شعبيته بواسطة خرجاته الميدانية والاجتماعات الانتخابية، وزياراته المتكرّرة للعاصمة باريس ولموريس فيوليت.[3]

دخل ابن جلول المنافسة الانتخابية في قسنطينة* عام 1931 بحملة كبيرة ضدّ المرشحين المحسوبين على جناح الإدارة الاستعمارية، وتمّ الانتخاب عليه في المجلس العام

---

[1]. Robert Aron, François Lavagne, Janine Feller, Yvette-Garnier Rizet, Les Origines de la guerre d'Algérie, Arthême Fayard, Paris 1962, p.292.

[2]. Paul-Emile Sarasin, La Crise Algérienne, Les éditions du Cère, Paris 1949, p.72.

[3]. Charles - Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.320.

*. كان ينتخب في كل عمالة مجلسا عاما يجتمع مرتين في السنة، في الربيع والخريف لدراسة قضايا العمالة، تكوّن من مستشارين معمّرين ومستشارين مسلمين. ففي عمالة قسنطينة بلغ عدد المستشارين العامين 31 مستشارا، منهم21 مواطنا فرنسيا، و10 مواطنين جزائريين، ويتجدّد نصف المجلس كل 3 سنوات، وضمّت العمالة 7 دوائر هي: بجاية، سكيكدة، عنابة، سطيف، قسنطينة، قالمة، باتنة. وانقسمت بدورها إلى بلديات. المرجع:
Johan-Hendrik Meuleman, Le Constantinois Entre Les Deux Guerre Mondiale, Office des Publications Universitaires, Alger 1991, p.16.

ضدّ المفوّض المالي ابن باديس وأصبح مستشارا عاما للبلدية.[1] أراد ابن جلول إبعاد خصومه من الواجهة السياسية في العمالة بأيّ طريقة وبأقصى سرعة. وقد وصل فعلا إلى مبتغاه بعد سنتين من النجاح في الانتخابات، وأصبحت قسنطينة منبرا للحركة المطلبية في عقد الثلاثينيات بفضل الدور الكبير الذي لعبته فدرالية المنتخبين المسلمين برئاسته.

كانت عمالة قسنطينة من أهم مناطق البلاد بضمّها عدد كبير من المنتخبين بحكم وجود سبعة دوائر انتخابية. لقد حقق ابن جلول فوزا كبيرا في انتخابات أكتوبر 1931، والتي كانت محكّا حقيقيا للنواب عامّة لأنّها جاءت بعد الذكرى المائوية للإحتلال، وكان الناس ينتظرون من ممثليهم أن يعبّروا بصدق عن إرادتهم لدى السلطات الفرنسية.[2] لقد برز ابن جلول بفضل هذه الانتخابات، ودعّم مركزه داخل البلدية، واستطاع أن يحافظ عليه حتى عام 1955.[3] واكتسب بعد تحقيق الانتصار ودّ سكان قسنطينة خاصّة الناقمين على منتخبيهم حينذاك محمد بن باديس الذي اعتبر واحدا من بني–وي–وي. لقد دفع ابن جلول ليأخذ مكانه، ثم مكان المتعاونين معه أمثال سيسبان الذي كان صديقا لعائلة ابن جلول.[4] كانت المنافسة الانتخابية على أشدّها في هذه السنة، لأنّها كانت مصيرية بين الجناح المحسوب على الإدارة من دعاة الادماج، وجناح المنتخبين من دعاة الاندماج الساعيين إلى التجديد.

تمكّن ابن جلول وأتباعه من الفوز في كل الانتخابات، وأبعدوا الممثلين القدماء في المجلس العام، وفي المفوضيات المالية كل من الباشاغا الشيخ محمد بن باديس، وفي الانتخابات البلدية ابنه مولود بن باديس، وسبق وأن كانت منذ القديم منافسة بين العائلتين لم تنتهي بعد.[5] اعتمد ابن جلول في بداية مشواره السياسي على جريدة دعاة الادماج صوت الأهالي* (LaVoix des Indigénes) لنشر أفكاره الاندماجية، وفي شنّ حملة سنة 1932

---

[1].Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, op.cit, p.320.

[2]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930– 1945)، المرجع السابق، ج 3، ص.65.

[3]. Archives de Bendjelloul, Archives du sénat, op.cit.

[4]. A.W.C, dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N° 1016, op.cit.

[5]. Ibid.

*. صوت الأهالي: جريدة جزائرية أدارها الصحافي الربيع زناتي، وأصبحت الجريدة ملكا له منذ 11 جوان 1931، هو من المتجنسين، ومن المتحمّسين لبقاء فرنسا، انضمّ إلى صفّ ابن جلول مؤقتا، ثم أصبح من أشدّ أضداده بمقالاته. المرجع:
Ihaddaden Zahir, Histoire de la Presse Indigénes, op.cit, p.357.

ضدّ من باعوا أنفسهم للإدارة قبل أن ينقلب عليه مديرها ربيع زناتي. كما اعتمد في الوقت نفسه على جريدة الإقدام (L'Ikdam)* التي أدارهامع الصحفي دندان من سنة 1931 إلى سنة 1934. ونظرا لانشغالاته بسبب تنقلاته الكثيرة كلف الشيوعي القديم والمتعاطف الجديد مع فدرالية المنتخبين فكتور سبيلمان (Victor Spielman) الإشراف على الجريدة وبقي ابن جلول مديرا شرفيّا لها.

تمكّن ابن جلول في النهاية من الوصول إلى هدفه لما نجح مع بداية سنة 1933 في إثارة سيسبان ودفعه إلى الإنسحاب من رئاسة الفدرالية ليحل مكانه.1 هكذا وصل مع الجيل الجديد من المنتخبين إلى هرم الفدرالية بعد حملة ساخنة أدّت فيها الصحافة عملا كبيرا وفي مقدمتها الإقدام التي وصفت دعاة الادماج بالأميّين الجهلة الذين صعدوا إلى المناصب بواسطة الرشوة وتأييد الإدارة الفرنسية.[2] كما رأى النواب الجدد يتقدمهم ابن جلول أنّ هؤلاء هم سبب تأخّر الإصلاحات في الجزائر، وهم المتسبّبين في عرقلة عمل المنتخبين المسلمين الجدد داخل مختلف المجالس المنتخبة، لذا وجب إقصائهم وإبعادهم.

لقد دعّم ابن جلول فدرالية المنتخبين المسلمين بالمثقفين ثقافة فرنسية دون سواهم، وطالب السلطات الفرنسية بإصلاح عام لعهدة المنتخبين المسلمين وتسوية وضعيتهم، حتّى يصبح تمثيلهم أوسع في المجالس المنتخبة وفي الميادين الأخرى. والملاحظ أنّ معظم رواد الحركة الادماجية لفدرالية المنتخبين المسلمين هم إمّا أطباء، أومحامون، أوصيادلة من بينهم فرحات عباس، مفوض مالي، ومستشار عام بسطيف، الدكتور سعدان، مستشار عام ببسكرة، الدكتور لخضاي، مستشار عام، ومفوّض مالي بقالمة.[3] لقد اعتمد ابن جلول على هؤلاء جميعا لإنجاح حركته، ودعّم مراكزهم بحملاته الانتخابية لتفويت الفرصة على من ألفت الإدارة الفرنسية تعيينهم واستخدامهم مثل القيّاد الخمس المعيّنين كمستشارين في اللجنة المختلطة للشؤون الأهلية، والذين نالوا سخط المثقفين المسلمين لعدم كفاءتهم.

---

*.الإقدام (L'Ikdam): جريدة جزائرية ظهرت سنة 1919، دافعت على البرنامج الإصلاحي للأمير خالد، ثم أصبحت تابعة للنجم، توقفت سنة 1928 بطلب من الكولون، ثم أدارها ابن جلول من 1931 إلى 1934. المرجع:
Ihaddaden Zahir, Histoire de La Presse Indigénes, op.cit, p.311.

1.Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.320.

2. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.62.

3. A.W.C, dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N° 1016, op.cit.

لمّا ترأس ابن جلول فدرالية المنتخبين الجزائريين لعمالة قسنطينة، كان على علم أنّ منافسيه لن يتركوه يجدّد التركيبة البشرية للمنتخبين المسلمين خاصّة دعاة الادماج والمعمّرين. ففي البداية عرف ابن جلول كيف يستغل هذه الوضعيّة لصالحه، فكبر في أعين الفرنسيين. وأصبح في نظر الجزائريين البسطاء بعد ترؤسه منتخبي العمالة زعيما ومجاهدا كبيرا، وازدادت شعبيته بخروجه ظافرا ومنتصرا من المؤامرات التي كان يحيكها أضداده ضدّه في كل مرة.[1]

ومن أبرز معارضي ابن جلول في هذه الفترة، الربيع زناتي صاحب جريدة صوت الأهالي (La Voix Indigène) بقسنطينة، وعمر قندوز صاحب جريدة صوت المتواضعين (La Voix des Humbles) بالجزائر العاصمة، وكلاهما من المدافعين عن سياسة الادماج الكلي والتجنيس. وكان لهؤلاء أتباعا طالبوا بالتخلي عن الأحوال الشخصية للجزائريين. ومن حسن الحظ أن هذه الجماعة كانت قليلة العدد، ولم يكن لها أي سند شعبي، وقد وجدت مقاومة لفكرتها من مختلف طبقات الشعب الجزائري ومن الشيخ عبد الحميد بن باديس بالذات.[2] وانطلاقا من قناعة ذاتية، أراد ابن جلول جمع شمل المنتخبين وجميع المثقفين الجزائرين ذوي الثقافة الفرنسية، أوالتعليم العربي الذين يؤمنون بمستقبل أفضل للجزائريين داخل المواطنة الفرنسية، فرأى أنّ للنخبة الوطنية إمكانيات كبيرة يجب أن تفرض على الرأي العام الفرنسي.[3]

كما استغلّ ابن جلول الفراغ السياسي الموجود داخل الجزائر، وجعل من فدرالية المنتخبين المسلمين حركة قويّة قادرة على الدفاع عن الجزائريين المحرومين، وتحسن التفاوض لمطالبة الحكومة بتطبيق إصلاحات عاجلة في الجزائر. وللوصول إلى هذا المبتغى بحث عن سند قويّ يدعم به سياسته وطرحه الاندماجي، فوجد ضالته في مشروع فيوليت (Maurice Viollette) الذي رفض البرلمان الفرنسي التصويت عليه عام 1931. حاول محمد الصالح بن جلول التقرب أكثر من هذه الشخصيّة، فزار فرنسا مع وفد

---

[1]. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج1، ص ص: 339- 340.

[2]. رابح التركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص.65.

[3] . Mohamed EL–Aziz Kessous, Préface du D^R Bendjelloul, op.cit.

من المنتخبين المسلمين بمناسبة تقدير الرجل السياسي صاحب مشروع الاندماج موريس فيوليت* يوم 14 ماي 1933 بمدينة درو ومقاطعة أورلوا الفرنسيتين. انتهز الوفد المتكوّن من: زروق محي الدين، رئيس اتحاد النواب المسلمين بالقطر الجزائري، والحكيم محمد الصالح بن جلول، رئيس اتحادية النواب لعمالة قسنطينة، وحمود شكيكان، العضو بالمجلس العمومي، ونائب شيخ مدينة الجزائر، ومحمد بن الباي، من أعيان العاصمة، فرصة الإحتفال لطرح مشاغل الشعب على الشخصيّات الفرنسية البارزة الحاضرة.[1] فألقى بالمناسبة حمود شكيكان خطابا بالنيابة عن الوفد في حضور كامي شوطان (Camile Chautemp) وزير الداخلية الفرنسي الذي قابل وفد المسلمين، فشرح له شكيكان بإطناب عن الحوادث التي وقعت أثناء تلك الأيام بسبب منع الشيخ الطيب العقبي من إلقاء دروسه بمساجد العاصمة. أمّا الحكيم ابن جلول فذكّره بحالة الفلاحين المسلمين بأرض الجزائر، وما يقاسونه من ضنك وشدّة وما يهدّدهم من فاقة ومجاعة.[2] وبطريقة دبلوماسية مقصودة تعمّد الوفد عند لقائه بوزير الداخلية على عدم التطرق إلى المسائل السياسية، لأنّها كانت من خصائص الوفد الجزائري الكبير الذي توجّه بعد ذلك إلى فرنسا.[3]

تزامنت فترة رئاسة الحكيم ابن جلول لفدرالية عمالة قسنطينة إصدار السلطات الفرنسية مرسوم ميشال في شهر فبراير من عام 1933، فكان هذا المرسوم المشؤوم بداية للتضييق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المؤسسة عام 1931، إذ قامت الإدارة الفرنسية بمنـــع مناضلي الجمعية الإصلاحية من استعمال المساجد كمنبر سياسي، وأغلقت المدارس الحرّة التابعة للجمعية، ومنعتها من إصدار الجرائد.[4] لقيت هذه الإجراءات سخطا شعبيا كبيرا، خاصّة من جانب المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، لأنّ الوضع العام كان يتطلب حلولا عمليــّة للمشاكل الإقتصادية المتفاقمة خلال هذه السنة، فالجزائريون هم الذين

---

*. جرت هذه الاحتفالات بمناسبة مرور 25 سنة على دخول موريس فيوليت عالم السياسة، وهو غني عن التعريف في الجزائر وفي فرنسا، فقد كان حاكما عاما على الجزائر، ونائبا في مجلس الأمّة الفرنسي وفي مجلس شيوخها، وهو رئيس حزب يساري.المرجع: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج1، ص.377.

1. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، نفسه، ص.378.

2. نفسه، ص.378.

3. نفسه.

4. Claude Collot, Le Mouvement National Agérien, op.cit, p.40.

تحمّلوا أوزارها وبدرجة أكثر المجتمع الريفي. بعدما تأكد المنتخبون المسلمون أنّ إدارة البلاد عاجزة عن انصاف جمعية العلماء والشعب الجزائري، عزموا الذهاب إلى الحكومة الفرنسية مباشرة لجعلها تستجيب لمطالبهم.[1] لم يكن للشعب الجزائري في هذه الفترة من يمثله سياسيا داخل البلاد غير المنتخبين المتحمّسين بقيادة محمد الصالح بن جلول، لهذا حاول جمع شمل منتخبي القسم الثاني ودفعهم إلى تحمل مسؤولياتهم أمام ممثليهم. كما حاول من جهة أخرى الضغط على السلطات لتعترف بالمنتخبين كشركاء سياسيين، وإليهم وحدهم أوكل مهمّة الحديث بلسان الجزائريين من أجل ترقيتهم إلى المستوى الذي يسمح لهم بتحمل عبء الدفاع عن حقوقهم، وبناء مستقبل مع الفرنسيين أوبدونهم.2 حاول مخاطبة الإدارة والسلطات الفرنسية بأسلوب متحضّر بعيد كل البعد عن الأساليب العنيفة، فخلال مشواره السياسي لم يقحم الشعب في الصراع السياسي، ولم يخرجه إلى الشارع لمواجهة الإستعمار. فما يعانيه الشعب من بؤس وحرمان يكفيه فيما رأى ابن جلول ونواب فدراليته.3

كانت أوّل تجربة للمنتخبين برئاسة ابن جلول صعبة للغاية، إذ كان عليهم إعادة ترتيب البيت من جديد بعد طرد دعاة الإدماج. إنّ قصر المدّة التي قضوها في تسيير فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، دفعتهم إلى ابتكار أسلوب جديد في التعامل مع الإدارة وأعيانها. لقد تمكنوا من الاندفاع بلباقة للاحتجاج على الظلم واللاعدالة، كما استعملوا سلاح الاستقالة من مناصبهم وكفّوا عن تقديم الولاء والشكر لبعض الشخصيات الرسميّة أحيانا، وامتنعوا عن الموافقة على الميزانية داخل المفوضيّات المالية أحيانا أخرى.4

لقد كانت لقسنطينة الأثر الكبير في تربية ونشأة ابن جلول بحفاظه على شخصيته العربية الإسلامية. لم تغيّره فترة الدراسة ولم يفد احتكاكه بالأوروبيين تخليه عن أصالته. لقد ساعد المحرومين، وواجه المتاعب من أجلهم كطبيب للمستعمرة، فاكتسب تجربة لما تجوّل

[1]. Claude Collot, Le Mouvement National Algérien, op.cit, p.40.

2. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص.51.

3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.316.

4. تجلى هذا بعد عودة الوفد من باريس دون أن يحظى بالاستقبال من طرف الحكومة، فأثار ابن جلول أول استقالة جماعية للمنتخبين المسلمين في الجزائر، وأصبح من خلالها رائدا للحركة المطلبية أنظر:
Charles Robert-Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome 2, op.cit, p.320.

في الأرياف واطلع على أحوال الناس هناك. إنّ تأثره بالأمير خالد في شبابه دفعه إلى مواصلة العمل السياسي نفسه في قسنطينة بإبعاد دعاة الإدماج من النفوذ الذي ورثوه من الإدارة الإستعمارية. كما تمكّن من قيادة فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، لكن طموحاته كانت كبيرة لمّا أراد توحيد فدراليات المنتخبين المسلمين للعمالات الثلاث وتكوين حركة سياسية وطنية من أجل الاستفادة من الحقوق داخل الإطار الفرنسي.

لقد كانت بداية ابن جلول السياسية صعبة، لأنّ الجماهير دفعته إلى أبعد ما كان يفكر فيه، أي أبعد من سياسة الاندماج، فتخلصه من خصومه لما أصبح رئيسا جديدا لاتحادية المنتخبين المسلمين لم يعد كافيا، فسعى إلى بعث نشاط منتخبي عمالة قسنطينة لاحتلال الريادة السياسية، وتمكن من اكتساب لقب الزعامة بفضل قوّة شخصيته، ورجاحة عقله، ودفاعه عن الجزائريين المحرومين. واجه ابن جلول في أكثر من مناسبة عراقيل الإدارة والمنتخبين الأوربيين المعارضين لأيّ خطوة نحو المساواة مع المسلمين. لم يجد ابن جلول وسيلة للظهور على الساحة السياسية داخل عمالة قسنطينة غير المشاركة في الانتخابات المحلية معتمدا على أصوات المسلمين في القسم الثاني، ففاز بها لغاية سياسية من أجل عزل جناح مرشحي الإدارة المتواطئين مع السلطة الإستعمارية. ودفعه التحدّي إلى انتقاء أحسن المترشحين المسلمين للمشاركة في الانتخابات، واستطاع قيادة الحملات الانتخابية بنفسه داخل قسنطينة والبلديات التابعة لها متحمّلا متاعب الإدارة وأعيانها. ونظرا لوضع الجزائر الخاص اندفع إلى استعمال أسلوب الإستقالة تعبيرا عن الاحتجاج، وكوسيلة حضارية للردّ على عدم استجابة السلطة الفرنسيـــة لطموح الشعب ومطالب النواب الذين تحمّلوا عبء المسؤولية. لقد بذل ابن جلول جهدا لا يستهان به خلال أحداث أوت 1934 التي عصفت بمدينة قسنطينة، وأصبح رئيسا للمؤتمر الإسلامي الأول عام 1936، وكان ضمن الوفد الإسلامي الذي حمل مطالب المؤتمر إلى الحكومة الفرنسية كما سيتضح في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دور ابن جلول على رأس فدرالية المنتخبين المسلمين

(1933- 1936)

المبحث الأول: ابن جلول ضمن وفد المنتخبين المسلمين لزيارة باريس(جوان 1933).

- مشاركة ابن جلول في وفـد المنتخبين الجزائريين:

كانت سنة 1933 حافلة بالنشاط السياسي لابن جلول، ففي هذه السنة ترأس اتحادية المنتخبين المسلمين في عمالة قسنطينة مع نائبه الصيدلي فرحات عباس.[1] لقد تشبع بالأفكار الاندماجية، فجاءت مطالب فدراليته ضمن هذا السياق من أجل تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين. ولدعم هذا الطرح اعتمد على مقالاته في جريدة الإقدام التي أدارها، وعلى مجموعة كبيرة من المنتخبين المسلمين داخل العمالة لتغيير ممارسات الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، ودفع السلطات الفرنسية في باريس إلى الاعتراف بالجزائر الفرنسية.[2]

استطاع ابن جلول أن يشكل وفـدا من المنتـخبين المسلميـن مثلوا جميع مستشـاري البلديـات للعمـالات لنقل انشغالات الجزائريين للسلطـة الاستعماريـة، ووضعت أرضية مطالب موحّدة لهذا الغرض. وقبل الذهـاب إلى باريس، قام ابن جلول والوفد الجزائري بجولة عبر التراب الجزائري لطرح المطالب الإصلاحية على الإدارة وشرح فحوى المبادرة للشعب الجزائري. لقد لقـي الوفد تشجيعات ومسـاعدات ماليـة من قبل الجزائرييـن أينما حلوا.[3] وتمكن الوفد من تنظيم اجتماع في الجزائر العاصمة، وطلب الإستقبال من الحاكم العام كارد (Jules Gaston Henri Carde)، إلا أن هذا الأخير رفض ووصف أعضاء الوفد بالمشاغبين لأحد الصحفيين الفرنسيين.[4] بهذه المبادرة بدأ ابن جلول نشـاطه السيـاسي على مستوى عمالـة قسنطينة، إذ حاول في هذه السنة جلب المنتخبين المسلمين إلى طرحه الاندماجي، وفتح جبهة وطنية للمنتخبين الجزائريين على مستوى القطر لتحقيق مساواة حقيقية وعادلة بين المسلمين والمستوطنين، ومطالبة الحكومة بمباشرة إصلاحات عاجلة لفائدة المسلمين.

---

[1] . Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.127.
[2] . L'Ikdam, N° 04, Vendredi 1Mai 1931.
[3] . Mohamed EL-AZIZ Kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, op.cit, p.84.
[4] . Ibid, pp:84-85.

إنّ موقف الحاكم العام المعارض لأيّ إصلاح لم يمنع الوفد من شدّ الرحال إلى باريس بحثا عن من يستمع إلى ممثلي الجزائريين. كان عدد أفراد الوفد الجزائري 18ممثلا، ركبوا الباخرة "تمقاد" يوم السبت 17 جوان 1933 على الساعة العاشرة صباحا.[1] ونقلت جريدة (La Voix Indigène) تفاصيل أكثر عن هذه الرحلة بواسطة مراسلها الجزائري عمار نارون بباريس، الذي وصفها بالشاقة لاستغراقها 36 ساعة كاملة.[2] وبمجرد وصول الوفد إلى العاصمة الفرنسية أبرق ابن جلول إلى السلطات الفرنسية يوم19جوان حتّى يحظى الوفد بالإستقبال.[3]

وفي باريس اختار الوفد بعد اجتماع له لجنة ترأسه مكونة من زروق محي الدين رئيسا، وعيّن أعضاء مرافقين له من النواب مثلهم كل من شكيكان، والدكتور تامزالي، وبشطارزي، ولالوت، والدكتور ابن جلول، وابن خلاف، كما تمّ تعيين الصحفيان زناتي، ودندان كاتبان.[4] تمكنت هذه اللجنة من وضع أرضية مطالب لتقدم إلى الحكومة والبرلمانيين الفرنسيين، وقسم أعضاء الوفد إلى 4 أفواج للقيام بالمهمّة على أكمل وجه.[5] ومن المطالب التي ركز عليها الوفد الجزائري: رفع أجور العمال الجزائريين إلى أكثر من 5 فرنكات في اليوم الواحد، ودعم مشروع (Guernut) الإصلاحي. وقد أعدت المطالب الإصلاحية الأخرى الشخصيات التالية:

- إصلاحات متعلقة بالمجالس الجزائرية أعدها الدكتور ابن جلول.
- إصلاحات متعلقة بالعدالة أعدها بوكلي وهو نقيب المحامين.
- إصلاحات متعلقة بالفلاحة أعدها سي القاضي.
- إصلاحات متعلقة بالخدمة الوطنية أعدها الدكتور زرقين وهو طبيب أسنان ومن قدماء المحاربين الفرنسيين.
- إصلاحات متعلقة بالغابات أعدها قهرية.

---

[1] . L'Ikdam, N°37, Mardi 20 Juin 1933.
[2] . La Voix Indigène, N° 208, Mercredi 28 Juin 1933.
[3] . Ibid, N° 210, Mardi 4 Juillet 1933.
[4] . L'Ikdam, N°38, 1 Juillet 1933.
[5] . Ibid.

- وعن العلاقة بالاستعمار أعد التقرير ابن خلاف.[1]

وحول الدعم المعنوي الذي لقيه الوفد في إقامتـــه بالفندق الكبير، نقلت جريدة (La Voix Indigène) تقول أن البرقيات تهاطلت في إقامة ابن جلول والوفد المرافق له بباريس، أرسلت من قبل النواب المسلمين من القنطرة، وباتنة، وعين تموشنت، وعنابة، وعين فكرون. كما وصلت الوفد الجزائري ستة برقيات أخرى بعثت بها شخصيات فرنسية ممثلة في رئيس غرفة النواب الفرنسية شوتان(Chautemps)، ووزير الداخلية جون نيري(Jean Neïry)، ورئيس مجلس الشيوخ بويصان(Bouissan)، وفيوليت(Viollette) العضو البرلماني في مجلس الشيوخ، كما وصلت برقية من علاوة ابن جلول المفوض المالي بقسنطينة.[2] كانت آمال الوفد الجزائري كبيرة في الحكومة والنواب الفرنسيين خلال هذه الزيارة. لقد حاول الوفد بمطالبه التعبير عن انشغالات ومعاناة الشعب الجزائري، وقد جاء تقرير رئيس فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة مفسرا لها.

- تقرير ابن جلول ومطالب وفد المنتخبين الجزائريين:

لقد أعد ابن جلول تقريرا مفصلا عن الوضع في الجزائر على غرار ما حمله الوفد ن مطالب، فمن خلاله حاول أن يعرّف الرأي العام الفرنسي بحقيقة معاناة الشعب الجزائري ي كل المجالات. ويعد هذا التقرير ملخصا للوضع اللاإنساني للجزائريين، بالإضافة إلى ية فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة إلى الإصلاحات الجدية. وقد نشرت جريدة (La Voix Indigèn هذا التقرير يومي 4 و8 جويلية 1933 وكل ما قاله ابن جلول سحف الفرنسية خاصة لما ذكر أنّ الوقت قد حان لإعطاء الجزائر مؤسسات قانونية ابقة لتطوراتها الإنسانية، والاقتصادية، وعلى المشرع الاستجابة من الآن فصاعدا،لأن د الإسلامي الجزائري مسؤول، ومتمسك بهذه المسألة.[3] لقد شرح الدكتور ابن جلول في التقرير وضع المسلمين ومعاناتهم من سياسة المفوضيات المالية، ومن عدم تمكن أقلية ثلين المسلمين داخل مختلف المجالس المنتخبة من التعبير عن إنشغالات شعبهم، ثم حدّد

---

1. L'Ikdam, N°38, 1 Juillet 1933.
2. La Voix Indigène, N° 210, op.cit.
3. Ibid.

هدفه بتحسين الأحوال مبدئيا حسب رأيه لرؤية الجزائر تتخلص من المؤسسات الاستثنائية وتلحق إلى الأبد بفرنسا.[1]

لم يخف ابن جلول تمسك الوفد بالاندماج والارتباط بفرنسا، واعتبرهما فرصة جيدة للمسلمين جميعا. لقد رأى أنّ بفضلهما يمكن للجزائريين تحسين وضعهم، ويمكن للمنتخبين العمل بكل حرية ضدّ الوضع القائم المفروض من قبل الاستعمار.[2] وقد وضع ابن جلول تصورا للمجتمع الجزائري داخل الإطار الفرنسي في تقريره حين ذكر أنّ الجزائريين فرنسيين حسب إرادة المشرع (مجلس الشيوخ عام 1865)، وأيضا حسب رغبتهم، وأنّ مصيرهم ومصير بلدهم مرتبط بمصير الفرنسيين وفرنسا.[3] كما ذكر ابن جلول في التقرير نفسه أنّ المسلمين لم يتحصلوا على حق التمثيل البرلماني مثل المستوطنين، واقترح رفع عدد المنتخبين الجزائريين إلى 50% في كل مجلس من المجالس الجزائرية المنتخبة. وللإطلاع على السياسة العامة لفدرالية المنتخبين المسلمين، جاء تقرير ابن جلول مدافعا عن الإصلاحات وعن مطالب الوفد، وهي نفس المطالب التي عرف بها خلال مشواره السياسي ومن أهمّها:

- إلغاء منصب الحاكم العام لربط العمالات الجزائرية الثلاث بالبلد الأم.
- إلغاء البلديات المختلطة التي يديرها باستبداد إداريون وقياد وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحية مثل فرنسا يسيرها شيخ البلدية ومجلس بلدي منتخب.
- القضاء على التمييز بين الجزائريين والفرنسيين خلال أداء الخدمة الوطنية، وفي المدّة، والرواتب، والتعويضات، والترقية في جميع الرتب.[4]
- إلغاء القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين ودعم القضاء الإسلامي.
- إنشاء مدارس إبتدائية فرنسية بعدد كاف، وعدم التمييز بين رواتب الموظفين الفرنسيين والجزائريين.

[1]. La Voix Indigène, N° 210, op.cit. & Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens (1830-1954), édition Rocher Noire 1998, p.184.
[2]. Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens (1830-1954), Ibid, p.184.
[3]. La Voix Indigène, N° 211, Samedi 8 Juillet 1933.
[4]. Ibid.

- منح القروض للفلاحين الجزائريين.
- مساعدة الفلاحين عن طريق إنشاء تعاونيات ذات تسيير مستقل عن الإدارة والقيّاد، حتى يتمكنوا من تسيير صناديقهم بأنفسهم تحت مراقبة الدولة.
- حرية ممارسة الشعائر الدينية واحترام التعليم الديني.
- عدم التضييق على المساجد حتى لا يحرم المسلمون من واجبهم الديني مثل الآخرين.
- تطبيق القوانين المعمول بها في فرنسا داخل التراب الجزائري، حتى ينال الجزائريون حقوقهم كاملة، والعمل أقل من 15 ساعة كما هو الحال في المتروبول.
- تطبيق قانون الصحافة على الجميع وعدم اعتبار الصحافة العربية أجنبية.
- تغيير النظام العسكري المفروض على مناطق الجنوب بنظام مدني وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات لتحسين وضع السكان.[1]

لقد أكد تقرير ابن جلول تمسك المنتخبين المسلمين بفرنسا وبالبرنامج الاندماجي الذي تبنته فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة. وحسب فرحات عباس فإن هذا البرنامج جدّ إيجابي إذا ما نظرنا إلى خصوصية المرحلة أيام الاستعمار.[2] ورغم عدم خطورة هذا الطرح على الإستعمار، فإن السلطة لم تأخذه مأخذ الجد لأسباب كثيرة سنوضحها خلال هذه الدراسة.

- رد فعل ابن جلول من فشل زيارة وفد المنتخبين الجزائرين:

اكتفى الوفد أثناء إقامته بباريس بعرض مطالبه على شخصيات فرنسية منها: دالنييه (Dalinier)، نائب رئيس الحزب الاشتراكي الراديكالي، ومولي (Moulet) صديق الجزائريين المسلمين، وهو نائب فرنسي منخرط في الأممية العمالية (S.F.I.O)، واتصل الوفد باللجنة المركزية لحقوق الإنسان، وبعض البرلمانيين، والصحفيين.[3] لكن وزير الداخلية رفض تحت ضغط الحاكم العام للجزائر(Carde) استقبال وفد المسلمين، وكان هذا كافيا

1. La Voix Indigène, N° 211, Samedi 8 Juillet 1933.
2. Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien, édition Garnier Fréres, Paris 1981, pp:156-159.
3. La Voix Indigène, N° 211, Ibid.

لتفشل الزيارة، وأغلق الباب في وجه الممثلين الجزائريين.[1] لقد اعتبر أعضاء الوفد هذا التصرف إهانة لهم وأولهم الدكتور ابن جلول. لم يجد هذا الأخير أسلوبا آخر للتعبير عن الغضب إلا عرض فكرة الاستقالة الجماعية على جميع المنتخبين المسلمين داخل البلديات لرد الاعتبار. ونشرت جريدة (La Voix Indigène) إساءة الحاكم العام كارد(Carde) للجزائريين ووقوف الحكومة في صفه، وذكرت أنّه كان وراء تحريض النواب المعمرين، والطلبة الفرنسيين، والمفوضين الماليين على أعضاء الوفد، واعتبرت الجريدة أنّ الإدارة تلعب بهؤلاء بسهولة كبيرة، وأنّ الحاكم العام قد ظنّ أن مساعي الوفد هي إهانة شخصية له، وقد صرح للحكومة أنه سيقدم استقالته إذا استقبل من قبل وزير الداخلية.[2]

بعد عودة الوفد إلى الجزائر، جسّد ابن جلول وعده ونظم معارضة استعراضية تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستعمرة وهذا بتقديم المنتخبين الجزائريين استقالتهم بصفة جماعية للإدارة. بدأت العملية يوم 05 جويلية 1933 في جيجل قبل غيرها.[3] ولما اجتمع ابن جلول مع منتخبي العمالة يوم 10 جويلية، وجه نداء إلى السكان الجزائريين طلب منهم التحلي بالهدوء، وقدم النواب الجزائريون استقالتهم الجماعية في كامل العمالة.[4] لقد استجاب للمبادرة ألف وتسعمائة منتخب مسلم من عمالة قسنطينة، فكانت الحركة شعبية بدون مبالغة وهذا ما أفزع السلطات العليا بباريس.[5] وبنية إحباط حركة الإستقالات، إستعملت الإدارة الاستعمارية الضغط والتعسف، فمقاهي أغلقت في قسنطينة، وتمّ توقيف منتخبين بدون سبب في عين مليلة، وأجبر آخرون على إمضاء أوراق توقيف الاستقالات أعدت سابقا في بلدية قرقور.[6]

وعن الأبعاد التي اتخذتها هذه الاستقالات ذكر مالك بن نبي أن الدكتور بومالي، نائب رئيس اتحادية المنتخبين الجزائريين لعمالة قسنطينة قدم إلى تبسة بتكليف من الدكتور ابن جلول من أجل عودة المحتجين إلى مناصبهم لأنّ محافظ قسنطينة دعا في اليوم نفسه

---

[1]. Mohamed EL-Aziz kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, op.cit, p.85.
[2]. La Voix Indigène, N° 210, op.cit.
[3]. ibid, N° 211.
[4]. ibid, N°213, Jeudi 20 Juillet 1933.
[5]. Mohamed EL-Aziz kessous, op.cit, p.86.
[6]. ibid, p.86.

رئيس الاتحادية وصرّح له بأنه سيتخذ إجراءات صارمة إن لم يتراجع النواب عن استقالتهم، وأنه ربما سيستعمل الجيش لقمع المدن والقرى المصرّة على مواصلة الإحتجاج.[1] وعند سؤاله إن كان جاء لتحذير سكان تبسة ومنتخبيها، نفى ذلك مبررا أنّ رئيس الاتحادية هو الذي يرشد للصواب من أجل الصالح العام.[2] هكذا إذا فشلت كل من مبادرة الزيارة والاستقالة الجماعية. وبعودة المنتخبين المسلمين إلى مناصبهم بعد التحذيرات، ترأس ابن جلول اجتماعا عاما لمنتخبي العمالة يوم الأحد 19 نوفمبر1933 بنادي التقدم بقسنطينة، وأصبح أكثر راديكالية في تعامله مع الإدارة الفرنسية.[3]

حاول ابن جلول مع مجموعة من المنتخبين الجزائريين لعمالة قسنطينة إرسال وفد آخر إلى باريس. ولإنجاح المبادرة نشر إعلانا وجّه إلى فدراليات المنتخبين المسلمين للعمالات الأخرى من أجل مشاركة الجميع، إلاّ أنّ نواب هذه العمالات لم يتحركوا.[4] وهكذا انتهى مشروع الزيارة مبكرا بعدم استجابة العمالات الأخرى لمبادرة ابن جلول، ولأن سياسة الحاكم العام (Jules Gaston Henri Carde) ما بين: 1930-1935 قد أثرت على الجزائريين والمنتخبين المسلمين، فكانت النتيجة أن اكتسب معارضين لسياسيته، وتعرض إلى محاولة اغتيال استهدفته في شهر ديسمبر من عام 1933، ولم تعرف الجهات التي دبّرت هذه المحاولة الفاشلة.[5] كما أن الركود السياسي الذي طبع هذه السنة قد دفع الإدارة إلى اتخاذ موقف معارض لمطالب الفدرالية، فتأزم الوضع أكثر وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى الغليان الشعبي في قسنطينة خاصة، ومن ناحية أخرى غذى اليهود فتيله بسرعة، فكانت أحداث أوت 1934 بين اليهود والمسلمين.

---

[1] . مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.316.
[2] . نفسه.
[3] . L'Ikdam, N°52, Samedi 25 Novembre 1933.
[4]. La Voix Indigène, N°243, Jeudi 18 Janvier 1934.
[5]. L'Ikdam, N°54, Vendredi 25 Décembre 1933.

المبحث الثاني: ابن جلول وأحداث قسنطينة (أوت 1934).

- الوضع السياسي قبل أحداث أوت:

أثار ازدياد تردّي الأوضاع الإقتصادية سنة 1934 مخاوف الأوروبيين أكثر من سابقتها، إذ عرفت البلاد تحرك اليسار على الساحة السياسية، وبدأت الإضرابات تلوح في الأفق بتظاهر يوم 12 فبراير نحو 4000 إلى 5000 عامل من بينهم الثلث مسلمين، ساروا بهدوء في الجزائر. لكن في المساء قامت جماعة تحمل علما أخضر به هلال تسطو على المحلات وتعتدي على القطار الكهربائي والأوروبيين.[1] وفي اليوم الموالي شكل المسلمون تجمعات في القطاع القسنطيني، وقد أرجع أسبابها المؤرخ الفرنسي(Charles-Robert Agéron) إلى سياسة الحاكم العام كارد تجاه المسلمين طيلة سنة كاملة.[2]

في هذه الأجواء المشحونة تمكّن الحاكم العام للجزائر يوم 24 فبراير 1934 من تعيين لجنة تكونت من 30 شخصية شارك فيها 25 مسلما.[3] تلخصت مهمة هذه اللجنة في إعداد اقتراحات لتحسين وضع المسلمين من الناحية المادية والمعنوية. سرّ المنتخبون المسلمون لعمالة قسنطينة لهذا التعيين كثيرا، واعتبروه إلتفاتة طيبة رغم التأخّر، كما فهموا أن الوضع يتطلب إصلاحات مستعجلة لهذا بادروا من قبل بدق ناقوس الخطر في نقاش كبير داخل المجلس العام لقسنطينة، حيث كشفوا عن معاناة الجزائريين المتضررين من المجاعة، ومن مشاكل الفلاحين المستعصية، والأزمة التجارية الخانقة، وتفاقم مشكل البطالة. كما سبق للمستشارين المسلمين أن قدّموا جملة من الإقتراحات للإدارة الإستعمارية هي بمثابة مطالب لما نادوا بـــ: تخفيض عملية الشراء بالقروض لتشجيع الاستهلاك، ومنح الفلاحين قروضا لشراء البذور، وتقديم إعانات لكل محتاج، وتسهيل منح القروض لسكان الأرياف.[4] ومن جهة أخرى شكر المفوضون الماليون المسلمـــون وعلى رأسهم ابن جلول الحاكـــم العـــام كارد

---

[1]. Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.423.
[2]. Ibid.
[3]. Ibid. & Mahfoud Keddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, pp:282-283.
[4]. L'Ikdam, N°14, Dimanche 15 Novembre 1931.
أمضى على هذه المطالب كل من المستشارين العامين للبلديات: بوصوف عبد الكريم، وابن خلاف سي أحسن، وأورابح عبد الرحمن، ودهال، ودبابش، وقهرية زين، والدكتور محمد الصالح بن جلول.

على هذه الخطوة رغم أنّ الدكتور ابن جلول رفض مع ابن خلاف في شهر أكتوبر التصويت على اقتراح لوضع الثقة في هذا الأخير. لكن رغم عدول ابن جلول عن موقفه، لم يستطع أن يجلس مع اللجنة المعينة إلاّ إذا عيّن فيها، وهو الشيء الذي لم يحدث.[1]

هكذا استبعد الحاكم العام جميع المستشارين العامين لبلديات قسنطينة من القائمة التي مثلت اللجنة، وفهم من الحكيم ابن جلول أن الإدارة غير مستعدة للتعاون مع فديرالية المنتخبين المسلمين، وهي غاضبة على الذين وقفوا وراء مبادرة الزيارة إلى باريس. لم يستسلم ابن جلول لهذا التهميش، وقام بجولة إلى الجزائر العاصمة رفقة وفد من منتخبي العمالة، زاروا خلالها الحاكم العام لإذابة الجليد من أجل مصلحة المسلمين. كما ترأس ابن جلول اجتماعا لفدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة يوم الجمعة 9 مارس 1934 بنادي الوحدة بقسنطينة لعرض نتائج جولته للجزائر العاصمة، ونتائج لقائه بالحاكم العام الذي أبدى اهتماما بمشاكل المسلمين حسب رئيس الفدرالية. وتعقيبا على عدم مشاركة أيّ مستشار عام من الفدرالية في اللجنة المعينة، بعث ابن جلول رسالة إلى والي قسنطينة يطلب منه أسباب إقصاء المنتخبين المسلمين للعمالة.[2]

أمّا المستوطنون وصحافتهم فقد أبدوا تخوفا من سياسة جديدة للحكومة، خاصة لما عينت لجنة برلمانية ترأسها النائب العام مونتينيي(Montigner) من الدومينيك للقيام بتحقيق في الجزائر. هكذا أعلنت الصحافة فيما بعد أن هذه اللجنة قررت الاستماع إلى الحاكم العام، واعتبرت أن في حالة ما إذا لم تتحصل على معلومات كافية، ستطلب من المنتخبين المسلمين إرسال وفد إلى باريس. وتشجيعا لمبادرة الحكومة، أرسل ابن جلول برقية إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيس لجنة الجزائر، وإلى رئيس الغرفة البرلمانية بباريس، شكرهم على اهتمامهم بمشاكل المسلمين، ورغبتهم في الإستماع إلى ممثليهم.[3]

احتج ابن جلول على اتهامات النواب المعمّرين غير المبرّرة، وحملة صحافتهم ضدّ الحاكم العام الذي زال معه أيّ خلاف. لقد صرّح عن رغبته في أن تستقبل الإدارة وفد من

---

[1]. Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.423.
[2]. La Voix Indigène, N°252, Jeudi 22 Mars 1934.
[3]. Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, Ibid, p.424.

المنتخبين، وتستمع إليه لجنة التحقيق حتى يتمكن من عرض برنامج السنة الماضية عندما منع من الإستقبال في باريس.[1] وكتب ابن جلول مقالا في الجريدة القسنطينية صوت الأهالي (La Voix Indigène) أراد من خلاله تحسيس الإدارة من سلبيات طريقة جمع الضرائب، وفسّر الوضع المزري للمسلمين العاجزين عن دفع أيّة ضريبة:«...نطلب منهم دفع ضرائب أكثر، ومن الصواب وضع الأشياء في مكانها، وإسقاط الضرائب على القيّاد السيئين».[2]

حاول ابن جلول مرارا إسماع صوته إلى النواب الفرنسيين من غير المستوطنين لعرض حال البلاد وسكانها، لكنه فشل في جميع مساعيه، واتهم بالتقصير، وأنّه يدافع على نيل الحقوق السياسية مع الاحتفاظ على الأحوال الشخصية، وأنّه نال دعم العلماء، وفي المقابل يريد العمل مع الطبقة السياسية الفرنسية. لقد فشل في إقناع لجنة الجزائر والمستعمرات بطرحه الإندماجي، بينما نجح الوزير (Sarraut) والحاكم العام كارد في مهمتهما.[3] وهكذا فوتت فرصة على ابن جلول وفدراليته لتمثيل الجزائريين، ولم تنفع حركة الاستقالات الجماعية، وحماسة رئيس الفدرالية في تغيير المسائل السياسية والإجتماعية داخل الجزائر، فبقى الوضع على حاله إلى أن وقعت أحداث أوت 1934 بين المسلمين واليهود في قسنطينة.

- دور ابن جلول منذ بداية الأحداث :

ترجع خلفيات هذه الأحداث المأساوية التي حركت الروح الوطنية لدى الجزائريين في شهر أوت عام 1934 على مخلفات الأزمة الإقتصادية التي مسّت العالم.[4] فأسعار المواد الغذائية تراجعت بانخفاضها بشكل ملحوظ هذه السنة، إذ كانت الحبوب اللينة تباع بـــ 180 فرنك للقنطار عام 1926 لتنهار إلى 85 فرنك فقط عام 1934. وقد ازداد الوضع خطورة لما قنّنت البنوك قروضها، فمسّ الإفلاس المعمّرين أيضا.[5] ولأنّ الأزمة لم تستثن أحدا من

---

[1] . La Voix Indigène, N°252, Jeudi 22 Mars 1934.
[2] . Ibid, N°255, Jeudi 12 Avril 1934.
[3]. Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.425.
[4] . عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص.55.
[5] . Claude Martin, Histoire de L'Algérie Française (1830-1962), édition des 4 Fils Aymon, Paris 1963, p.508.

اليهود، والمسلمين، والمعمّرين، فالكل عرف معنى البؤس، في وقت تزايد فيه نزوح فئات الفلاحين من الأرياف البائسة إلى المدن بحثا عن فرص للعمل هي غير موجودة.[1]

أمام الوضع الكارثي لم تجد الإدارة بديلا تقدمه، فتسترت عن الحقيقة إلى أن انفجر ضدّها وضد اليهود. لقد كان للدكتور ابن جلول فضل كبير في التخفيف من عواقب الأحداث، فهو الذي هدّأ المسلمين، وحمّل الإدارة المسؤولية الكاملة للأحداث بتناسيها مشاكل الجزائريين، ووقوفها وراء كتل المستوطنين الذين نالوا الدعم الكافي، وأصبحت العنصرية سلوكا مألوفا داخل العمالات. ففي قسنطينة اتسعت البطالة لدى السكان الجزائريين، وقلّ العمل اليومي، فازداد البؤس، حتى أنّ الخلافات بين المسلمين والشباب اليهود أصبحت مألوفة.[2]

وقد أرجع محمد العزيز كسوس أسباب وخلفيات الأحداث إلى استفزازات اليهود وليس إلى الأزمة الإقتصادية، ففي سنة 1932 هوجم الشيخ ابن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين من قبل شباب يهود، وأساؤوا معاملته برميهم لعمامته في ساقية، ولتفادي غليان شعبي نتيجة هذا التصرف، لم تقدم أيّ شكوى، بينما أشعرت الإدارة بما حدث.[3] لقد كانت استفزازات اليهود للمسلمين يومية، وتكرّرت معاملاتهم السيئة لصغار التجار منهم، إذ تأتي اليهودية لتشتري بيضا أوبقولا، فتتعمد الإساءة إمّا في تحديد السعر حسبما شاعت، أو في بقول تفحصها فحصا عابثا ثم تتركها مبعثرة على مائدة التاجر المسكين، أوملقاة على الأرض.[4] ومن جهة أخرى ألف بعض الشّباب اليهود الاعتداء على التلاميذ المسلمين بالضرب، وقد أصيبت إحدى التلميذات مرّة بكسر في ذراعها.[5] كما نال يهود قسنطينة عدة امتيازات، وجلهم من كبار تجار المدينة في الغالب. كان سكوت الإدارة عنهم مقصودا، وقد تبيّن ذلك لما سكتت عن الجاني اليهودي الذي أثار أحداث أوت ولم توقفه، ممّا أدّى إلى سقوط ضحايا، وخلق صعوبة كبيرة لإعادة الهدوء داخل المدينة.

---

[1]. عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص.55.
[2]. Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.425.
[3]. Mohamed EL-AZIZ Kessous, op.cit, p.85.
[4]. مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.319.
[5]. Mohamed EL-AZIZ Kessous, ibid, p.85.

بدأت هذه الأحداث يوم الجمعة 3 أوت 1934، لمّا عاد اليهودي علاوة خليفة إلى بيته على الساعة السابعة كعادته، وقبل وصوله اجتاز ممرا يطل على جدار خارجي لمسجد صغير به ثلاثة نوافذ. لم يشتكي من هذا قبل هذا اليوم، لكن في المساء أصابه الهيجان بسبب كثرة المصلّين، وقام يسبّ الجميع على ترك النوافذ مفتوحة.[1] كان هذا كافيا لإثارة سخط المسلمين الذين تجمّعوا قرب منزله*، ومن إحدى النوافذ رمى المتجمعين بكل أصناف القذائف.[2] ولما طلب المسلمون من الشرطة توقيفه، رفض شرطي يهودي التدخل، وجاءت إمدادات يهودية لمناصرة علاوة، وألقوا طلقاتهم النارية على المسلمين، فوقعت الإشتباكات، وكانت نتائج الإصابات من الجانبين في هذا اليوم: إثنى عشرة يهودي جريح بالعصي، والخناجر، والحجارة، وفي صفوف المسلمين قتيلا، وسبعة جرحى في حالة خطيرة، أصيبوا كلهم بالرصاص.[3] كما عرفت أيّام الأسبوع أحداثا دامية في مدينة قسنطينة، وبقيت تهوج في الغد والأيام الأخرى من الأسبوع، بأحداث كان لها أثر كبير على مستقبل الحياة السياسية الجزائرية فيما بعد.[4] هكذا اتخذت الأحداث اتجاها خطيرا، ولم يتم توقيفها إلا بعد تدخل العقلاء على رأسهم ابن جلول من المنتخبين المسلمين، والشيخ عبد الحميد بن باديس من العلماء.

- **متاعب ابن جلول بعد الأحداث:**

عرفت الأحداث في اليوم الموالي المصادف ليوم السبت 4 أوت تطورات خطيرة، فظاهريا قام المنتخبون اليهود باستشارة المنتخبين المسلمين والسلطات من أجل تهدئة الأوضاع، بينما طلبوا في سريّة تعزيزات إضافية من اليهود، وحثّوهم على حمل السلاح، وكانت النتيجة نفاذ خزائن أغلبية باعة الأسلحة للمدينة من المسدسات،

---

[1] . Mohamed EL-AZIZ Kessous, op.cit, p.91.

*.أرجع مالك بن نبي سبب الغضب الشعبي على اليهودي علاوة لما تجرأ وتبول في إناء من أواني المسجد الصغير الموجود بحي الجزارين حيث يصلي تجار المدينة.المرجع: مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.317. بينما ذكر روبار أجرون أن ما قام به اليهودي علاوة كان في مسجد سيدي لخضر وليس في مسجد حي الجزارين.المرجع: Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.476.

[2]. Mohamed EL-Aziz Kessous, Ibid, p.91.

[3]. Ibid, p.92.

[4] . مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، ص.319.

لأنـها بيعـت كلها لليهود.[1] بعد لقاء المنتخبين اليهود والمسلمين لتوقيف العنف، تحرّك الدكتور ابن جلول رئيس فدرالية المنتخبين الذي أتعب نفسه دون حساب للوصول إلى التهدئة، وفي اجتماع عقد بالمسجد طلب من المسلمين التحلي بالهدوء.[2] وفي نفس الاجتماع قام بعض الأحبار، وبعض المشايخ على رأسهم عبد الحميد بن باديس بالتدخل لإخماد نار الفتنة. إلّا أنّ الإجتماع لم يخرج بطائل، ولكن تقرّر أن يعقد اجتماع آخر بملعب المدينة لحضره الشعب من أجل تحديد صورة التعايش بين المسلمين واليهود. فحضرت في الغد الحشود، وإذا بخبر سيعزي فيما بعد للعنصر الأوروبي، يدس بين الصفوف: إنّ رئيس إتحادية النواب قد قتل.[3] فحسب ظن المسلمين كان من المقرر أن يلقي رئيس اتحاديـة النواب للعمالة خطابا في هذا التجمع الشعبي، فانتظر الناس ابن جلول ولكنه لم يحضر. وبدأت الإشاعات، منها أن اليهود قتلوه.[4] كان اليوم مصادفا ليوم الأحد 5 أوت، لم يذهب الدكتورابن جلول إلى هذا التجمع بالصنوبر ببساطة لأنه كان يجهل هذا الاجتماع ولم يكن ينوي الذهاب. بينما روجت السلطات لما حدث، واعتبرت ما جرى إلا خطّة من ابن جلول لتعفين الوضع أكثر، إذ سبق لرئيس الفدرالية الدكتور ابن جلول أن انتقد منذ أشهر قبل الأحداث في حوار أجراه مع الصحفي (Dournou) من جريـدة (La Presse Libre) بؤس المسلمين، والوجود السياسي القوي لليهود في قسنطينة.[5]

وعن شهـادته للجنة التحقيـق التي عينت من أجـل تقصي حقائـق الأحداث، أدلى ابن جلول بالتصريح التالـي:« على الساعـة الخامسـة مسـاء من يـوم السبت، قيل لي أنّ المسلمون يتجولون بالمدينة ثائرين، وأنـّه يجب الاجتمـاع بـهم لتهدئتـهـم. أجـل مع السيد ابن باديس، استدعيتهم في المساء نفسه على الساعة السابعة بالمسجد الكبيـر الموجـود بالطريـق الوطنـي، فعقـد الاجتمـاع وكل شيء مرّ بخيـر».[6] وعن

---

1. Mohamed EL-Aziz Kessous, op.cit, p.92.
2. Ibid.
3. مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.318.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص.302.
5. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, Tome I, p.312.
6. Bulletin de L'Afrique Française, op.cit, p.93.

سوء الفهم الذي وقع قال أن كثير من المسلمين لم يعلموا بهذا الاستدعاء إلا في الليل، وظنوا أنه كان مقررا على الساعة السابعة صباحا.[1] كما ذكر الدكتور ابن جلول تفاصيل أخرى عن وجود هؤلاء المسلمين دون علمه صباح يوم الأحد حيث كان المسجد ساعتها مغلقا، فاتجهوا إلى نادي الوحدة الذي كان مغلقا أيضا، فتوجهوا إلى الصنوبر بالمنصورة، أين أجرى ابن جلول اجتماعا هناك أشهر من قبل. وقد أشار رئيس فدرالية المنتخبين أن أعوان الشرطة كانوا موجودين على الساعة التاسعة، ولما علمت الإدارة بهذا التجمع أرسلت مبعوثين لإلغاء الاجتماع، وتفرّق الجميع تحت حراسة الأعوان.[2] بهذه الشهادة استبعد الدكتورابن جلول وقوف من كانوا في الصنوبر وراء الأحداث. كما أن الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق، تبين أن سبب الإضطرابات التي عرفتها قسنطينة يوم الأحد 5 أوت تعود إلى حادثة ساحة رحبة الصوف*، أين قامت إسرائيلية كانت تشتري الخيار تسبّ البائع، ولا تعرف الجهة التي أطلقت الرصاص، وكانت وراء الهيجان الشعبي فيما بعد.[3]

لقد أكد تقرير لجنة التحقيق صواب طرح ابن جلول في النقطة 11 التي جاء فيها، لأنه كان أقرب إلى الحقيقة، وبشهادة اليهود أنفسهم الذين أكدوا أن السيد ابن جلول لم يذهب إلى الصنوبر حسب خطّة من أجل أن يترك خبر وفاته لإثارة هيجان الجماهير.[4] وقد دامت الفتنة أسبوعا كاملا في شوارع المدينة، ردّ المسلمون فيها على عدوان اليهود بما يناسب طغيانهم، فألقوا بثرواتهم في النار ولم تمتد إليها أيدي المسلمين ترفعا واعتزازا، وقد تناولت الصحافة العربية والأجنبية ذكر تفاصيل هذه الحوادث التي لم تستطع السلطة عليها، والتي لم يسبق لها مثيل في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي.[5] وقد بلغت النتائج الرسمية للأحداث، ثلاثة وعشرون قتيلا من اليهود وخمسون جريحا بالعصي والسكاكين، وأربعة قتلى في صفوف المسلمين وتسعة وسبعون جريحا، ثلاثون منهم أصيبوا بالرصاص والبقية بالحربة.

---

[1] . Bulletin de L'Afrique Française, op.cit, p.93.

[2] . Ibid.

* . حسب التقديرات فإن حوالي 600 إلى 700 مسلما قد تجمع في مرتفع الصنوبر بالمنصورة للإستماع إلى ابن جلول.
المرجع: Mohamed EL-Aziz Kessous, op.cit, p.92.

[3] . Bulletin de l'Afrique Française, Ibid.

[4] . Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.312.

[5] . محمد خير الدين، مذكرات، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر بدون سنة، ص.255.

كما جرح إثنان وخمسون من الأحبار، وأربعة أعوان من الشرطة، وخمسة رجال مطافئ، وتركيا واحدا. ويبدو أن المصابين بالرصاص كانوا ضحايا لطلقات من طرف اليهود، لأنّ ليس للعرب أسلحة نارية.[1]

لم يشفع لابن جلول لدى الإدارة ما قام به لتهدئة الأوضاع، ورغم تصريحه الذي أدلى به للجنة التحقيق حين أكد أنه لا توجد خفايا سياسية وراء الأحداث، إلا أن الشيوعيين استغلوا تصريحه واتهموه بالعمالة مع الإمبريالية. وإذا كان تقريـــر اللجنـــة انتهـــى إلى القول بعفويـــّة الأحداث، فإن المؤرخ أجرون رأى غير هذا، لما أكّد على إهمـــال السلطات المدنية والعسكرية وعدم حسن التصرف في غياب الوالي، ورئيس البلدية، والنائب الأول الذين كانوا جميعا في عطلة. وتخوّف الأمين العام للولاية من ثقل المسؤولية في غيابهم، وخشيـــة السقوط في فـــخ استفزازات المشاغبيـــن، أمر الجنرال (Kieffer) بعدم التدخـــل عسكريا. ولما انتهت المجزرة كلف كتيبة من الرماة لفرض الأمن، ووزعت عليهم الذخيرة لإعادة الهدوء.[2] وبعد الأحداث مباشرة وجّه المنتخبون الأوربيون اتهاماتهم لفدرالية المنتخبين المسلمين، وجمعية العلماء المسلمين على رأسها ابن باديس، وحتّى الحاكم العام سار في هذا الاتجاه لمّا راسل وزير الداخلية.[3]

لم تتغير عنصرية المعمّرين للمسلمين بوقوفهم مع اليهود، ومطالبتهم بمعاقبة المسلمين المتسببين في الأحداث دون غيرهم. لقد استهدفت جمعية العلماء أكثر من غيرها، بينما شهد الأسبوع الأول من الأحداث صعود نجم ابن جلول بسبب مواقفه من الإدارة وتجاوزات رجـــال الأمـــن، لأنّ رئيس اتحاديـــة النواب ناول رئيس الشرطة ضربة رأس...فكانت الضربة التي صعد بها نجم الزعيم في السماء، وانتشر صيته في الآفاق.[4] وفي نفس السياق اعتبر هذا الحدث سببا في ما وصله من شعبية لم يبلغها أحدا قبله. فخلال

---

[1]. Mohamed EL-Aziz Kessous, op.cit, p.95.
[2].Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.426.
[3].Ibid, p.426.
[4]. مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.319. وجريدة (La Défense)، يوم 14 سبتمبر 1934 التي نقلت الخبر وعلقت بما يلي: الدكتور ابن جلول، المستشار العام، وفي حضور كل من أمين الولاية (M.Landel)، والسيد وكيل الجمهورية، ضرب بقوّة مفتش الشرطة العامّة.

أحداث قسنطينة لـــ4 أوت 1934 تجرأ على القيام بحركات ذات عنف كبير ضدّ أعوان السلطة دون أن يتابع، فأحدثت له بسرعة مجدا خرافيا.[1] لكن ثورة ابن جلول هذه، ما هي إلاّ تصرف عفوي لتخليص أحد الجزائريين من الضرب المبرح الذي تعرض له من قبل الشرطة أثناء الأحداث، ثم عكس ما ذكر عنه، فإنه قد توبع قضائيا، وامتثل أمام المحكمة العقابية يوم 22 أوت بتهمة إهانة عون شرطة خلال ممارسة عمله. وبعد تأجيل المحاكمة، صدر الحكم عليه يوم 19 سبتمبر طبقا للمادة 223 و230 من قانون العقوبات بشهر حبس غير نافذة، وبغرامة مالية قدرها 100 فرنك، ورغم بعض المخاوف من رد فعل شعبي ضدّ الحكم الصادر ضدّ الحكيم محمد الصالح بن جلول، فإنّ جلسة المحاكمة جرت في هدوء تام وبشكل عادي.[2]

لم تؤثر الأحداث على ابن جلول، وواصل نشاطه مركزا على ضرورة التمثيل البرلماني كأهم مطلب لإسماع صوت المسلمين في البرلمان الفرنسي، وللتقرّب أكثر من سلطة القرار في باريس، وتغيير الصورة الخاطئة للجزائر التي رسمها النواب المعمّرون هناك لتضليل الرأي العام الفرنسي. أصبح الدكتور ابن جلول يطالب بمشاركـــة أوليـــة للمسلمين في نفس القسم الانتخابي مع المعمّرين، وتمكين الشعب الجزائري من انتخاب نواب يمثلونهم بكل حرية.[3] إلا أنّ السلطات الفرنسية لم تبالي بمطالبه، وأجحفت في حقه، ونسيت ما قام به خلال الأحداث، لكنّه في المقابل اكتسب ود العلماء الذين أشادوا بجهده وجهد ابن باديس في إعادة الهدوء إلى مدينة قسنطينة.[4]

وعلى غرار التمثيل النيابي، ذكّر ابن جلول السلطات الفرنسية بحق المواطنة للجزائريين، حتى لا تتخذ هذه الأحداث ذريعة لتعفين الوضع أكثر. ففي رسالة كتبها إلى والي عمالة قسنطينة أمضى عليها أيضا ابن باديس، المفوض المالي، وعبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين جاء فيها:« نحن لا نبحث إلاّ على العيش في سلام وضمن

[1]. A.W.C, Dossier S.L.N.A, Rapport C.I.E, N°1016, op.cit.
[2]. Bulletin de L'Afrique Française, op.cit, p.316.
[3]. Ibid, p.93.
[4]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.316.

الوحدة مع كل الفرنسيين القاطنيـــن في هذا البلد وتحت حماية فرنسا».[1] كما عملت فدراليـة المنتخبيـن علـى شرح حقيقـة ما وقـع أيام الأحداث لرفـع أي التباس في جريـدة (La Voix Indigène)، إلا أنّ هذا لم يعجب والي العمالة الذي اتهم الفدرالية بالتحريض، واستغلت جريـدة (La Dépêche Algérienne) التابعة للمعمـرين الفرصة بنشرها يوم 10 أوت رسالة له كان قد كتبها قبل الأحداث وبالضبط يوم 23 جويلية 1934، اتهم فيها فدرالية المنتخبين المسلمين بالتحريض ومعاداة السامية.[2] وردا على هذا الاتهام، أرسل الدكتور ابن جلول برقية إلى الحاكم العام، وضّح فيها رأيه بوصفه واحدا من المنادين بتعايش الأجناس في سلام.[3] وهذا ما يؤكد أن ابن جلول كرس جهده لتحقيق غاية واحدة هي الوصول بالمسلمين إلى مرحلة المساواة الحقيقية بينهم وبين الأجناس الأخرى، في وقت لم تكن فيه السلطة الإستعمارية مستعدة للتنازل سياسيا وإغضاب المعمّرين.

لقد عمل ابن جلول حساباته بابتعاده عن إثارة شكوك الإدارة الفرنسية والمعمرين حين اتهموا فدرالية المنتخبين بالوقوف وراء الأحداث وفي مقدمتهم والي عمالة قسنطينة. ومن أجل هذا تبني الحذر حتى لا يظهر للسلطات الاستعمارية أنه مع الحركة الإسلامية، فرفض مساعدة مالية تلقاها من أمين الحسيني مفتي مدينة القدس بعد أحداث قسنطينة بوصفه رئيسا لجمعية المسكين. فحدسه من الانعكاسات ومعرفته بدسائس من يقف في وجه الجزائريين المسلمين، جعله يرد المبلغ المالي إلى صاحبه، لتجنب تأويلات الإدارة والمعمّرين معا.[4]

بعد الأحداث الدامية التي تعرّض لها المسلمون في قسنطينة، جاءت انتخابات 14 أكتوبر 1934 حدثا أهم من غيره، واستعدت العمالة لتجديد المستشارين العامين للبلديات. وقد اعتبرت فدرالية المنتخبين المسلمين هذه الانتخابات فرصة للعودة إلى ساحة النشاط السياسي. لقد حضّر لها ابن جلول جيّدا، وبرمج عدة حملات لتدعيم مرشحي الفدرالية. إلاّ

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.317.
[2]. Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p.64.
[3]. A.W.C, Dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N°1016, op.cit.
[4]. مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، المرجع السابق، ص.319.

أن خرجاته الميدانية لم تكن سهلة وصاحبتها عدّة تجاوزات ومضايقات كان الهدف منها تفويت الفرصة على أنصاره للحيلولة دون فوزهم. لقد وقف وراء هذه الحملة المضادة مرشحون مسلمون من جناح الإدارة. ففي عنابة تعرض ابن جلول إلى مضايقات في طريقه إليها لعقد اجتماع انتخابي، ودعم المرشح الصديق للفدرالية(Benozen)، حيث قطع أعوان منافسيه الطريق المؤدي إلى المدينة، ولم تتدخل السلطات إلّا بشكل محتشم لما أرسلت أربعة دركيين فقط لفتح الطريق. غير أن الدكتور ابن جلول تمكن من المرور بأخذ احتياطاته بتغييره السيارة التي كانت تنقله، لكن النواب المرافقين له من فدرالية المنتخبين المسلمين تعرضوا للإعتداء، ودخلوا عنابة بوسائل جدّ مكلفة.[1]

وفي بسكرة* حدثت المضايقات نفسها وكان الشيخ خير الدين شاهدا عليها:« في هذا الجو المضطرب حل ببسكرة وفد من جمعية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة برئاسة الدكتور ابن جلول لمسنادة الدكتور سعدان في مقدمة المستقبلين وأثناء رجوعنا إلى المدينة رفقة وفد النواب، اعترضت طريقنا عصابة مسلحة يقودها الحفناوي دبابش وأنصاره تساندهم فرقة من رجال الشرطة المسلحين، وصادمونا فتحولت المعركة الانتخابية إلى مجابهة مسلحة بين الفريقين سقط فيها من الطرفين عدد قليل من الجرحى وأصبت أنا وأصيب الدكتور سعدان في هذه المواجهة».[2] لم تمنع هذه الأحداث ابن جلول من مواصلة حملته الانتخابية بكل جدية. وعكس التوقعات تمكّن مرشحو الفدرالية بقيادته من تحقيق فوز ساحق على رأسهم الدكتور سعدان، والصيدلي فرحات عباس، وتحصلوا على جميع المقاعد في الدور الأول.[3]

حاول ابن جلول لفت انتباه السلطات بعد هذا الفوز، وترأس وفدا من المنتخبين إلى باريس. لكن رئيس الحكومة (Édouart Herriot) رفض استقبالهم، بينما استقبلهم بعض الشيوعيين بسان دنيس، كل من منجوفي(Monjauvis) وطوراز(Maurice Thorez).[4]

---

[1]. Mohamed EL-Aziz Kessous, op.cit, p.99.

*. هناك من ذكر أنها وقعت يوم 9 أكتوبر بين الصبايحية والمدنيين والجنود السنغاليين. المرجع:
Jean-Luc Einaudi, Un Algérien Morice Laban, Le Cherche Midi éditeur, Paris 1999, p.19.

[2]. محمد خير الدين، مذكرات، المرجع السابق، ص.285.

[3]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.428.

[4]. Ibid, p.70.

وتعتبر هذه المرة الثانية التي يحرم فيها وفد الفدرالية من الاستقبال. لقد أربك انتصار الفدرالية في الانتخابات المعمّرين الذين تخوفوا من شعبية فدرالية المسلمين في أن تصبح ذات يوم حركة سياسية لها وزنها عبر التراب الجزائري. فبفضل نجاح هذه الحركة، خاف المستعمرون وعادوا إلى ممارساتهم السابقة، بالإعتماد على أجهزة الضغط ووسائل أخرى عديدة، كالتخويف تارة، وبالتحريض والإنتقام تارة أخرى.[1] ووسط هذه الضغوطات واصل المنتخبون الجدد العمل داخل المجلس العام لقسنطينة خدمة للمصلحة العامّة لتغيير الأحوال.

لقد عرفت جلسات المنتخبين داخل مختلف المجالس اهتماما بحال المرافق التعليمية، ومشاكل المعلمين المسلمين. فمعظم اقتراحاتهم الإصلاحات نصّت على ضرورة استحداث أقسام تعليمية جديدة، وبناء مدارس بعدد كاف، وترسيم الموظّفين المسلمين، وضمن الاهتمامات الأخرى تناولوا مشكلة فساد الطرق في بعض المناطق كتبسة وسوق أهراس. ومن بين هؤلاء النشطاء من المنتخبين: بوصوف عبد الكريم، وابن جلول، وفرحات عباس، وابن خلاف، وقهرية زين، والدكتور سعدان، والدكتور لخضاري.[2]

لم يكن التنسيق بين الدكتور ابن جلول وهؤلاء المنتخبين سهلا، فقد اختلفت الآراء في مناسبات عديدة، وقد ظهر ذلك في المجلس العام في بداية ديسمبر 1934، لمّا قدّم المعمّر (Vallet) تصريحا ندّد فيه بالجرائم التي صاحبت أحداث أوت، وطلب من الإدارة محاربة المناهضين لفرنسا وسمعتها. لقد أيّد عدد كبير من المنتخبين المسلمين تصريحه، فكانت خيبة الظن بحدوث انقسام في صفوف النواب المسلمين، واتبعت أقلية منهم الدكتور ابن جلول الذي انتقد كلام النائب المعمّر. وتعبيرا عن عدم رضاه على تصرف المنتخبين المسلمين الذين ينتمون إلى فدراليته، خرج رئيس الفدرالية من الجلسة.[3] وقد استمرّ الخلاف داخل هذه الجمعية بين متمسّك بمبادئها، ورافض لها، وهذا ما يفسّر انسحاب العديد من أعضائها، إمّا عن طريق الإقصاء المباشر، أو بتفضيل بعض المناضلين تغيير الأجواء نحو تيارات أخرى حسب المستجدات السياسية الجديدة.

---

[1]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.127.
[2]. La Voix Indigène, N°287, Mardi 13 Novembre 1934. & le N° 292, Mardi 11 Décembre 1934.
[3]. Bulletin de l'Afrique Française, op.cit, p.93.

لم يفوت ابن جلول وفدراليته موعد انتخابات المفوضين الماليين المقرر إجراؤها في جانفي وفيفري 1935، إذ أعلن مشاركته فيها لتعزيز تواجد الفدرالية في مختلف المجالس المنتخبة، إلاّ أن الإدارة استمرت في التضييق على الفدرالية والمنتخبين المسلمين. ففي بجاية وجد نحو ألفين من الناخبين المسلمين أنفسهم محرومين من حقوقهم الانتخابية لمدة ثلاثة سنوات ودون ممثّل لهم في المفوضيات المالية.[1] لقد أرادت الإدارة تقليص الدوائر الانتخابية في عمالة الشرق لتفويت الفرصة على فدرالية المنتخبين المسلمين، فوقعت مناوشات في عدّة مناطق في شهر جانفي من السنة نفسها، وأطلقت طلقات نارية في بعض بلديات قسنطينة بين المتعاطفين والناقمين على الدكتور ابن جلول.[2]

بهذا التقسيم أرادت الإدارة الفرنسية، تقزيم دور الفدرالية في منطقة القبائل، وتمكين مرشحي الإدارة من العودة إلى الواجهة السياسية، ومحو نتائج انتخابات أكتوبر 1934. لكن ابن جلول دخل انتخابات المفوضيات المالية لأوّل مرة قاصدا كسر مبادرة الإدارة في قسنطينة، إذ نافس المحامي مختار الحاج سعيد بعد انسحاب ابن باديس المفوض المالي السابق الذي اعتزل السياسة.[3] لقد جرت الانتخابات يوم 27 جانفي1935، وضمّت عمالـــة قسنطينة خمسة دوائر انتخابية، وتمكن الدكتور ابن جلول من الحصول على أربعة أخماس الأصوات المعبّر عنها، بينما عادت المقاعد الثلاث الأخرى إلى مرشحي الإدارة.[4] لم يفز من الفدرالية إلّا الدكتور ابن جلول و(Benozen). فالأول انتخب عليه في قسنطينة والثاني في عنابة، وهكذا انهزم جناح ابن جلول في 3 دوائر انتخابية.[5]

راسل ابن جلول وزير الداخلية رينيي(Régnier) محتجّا بشأن تجاوزات رؤساء البلديات المعرقلة لترشح المنتخبين التابعين للفدرالية، وهذا ما فسّر الفوز النسبي للنواب. كما حاول ابن جلول إعطاء وجه جديد للفدرالية لمّا أصبح مفوّضا ماليا في الجزائر. لقد استطاع

---

[1]. Mohamed EL-Aziz Kessous, op.cit, pp:113-114.
[2]. Mostefa Haddad, Revue d'Histoire Maghrébine, N° 95-96, Université de Constantine 1995, p.295.
[3]. L'Ikdam, Samedi 26 Janvier 1935.
[4]. Mohamed EL-Aziz Kessous, Ibid, p.114.
[5]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.381.

أن يحتفظ بهذا المنصب بعدما نجح في كل الانتخابات التي جرت ما بين 1935 و1946. لقد استطاع في هذه الفترة أن يجمع بين عدة مناصب أخرى، إذ كان مستشارا عاما لبلدية قسنطينة من أكتوبر 1931 إلى غاية سبتمبر 1955، ومستشارا بلديا، ونائبا لشيخ بلدية قسنطينة ما بين 1935 و1945.[1] وقد يوضح هذا عكس ما ذكره بنيامين سطورا وزكيا داود في كون أن انتخابات أكتوبر 1934 فاز بها فرحات عباس وخرج منها ابن جلول المستشار العام ونائبه.[2]

لم تمر هذه الانتخابات بسلام على ابن جلول وفدراليته، إذ صاحبتها حوادث مشابهة لحوادث أوت 1934 وإن كانت أقل حدّة منها. لقد أدى مقتل أحد الرماة المسلمين من قبل عون يهودي في سطيف إلى انتقال الخبر بسرعة إلى الغرب الجزائري خاصة إلى معسكر، وتلمسان، حيث تمرّد عدد كبير من الرماة المسلمين المتأثرين بما لحق بالرامي الجزائري المغتال. وبما أن الأعصاب كانت متوتّرة، لم يستلزم هذا الحدث وقتا طويلا حتى ظهرت خطورته.[3] وفعلا شرع سكان مدينة سطيف في مهاجمة مقاهي اليهود، وتجمعوا حول محافظة الشرطة مردّدين " تحيا ابن جلول، تحيا هتلر". لكن التدخل السريع للجنرال (Galean) قائد منطقة سطيف حال دون تفاقم الوضع، إذ عمّ الأمن في أربعين دقيقة بواسطة فرق نصفها مكونّة من الرماة. إلّا أن صدى الأحداث جعلت الإدارة الاستعمارية تتخوف من الانعكاسات، ممّا دفع وزير الداخلية مارسال (Marcel Régnier) إلى الحضور في زيارة خاصة للجزائر لتقصي الحقائق.[4]

بدأ وزير الداخلية زيارته من عمالة قسنطينة، وقد صرّح ابن جلول وفرحات عباس أمامه أنهما يطالبان بسحب قانون الأهالي، واحترام المسلمين حتى يتّبعوا سياسة أقل عنفا اتجاه الإدارة.[5] لقد اختتمت هذه الزيارة بعقد اجتماع في قسنطينة حضرته كل الأطراف من

---

[1]. Archives de Bendjelloul, Archives du Sénat, République Française, op.cit.
[2]. Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p.65.
[3]. Jean Melia, Le Triste sort des Indigènes Musulmans d'Algérie, Mercre de France, Troisième éditions, Paris 1935, p.201.
[4]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.429.
[5]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.76.

أعيان، ونواب للمسلمين، وعلماء، وأعرب وزير الداخلية الفرنسي عن أسفه لما وقع من أحداث مؤلمة، ووعد بإيجاد حل حتى لتجنب ما وقع في المستقبل. كما زار الوزير برفقة ابن جلول وبعض المنتخبين عدة مدن مثل مدينة سكيكدة، وجيجل، وتلمسان، ومستغانم.[1]

وبعد عودته إلى فرنسا يوم 15 مارس، ناقشه النائب فيوليت(Viollette) في مجلس الشيوخ حول الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتنفيذ الوعود المقدمة لمسلمي الجزائر خلال الذكرى المائوية للاحتلال، إلاّ أنّ تدخلات بعض النواب من المعمّرين العنصريين أمثال كولوت(Culloti) ورو(Roux Freissineng) منعت أيّ تقدم في هذا الاتجاه كعادة أي معمّر في البرلمان.[2] لم يتحمّس وزير الداخلية للتغيير وأكّد ذلك في تدخله أمام المجلس، فالجزائر بالنسبة إليه بلد جديد، لم تمسه الإصلاحات إلّا في سنة 1919، وتحقيق الأمن هو الحل الوحيد في نظره. كما جسّد أفكاره بإصدار مرسوم 30 مارس 1935 الذي حمل اسمه، فجعله ردعيا يقمع أيّ تمرّد من جانب المسلمين، والعقوبة المسلطة هي السجن للجاني وتتراوح مدّتها ما بين 3 أشهر إلى سنتين مع دفع غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 500 إلى 5000 فرنك. أمّا إذا كان المعاقب الجزائري موظّفا فإن العقوبات تتضاعف، ويمنع من ممارسة وظيفته العمومية ما بين 9 إلى 10 سنوات.[3] وبهذا الإجراء توترت العلاقة بين السلطة الاستعمارية والمسلمين، وابتعد المنتخبون المسلمون عن رينيي(Régnier) الذي أساء إلى المسلمين بمرسومه، وبعدم فهمه حقيقة ما يجري في الجزائر باستصغاره خطورة الوضع المتدهور للظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي الحركة الفاشية وسط المستوطنين في عمالة قسنطينة. لقد علم المنتخبون وعلى رأسهم الدكتور ابن جلول أن الأمور ستتعقد أكثر، وأنّ السلطات لن تتراجع عن سياستها الإقصائية نحو المسلمين ومنتخبيهم، فهي التي تدعم عمليات التزوير، وتعمل على عودة منتخبيها إلى الساحة، وتقوم بتهميش دور المنتخبين المنتمين لفدرالية المسلمين لعمالة قسنطينة. في هذا الجو السياسي المتميز فقدت فدرالية المنتخبين لقسنطينة وزنها الإنتخابي، وفشل النائب موريس فيوليت في

[1]. محمد خير الدين، المرجع السابق، ص.255.

[2]. André Noushi, op.cit, p.76.

[3]. Ibid, p.77.

دفع عجلة الإصلاحات في الجزائر بعد صدور مرسوم رينيي. لقد كانت هذه العوامل وراء تراجع فدرالية المنتخبين المسلمين، ألزمتها مراجعة حساباتها، والتفكير في تأسيس حزب بإمكانه توحيد جميع الجزائريين بعد فشل محاولة فرحات عباس في تأسيس حزب "الوحدة الشعبية لنيل حقوق الإنسان". لقد شجّع ابن جلول هذه المبادرة ولم يتحمّس لها بسبب الفشل المنتظر، ولعلمه بالقوانين الفرنسية المعيقة لأيّ تطور لصالح الجزائريين المسلمين.[1]

إنّ عدم اكتراث السلطة الاستعمارية بمطالب المسلمين، ومواصلتها لسياسة التضييق على الحريات، جعل ابن جلول يصرح لجريدة (La Dépêche de Constantine) بأن مطالب الجزائريين تتمثل في إصلاح المجالس الجزائريـــة، ورفع التمثيـــل في المجالس البلديـــة والعمالات، وتمثيل جزائري في البرلمان حسب ما جاء به مشروع فيوليت. فحسب رأيه فإنّ كل التوقعات السياسية المستقبلية في هذا البلد هي تطبيق سياسة الاندماج.[2] لقد غضبت الإدارة لما قاله، وفزع وزير الداخلية رينيي (Régnier)، ووصف تصريحه بالعنيف، وجاء ردّه بسرعة، واتهم الدكتور ابن جلول بأنّه أوهم البعض بمطالبه الجريئة ليتستّر على أصحابه لما قال أنه يجهل جريدة "الأمة" لسان حال نجم شمـــال إفريقيـــا، وأنّه ينبذها كما ينبذ المقال التي ظهر في جريدة الدفاع (La Défense)، والذي كان عبارة عن شتم للسلطات الفرنسية.[3]

لم يكن رينيي متفهما للدور الذي تقوم به فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة كحركة سياسية، فحوّل مطالب ابن جلول إلى اتهامات، وهذا ما يعكس تهرب الحكومة من مطالب الجزائريين رغم النقائص الكثيرة لمشروعهم السياسي. وقد كشفت انتخابات 15 ماي 1935 لتعيين قائمة المستشارين العامين للبلديات تلك الممارسة اللاديمقراطية للإدارة وتجاوزاتها، والتواطؤ العلني مع جناح العملاء من المسلمين.[4] ففي مدينة بسكرة قام الباشاغا بوعزيز بن قانة بتزوير الانتخابات والضغط على المنتخبين، ولم يكن في وسع ممثّل فدرالية المنتخبين

[1]. Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, pp:67-68.
[2]. La Voix Indigène, N°317, 15 Mars 1935.
[3]. Ibid.
[4]. Jean-Luc Einaudi, op.cit, p.21.

المسلمين ومرشحها في البلدية الدكتور سعدان سوى مراسلة وزير الداخلية يوم 22 مارس 1935 لكشف التزوير وبيان تردي الوضع الأمني، وإعلامه بسجن بعض مناصري الفدرالية بسبب الهتاف في الشارع " تحيا ابن جلول، تحيا سعدان".[1] كما عرفت مدن جزائرية أخرى أحداثا مماثلة وعنيفة نتيجة انحياز الإدارة إلى مرشّحيها في قسنطينة، وبجاية، وسطيف، وبسكرة. ففي هذه الأخيرة سقط ثلاثة من قدماء المحاربين المسلمين في صفوف الجيش الفرنسي قتلى، وعدد آخر من الجرحى لمّا أطلق مدير بنك فاشي وقاسي النار على المتظاهرين المتعاطفين مع فدرالية ابن جلول.[2]

لقد انتخب على الدكتور ابن جلول في هذه الظروف الصعبة بفضل دعم المسلمين وجمعية العلماء. ومن جديد تحمل مسؤولية تمثيل ناخبي القسم الثاني، وأصبح ناطقا للمسلمين داخل مجلس المستشارين لبلديات عمالة قسنطينة بعد تعيينه مساعدا وبالإجماع من قبل المستشارين المسلمين، وكلّف بشؤون سكان المدينة.[3] وممن فاز في هذه الانتخابات من فدرالية المنتخبين: المحامي مصطفاوي في سطيف، والدكتور كسوس في سكيكدة، وابن خليل في باتنة، وبينوزان(Benozen) في عنابة، وتامزالي خليل في بجاية، ولكحل عيالي في واد زناتي، وبوصوف في ميلة. لم يمر انتصار الفدرالية بسلام، لأنّ الإدارة الفرنسية أصبحت تخشى من تصاعد نجم الدكتور ابن جلول الذي أعطى للفدرالية وزنا سياسيا وبعدا وطنيا داخل العمالة وخارجها، فوصفته بالمحرّض أحيانا، واعتبرت سياسته بعيدة عن الإصلاح أحيانا أخرى، وهوجم أكثر من غيره.[4] لقد كانت جرائد المعمّرين ناقمة على رئيس الفدرالية، ووقفت وراء الإثارة والحقد جريدة (Le Républicain de Constantine) التي وصفته بالمناوئ للفرنسيين في عدد يوم 29 ماي 1935.

كانت سياسة وزير الداخلية(Marcel Régnier) هي السبب في إثارة مختلف التوجّهات السياسية ضدّ فدرالية المنتخبين، وضدّ رئيسها الدكتور ابن جلول. وقد تعرضت

[1]. Jean-Luc Einaudi, op.cit, p.21.
[2]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.127.
[3]. Jean Milia, op.cit, p.212.
[4]. Ibid, p.213.

سيارة ابن جلول في العديد من المرّات إلى الإعتداء بالرجم من قبل المعمّرين، وهذا ما أدّى إلى تخوف البعض من أعضاء الفدرالية من العواقب مثل الدكتور ابن سالم الذي قدّم استقالته من الفدرالية.[1] لقد أثبتت السياسة الفرنسية فشلها في الجزائر، وأجبرت الحكومة في خريف عام 1935 على تعيين زعيم المعمّرين أبو (Le Beau) حاكما عاما مكان كارد(Carde)، وكلف بمهمّة الاتصال بالمنتخبين المسلمين من أجل تهدئة الأوضاع التي ازدادت صعوبة بعد محاكمة الجزائريين المقبوض عليهم خلال أحداث أوت 1934 مع بداية شهر جويلية 1935.[2] وقد جاء مرسوم 17 سبتمبر 1935 في هذا الاتجاه بمنحه الجزائريين حق توسيع مشاركتهم في اللجنة الوزارية المختلطة لشؤون المسلمين باستفادتهم من 10 مقاعد، حيث يعيّن الحاكم العام خمسة منهم، وينتخب المفوّضون الماليون إثنان آخرين لمدّة 3 سنوات، وينتخب المستشارون المسلمون العامون للبلديات على العدد الباقي.[3]

لم يكن الدكتور ابن جلول من المتحمّسين لمثل هذه اللجنة في البداية، لكنّه قبل المشاركة فيها في شهر أكتوبر. لقد أخبر أنصاره وبذل جهدا من أجل إقناعهم هم أيضا، حتى أنه دافع عن أفكاره أمامهم من أجل الحصول بسرعة على الإصلاحات، فمنحوه بشقّ الأنفس الثقة يوم 17 نوفمبر.[4] لقد أربك عدول ابن جلول عن قراره منتخبي الفدرالية بسبب خلافاته مع وزير الداخلية رينيي(Régnier) ومعارضته الشديدة له.[5] لكن رغم هذا التحول لم يستفد المسلمون من مزايا هذه اللجنة، فاستمر ابن جلول في معارضته للسلطة الفرنسية وإدارتها إلى غاية ظهور فكرة تأسيس المؤتمر الإسلامي من أجل جمع شمل المسلمين والدفاع عن حقوقهم.

---

1 . André Noushi, op.cit, p.78.
2 . Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.431.
3 . Ibid, p.431.
4 . Ibid.
5 . La Voix Indigène, N° 346, 25 Octobre 1935.

المبحث الثالث: ابن جلــول والمؤتمر الإسلامي الأول (1936).

-ابن جلــول ونداء المؤتمر الإسلامي:

تدعمت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة في شهر أوت 1935 بصدور جريدة (L'Entente Franco-Musulmane)، وكانت تنشر نحو 2000 نسخة أسبوعيا. وقد احتجبت لمدّة ستة أسابيع كاملة في البداية لوجود مديرها ابن جلول في باريس.[1] لقد أبدت الجريدة تقربا كبيرا من جمعية العلماء المسلمين، كما توقفت أيضا من 9 جوان 1936 إلى 29 أوت 1937 بسبب الضائقة المالية التي عصفت بها وكادت أن تؤدي إلى إغلاقها.[2] كمــا اعتمدت فدرالية المنتخبين المسلمين على جريدة (الميدان) التي كانت تصدر باللغة العربية من تبسة ونشرت أعدادها الأولى سنة 1937 تحت إدارة حسن الوارزقي، ومراقبة الدكتور ابن جلول الذي اعتبرها وسيلة لدعم لغة الأجداد والآباء، ومن أجل الجزائر.[3]

لم تكن سنة 1935 سنة حاسمة بالنسبة إلى ابن جلول وأنصاره، ففي الانتخابات الجزئية التي أجريت يوم 24 أكتوبر1935، هزم مرشح فدرالية المنتخبين المسلمين في القبائل حفيد الباشاغا أورابا، وهو الحدث الذي اعتبرته الإدارة الفرنسية انتصارا للسياسة البربرية وانهزاما لفدرالية ابن جلول.[4] لكن زعيم النواب القسنطينيين تمسك بالسياســة نفسها، فبعد عودته من باريس أين حضر اجتماعا نظمته اللجنة الوزارية المختلطة لشؤون المسلمين المؤسسة بموجب مرسوم 25 جوان 1911 صرّح:« قبل كل شيء نحن فرنسيون. كل العالم يجب أن يعرف هذا، فإقامتي في باريس جعلتني أشعر أكثر بعمق هذه الرابطة».[5]

وخلال هذه السنة اتهم ابن جلول بالإنتماء إلى الحركة الفاشية التي تدعى الصليب الناري(La Croix de Feu) من قبل الإدارة المحلية والمستوطنين. لقد كان لهذه الحركة مناصرين كثر في الشرق الجزائري تحت زعامة العقيد لاروك(De Larock)، وكانت علة

---

1 . Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.319.
2 . Ibid, p.319.
3 . Ibid.
4 . Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, pp:249-250.
5 . A.W.O, Rapport sur La presse Indigène en Algérie, Boite N° 4481.

وجودها في بعض المدن تزايد عدد مناصريها بشكل ملحوظ، حيث أصبحوا في نهاية سنة 1935 أكثرية في بسكرة، كما وجد مناصري الجبهة الشعبية ضالتهم في الحقل المقابل.[1] لقد ظهر تنافس سياسي كبير بين مناصري الحركة الفاشية واليمين المتطرف المتمثل في الجبهة الوطنية وشيوخ البلديات. لهذا أصبحت فدرالية المنتخبين خلال هذه الفترة أسيرة الطرفين داخل العمالة، حيث حاول مناصرو الصليب الناري التقرب منها والتفاوض معها لاكتساب أصوات نوابها، وتمكنوا فعلا من الحصول على تأييد المستشارين العامين الجزائريين في الانتخابات البلدية عام 1935 بوقوفهم إلى جانبهم في تعيين رؤساء البلديات، لكن هذا التقارب أثار غضب أنصار اليمين المتطرف والشيوعيين الناقمين على المنتخبين المسلمين.

لقد قوّى اتهام ابن جلول بالفاشية عثور الشرطة على بطاقة عضويّة في حركة الصليب الناري باسم ابن جلول (م). لكن الابن الوحيد للدكتور ابن جلول فنّد في شهادته للباحث هذا الاتهام، واعتبر أن اتهام ابن جلول بالانتماء إلى منظمة الصليب الناري الفاشية غير مؤسس، وأنّ البطاقة التي اكتشفت هي لأحد الأقارب هو في الحقيقة ابن أخ الدكتور ابن جلول المدعو ابن جلول مصطفى وليس محمد كما توهّم البعض، وكان فعلا عضوا في هذه الحركة، وقد ضيّع بطاقته لما كان في حالة سكر.[2] ولعلّ ما يدعم هذا الطرح هو تحفظ ابن جلول الدائم في عدم إثارة الإدارة المحلية الممثّلة أساسا من مناضلي الجبهة الوطنية والمعروفة باليمين المتطرّف. لكن رغم هذا، كان ابن جلول من المتعاطفين مع الحركة الفاشية مثل الكثير من الجزائريين بكون أن التغيير في الجزائر لم يحدث لا مع الجبهة الشعبية، ولا مع الجبهة الوطنية. وقد ترجم أحد الشيوعيون آنذاك حقده على الجماهير التي تنفر من الشيوعيين بتعاطفها مع الحركة الوطنية الجزائرية، فهي حسب اعتقاده لا تحسن الاختيار بتوجّهها نحو محمد الصالح ابن جلول، وفرحات عباس، أومصالي الحاج.[3]

في بداية سنة 1936 سقط خبر وفاة الأمير خالد بدمشق يوم 9 جانفي على قسنطينة، فلبست المدينة الحداد عرفانا بما قدمّه، وإنصافا له وجّه ابن جلول نداء لسكان المدينة لأداء

---

[1]. Jean-Luc Einaudi, op.cit, p.22.

[2]. شهادة مكتوبة لمحمّد نصر الدين بن جلول، قسنطينة يوم 25 أوت 2002.

[3]. Jean-Luc Einaudi, Ibid, p.70.

صلاة الغائب جماعيا يوم العيد الكبير. وألقى بالمناسبة خطابا مجّد فيه خصال الأمير خالد، وتلاه الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ذكّر الناس بأعمال الفقيد.[1] كان هذا الحدث حافزا للدكتور محمد الصالح بن جلول لمواصلة نشاطه خلال هذه السنة حتى أصبح من الآن فصاعدا رائدا للحركة المطلبية في الجزائر.[2] حاول بعث نشاط فدرالية المنتخبين المسلمين داخل عمالة قسنطينة، واكتسب مع بداية السنة تأييد اللجنة الوزارية لشؤون المسلمين، وعيّن وفدا لكشف التجاوزات الإدارية لدى والي العمالة دون أن يغيّر شيئا من مطالبه الاندماجية.[3] وبالموازاة مع هذا كتب مقالا يوم 27 فبراير 1936 في جريدة(L'Entente) معترفا بوجود فرنسا كحقيقة، وبالعمل السياسي الذي يجب أن يكون داخل إطارها، وأقنع الكثير من الشخصيّات بطرحه لمّا عرضت عليه فكرة المؤتمر الإسلامي.

كما شهدت هذه السنة وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بعد فوزها في الانتخابات الفرنسية، فكان هذا حافزا آخر لمنتخبي عمالة قسنطينة وعلى رأسهم ابن جلول لتوحيد صفّ الجزائريين، وتأسيس حزب سياسي كبير باستطاعته التأثير على الإدارة وعلى سلطات باريس. لقد وجّه ابن جلول يوم 15 مارس 1936 دعوة عامّة لتجسيد فكرة تأسيس حزب في جريدة (La Défense)، إلاّ أن العلماء وعلى رأسهم عبد الحميد بن باديس قاموا بمعارضته، واستحسنوا فكرة إقامة مؤتمر إسلامي جامع مكانه.[4] لقد اتخذ الشيخ ابن باديس موقفه هذا من أجل قطع الطريق أمام مبادرة ابن جلول والاندماجيين.[5]

لكن رغم الاختلاف الكبير بين التيارات السياسية نجحت فكرة المؤتمر بالموافقة العامّة على أرضية المطالب الموحّدة، ووجّه ابن باديس نداءه إلى الجميع، وشرع في الاتصال بالدكتور ابن جلول، وفرحات عباس، وطهرات من الحزب الشيوعي قصد إقناعهم بفكرة المؤتمر. لم ينضم زعماء فدراليـــة المنتخبين المسلمين إلى نداء العلماء إلاّ بعد

[1]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.291.
[2]. Ibid, p.320.
[3]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.419.
[4]. Claude Collot, op.cit, p.64.
[5]. Mohamed Medjaoud, L'Action Réformiste de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens (1920-1940), Thèse de doctorat, Université Paul Valery, Montpellier III, Année 1991-1992, p.234.

انتصار الجبهة الشعبية.[1] وهناك من رأى أنّ انضمام ابن جلول إلى فكرة المؤتمر إلا لمّا علم بأنه سيكون رئيسا لهذه المبادرة.[2] ولعلّ الطرح الأخير هو الذي جعل ابن جلول يتراجع عن فكرة الحزب، ويتبنى فكرة المؤتمر مع التمسك ببرنامج الفدرالية، ومشروع فيوليت حتى يكون دور المنتخبين فعالا في نظر المجتمع والإدارة الاستعمارية. لقد طلب ابن جلول من جميع المناضلين الجزائريين الوقوف مع منتخبي مناطقهم من أجل إنجاح مباردة المؤتمر، وتشكلت فعلا لجنة من القطاع القسنطيني لتحضير المؤتمر الإسلامي الجزائري، وأصدرت يوم 16 ماي نداء إلى الجزائريين المسلمين تطلب منهم الوحدة والعمل والتسامح من أجل انجاح المبادرة.

لقد كلّف المنتخبون وعلى رأسهم ابن جلول بمهمّة الاتصال بالجماهير والدعاية للمؤتمر لضمّ المنتخبين في العمالات الأخرى. ولتوحيد المطالب نظّم اجتماعا بنادي الوحدة للجنة القطاع القسنطيني برئاسة محمد الصالح بن جلول الذي طلب من رؤساء مختلف التنظيمات تسليمه تقاريرهم لتقدّم إلى المؤتمر. وكان حرصه كبير على أن يشمل التمثيل جميع الشرائح الاجتماعية بما فيهم البطالين. وفعلا سلم عبد المجيد بن بيب تقريره بصفته ممثلا لــ 50000 بطال مسلم لمدينة قسنطينة.[3] وقد ألقى الدكتور ابن جلول كلمة في هذا الاجتماع، حثّ فيه الحضور على عدم الانسياق وراء كلام السيد طهرات*، وتجنّب الحديث عن الأحزاب.[4] وقد ذكر الشيخ خير الدين في مذكراته الطريقة التي تمّ بها تنظيم المؤتمر الإسلامي في الجزائر، وكيف تفاوض الحاضرون في جميع المسائل التي ستعرض على المؤتمر وتقدّم باسمه، وكيف اتفق الجميع على نظام المؤتمر، ومكتبه، وخطبائه، كما وقع الاتفاق الإجمالي على إسناد رئاسة المؤتمر للزعيم السياسي الدكتورابن جلول وتأليف المكتب

---

[1]. ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص.122.

[2]. Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Tome II, op.cit, p.437.

[3]. A.W.C, Rapport de La Surveillance Politique des Indigènes, boite N°02, département de Constantine, N°20443, 26 Mai 1936.

*. طهرات هو معلم من الحزب الشيوعي الجزائري، أخبر المجتمعين أنّه سيحضر يوم1 جوان مؤتمرا للإشتراكيين بفرنسا، وسيكون الناطق الرسمي للمؤتمر في هذا الاجتماع. المرجع:

A.W.C, Rapport de La Surveillance Politique des Indigènes, Ibid.

4. Ibid.

من النواب والعلماء والشبّان.[1] وهكذا أصبح عمل الدكتور ابن جلول أساسيا لجمع التنظيمات والأحزاب لانجاح المؤتمر الإسلامي، كما حرص على أن توضع صيغة مطالب موحّدة للمسلمين. وكان له شرف الإعلان الرسمي لفكرة المؤتمر من مقر اتحادية النواب لعمالة قسنطينة.

- دور ابن جلول في المؤتمر الإسلامي:

رغم موافقة فدراليات المنتخبين المسلمين للعمالات، وجمعية العلماء، والشيوعيين على ضرورة إنشاء المؤتمر، إلاّ أن الجناح الادماجي رفض الفكرة من أساسها، واتّهم العلماء والنخبة الاندماجية بمحاولة جلب التيار الإصلاحي المنتشر في المشرق العربي. لكن رغم رفضهم توطّدت معالم تحضير المؤتمر، فاجتمع المؤيّدون في العاصمة بنادي الترقي يوما قبل انعقاده، وحضر أنصار المؤتمر من شبان العمالات الذين قدموا في شكل جمعيات مفوّضة من طبقات الشباب الراقي العامل ليمثّلوا عنصر التجديد في الأمّة وينصروا المؤتمر.[2] بعد الجلسات التمهيدية يوم 6 جوان 1936، ساد الأمل جميع الأحزاب الجزائرية المشاركة خاصّة بعد الاتفاق الشامل الذي حدث ليلة المؤتمر.

انعقد المؤتمر الإسلامي الأول يوم 7جوان 1936 بقاعة الماجستيك بالجزائر العاصمة على الساعة التاسعة صباحا، وكان هذا اليوم مشهودا بتزامنه مع الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، كما حمل المؤتمر في روحه، وفي النزاعات التي ورثها عن الكفاح الطويل الذي سبقه، ما يؤهله ليوجّه الحياة السياسية في الجزائر.[3] لقد أسندت رئاسة المؤتمر للدكتور محمد الصالح بن جلول كما سبق الإشارة إليه، وحضر نحو 700 مشارك غصّت بهم القاعة. وافتتح المؤتمر الدكتور عبد النور تامزالي النائب المالي، ونائب بلدية الجزائر بكلمة ترحيبية تمنى فيها النجاح للمؤتمر. أمّا الدكتور ابن جلول فقد ألقى خطابا مطولا بدأه بعرض حال الأمّة، ووضّح الأسباب التي دفعت إلى عقد المؤتمر، والنتائج المنتظرة منه، وركز كثيرا في كلمته على المطالب السياسية للمسلمين، مثل التمثيل البرلماني، والمساواة التامّة بين

---

[1]. محمد خير الدين، المرجع السابق، ج1، ص.331.
[2]. المرجع نفسه، ج1، ص.330.
[3]. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط3، دار الفكر، دمشق 1988، ص.68.

الجزائريين والفرنسيين، والتعليم للجميع، والإحتفاظ بالأحوال الإسلامية كاملة، وطلب من الوفود تسليم دفاتر المطالب التي أحضروها.[1] ومن الشخصيات المتدخلة بعده الدكتور سعدان، النائب البسكري الذي طلب إلغاء المحاكم العسكرية، وتطبيق النظام المدني على مناطق الجنوب، والدكتور بشير، وفرحات عباس، والشيوعيان بوشامة، وابن علي بوقرط، ومن حركة الإصلاح لمين العمودي، والشيخان عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي. لقد أشار كثير من هؤلاء المتدخلين إلى أهميّة المؤتمر، وأثنوا على المطالب المتبنية، وعلى الجبهة الشعبية التي نجحت في الانتخابات الفرنسية، واتفقوا جميعا وبحذر على تطبيق الاندماج دون الموافقة على برنامج فيوليت.

اختتم الدكتور ابن جلول جلسة المؤتمر بإجراء تصويت من قبل ممثلي مختلف الحركات المشاركة للتأكيد على أرضية المطالب المقترحة، فحصل الإجماع على المطالبة بالجنسية الفرنسية، والقانون الأساسي للمسلم، وحريّة التمثيل البرلماني للمسلمين.[2] وعلى الساعة الثانية عشرة ونصف من اليوم نفسه، أنهى المشاركون اجتماعهم. وبعدها واحتفالا بالمناسبة أقيم حفل بنادي الترقي، أشاد فيه كل من الإبراهيمي، والعقبي، وابن باديس، وابن جلول بنجاح المؤتمر. وعلى الساعة الرابعة ظهرا عقدوا اجتماعا آخر لاختيار أعضاء المؤتمر الإسلامي الجزائري، وعيّنت لجنة مؤقتة من 66 عضوا لتكون جهازا تنفيذيا تسيّر المؤتمر خلال شهر جويلية، وأوكلت لها مهمّة طبع مطالب المؤتمر باللغتين العربية والفرنسية، والقيّام بجولات عبر التراب الوطني لتأسيس لجان محليّة، وتعريف الشعب الجزائري بالمؤتمر وقراراته، وكان الهدف هو إعطاء المؤتمر بعدا وطنيا وتوحيد الرؤى لما يخدم الجميع.

وفي ما يخص مضمون مطالب المؤتمر، فقد احتوت على عدّة نقاط هامّة، معظمها أشار إليها المنتخبون المسلمون لعمالة قسنطينة، كإلغاء كل القوانين العنصرية المطبّقة على الجزائريين، وربط الجزائر بفرنسا مع احتفاظ المسلمين المتجنسين بالشخصيّة الإسلامية، وتحسين وضعهم الإداري والقانوني. كما تبنّى المؤتمر مطالب متعلقة بالتعليم، والصحة،

[1] . محمد خيرالدين، المرجع السابق، ص.333 .

[2] . Habiba Zerkine, op.cit, p.307.

والأجور، واستغلال الأراضي وتوزيع ماهو غير مستغل منها على الجزائريين. أمّا المطالب السياسية فقد تضمنت العفو على سجناء 5 أوت 1934، وتسوية وضعية الاستحقاقات والمقاعد الانتخابية التمثيلية المخصّصة للمسلمين والمستوطنين بما فيها البرلمانية، والحرية النقابية، وحرية السفر إلى فرنسا والخارج.

ولعلّ أكبر غائب لم يسجل حضوره هو نجم شمال إفريقيا، وقد برّر مصالي الحاج عدم مشاركته بكونه كان متواجدا بسويسرا دون أن يطّلع على المطالب السياسية للمؤتمر.[1] ورغم غيابه فقد أرسل برقية حيّا فيها المؤتمر، وأعرب عن مساندته لكل المطالب التي بإمكانها تحسين وضع الشعب الجزائري المسلم، ولم ينسى رفضه للتمثيل النيابي النسبي للجزائريين.[2] وفيما يتعلق بالدكتور ابن جلول فإنه شارك في اجتماع المفوضين من لجان العمالات الفرعية بمدينة الجزائر، واتفق معهم على أن تمثّل كل عمالة بسبعة أعضاء، ومنهم تشكل لجنة المؤتمر الإسلامي الجزائري التنفيذية التي لها صفة رسمية ونظام داخلي، وهي التي قامت بتعيين الوفد الذي سافر إلى فرنسا والبالغ عدد أفراده 18 ممثلا برئاسة الدكتور ابن جلول.

لم يضيّع الوفد المعيّن الوقت، وطلب مقابلة الحاكم العام الذي استقبله وسهّل له رحلة السفر إلى باريس التي تمّت يوم السبت 18 جويلية 1936 على متن الباخرة عبر مرسيليا. ومباشرة بعد وصوله صبيحة يوم الاثنين 20 جويلية باشر الوفد أعماله.[3] ورغم أن الوفد لم يلق إقناعا فوريا حول المسائل التي حملت إلى الحكومة، فإنه نال بالمقابل إستقبالا رائعا خلال هذه الزيارة.[4] لقد تمكن الوفد من عرض ما جاء في ميثاق المؤتمر على حكومة الجبهة الشعبية، وخصّ باستقبال من قبل ليون بلوم(Léon Blum)، وموريس فيوليت (Maurice Viollette)، ووزير الدولة والأمين العام للجمهورية بول موخ (Paul

---

[1]. Renaud-De Roche Brune, Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938), Préface de Ahmed Ben Bella, post faces de Charles-André Julien, Charles-Robert Agéron, Mohamed Harbi, édition Jean Claude Lattes, Paris 1982, p.214.
[2]. Ibid, p.214.
[3]. البصائر، العدد 30، 13 جويلية 1936.
[4]. Habiba Zerkine, op.cit, p.315.

Mookh). كما تولى ابن جلول خلال كل مقابلة ترجمة كلام الشخصيات لأعضاء الوفد من العلماء. وممّا احتفظ به رئيس الوفد في هذا اللقاء ما نقلته عنه حبيبة زرقين في حوار كان لها معه في جوان 1977، لمّا قال ليون بلوم أنّه سيتذكّر اليوم الذي استقبل فيه الوفد العربي في البيت الفرنسي. وقد أعرب ابن جلول لرئيس المجلس البرلماني عن ارتياحه من الزيارة، وعن ثقة المسلمين في الجبهة الشعبية، وبتحلي الشعب الجزائري بالهدوء، واهتمام مختلف الأعراق في الجزائر بالوحدة خاصّة الجزائريين المؤمنين بتطبيق الإصلاحات.[1]

حاول يوم 24 جويلية ممثلو الوفد الجزائري طرح مشاغل الجزائريين المسلمين على البرلمانيين الإشتراكيين خاصة مناضلي الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O.)، والراديكاليين من الحزب الإشتراكي، وبعض الوزراء مثل بول فور (Paul Faur)، دلاديي(Daladier)، وسوزان لاكور(Susan Lacor). وبإقامته بالفندق الكبير، امتنع ابن جلول عن الإجابة عن أسئلة مالك بن نبي، ولم يجادل مناضلي النجم لمّا زاروا الوفد بالفندق. لقد كرّرت بعض الشخصيات من النجم زيارتها للعلماء، وكانت محاولاتهم تهدف إلى إقناعهم بعدم تبنّي مشروع بلوم-فيوليت، وعزلهم عن جماعة النواب وابن جلول خاصّة. فحسب ظنّهم لم تكن سياسة الإلحاق سياسة ثورية قادرة على مقاومة الإحتلال وتحقيق الإستقلال.[2] وقد أثار اتصال قادة النجم بالعلماء مخاوف ابن جلول وخشيته من تقارب ممكن قد يحدث بينهم ويؤدي إلى تصدّع المؤتمر، فتجنب متعمدا مقابلة أنصار مصالي الحاج مدعيا بأنّه مشغول، بينما قابلهم العلماء مع كل من الدكتور لخضاري، وفرحات عباس من نواب فدرالية قسنطينة.[3] وقد إلتقى مرّة ابن جلول بمصالي الحاج مصادفة بباريس وتبادلا الحديث، وممّا قاله ابن جلول أن الجزائريين يدفعون الضرائب ولهم كل الحق في المطالبة بحقوقهم. بينما اعتبر مصالي الحاج أنّ هذا غير كاف، وتحمس أمامه لفكرة الوطن والدولة الجزائرية، فعاتب ابن جلول كلامه مردّدا أنّ الوطنية هي أولا تأمين الرغيف في المعدة.[4]

---

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.315.

[2]. عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، المرجع السابق، ص.138.

[3]. Habiba Zerkine, Ibid, p.316.

[4]. Ibid.

لقد عكس هذا الحوار مدى اختلاف واستحالة التفاهم بين جناح الاندماجيين وجناح الاستقلاليين، فمرحلية نيل الحقوق للوصول إلى الدولة– الأمة، قابلها الطرح الاستقلالي الذي يريد تجنب الحصول على المواطنة الفرنسية، وهو طرح مصالي الحاج وأتباعه. ولتفويت الفرصة وعرقلة مساعي ابن جلول، شوّش عليه مناضلو النجم في نادي فوبورغ بباريس*. منذ هذه الحادثة أصبح زعيم فدرالية المنتخبين يمنع من الكلام في مختلف الاجتماعات التي نظمها أمام عمال المهجر لشرح أبعاد المؤتمر وسياسة الفدرالية الاندماجية.

- **انسحاب ابن جلول من المؤتمر الإسلامي:**

غادر أعضاء وفد المؤتمر الإسلامي باريس يوم 28 جويلية، ووصلوا جميعا إلى الجزائر العاصمة يوم 30 من الشهر نفسه. أمّا ابن جلول فقد حلّ بقسنطينة مرافقا من قبل الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 31 جويلية، ونظّما معا في اليوم نفسه اجتماعا بنادي الوحدة، فانتهز ابن جلول الفرصة ووجّه نداء ناشد فيه بضرورة الوحدة والتسامح ونسيان الأحقاد، كما ألحّ على وحدة الأحزاب الجزائرية والفرنسية لتجسيد مطالب المؤتمر وتحسين ظروف المسلمين في كل المجالات. إلاّ أن هناك من اعتبر أنّ نداءه كان سابقا لأوانه، لأنّ يومان بعد هذا ضرب المعمّرون مرّة أخرى المؤتمر والبعد الوطني الذي كان يحمله.[1] لقد التحق ابن جلول بالجزائر العاصمة لحضور الاجتماع الكبير المقرّر انعقاده بالملعب البلدي يوم 2 أوت دون علمه بما يحاك للمؤتمر في الخفاء. كان الاجتماع مقررا عقده على الساعة السابعة ونصف صباحا، وتمّ تأخيره بسبب وصول رئيس المؤتمر الإسلامي الدكتور ابن جلول متأخرا قادما من قسنطينة، حيث كان في انتظاره الطيب العقبي الذي رافقه إلى نادي الترقي لتناول فطور الصباح، ثم توجّها معا إلى الملعب أين كانت الجماهير تنتظر بشوق قدوم رئيس الوفد للاستماع إليه وإلى مرافقيه، وللتعرف أكثر عن نتائج زيارتهم إلى باريس.[2]

---

*.أثناء لقائه بالمهاجرين لقي ابن جلول صعوبة كبيرة في إلقاء خطابه، وردّد مناضلوالنجم عبارات منددة بالاندماج.المرجع: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.140.

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.317.

[2]. Mohamed Medjaoud, op.cit, p.435.

طاف الدكتور ابن جلول وأعضاء الوفد بالملعب، محيّا من قبل الجمهور بالهتاف والتصفيق. ولمّا أعطيت الكلمة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، تحدّث عمار أوزقان من الحزب الشيوعي، ثم أخذ الكلمة ابن جلول بوصفه رئيسا، فتطرّق إلى حسن الإستقبال الذي حظي به الوفد في باريس من قبل الحكومة الفرنسية، والشخصيات البارزة فيها، وأشار إلى الوعود التي قدمت إلى الوفد لتحقيق المطالب الجزائرية، وأعلن عن قدوم لجنة مهمّة إلى الجزائر خلال شهري أكتوبر ونوفمبر لتنقل إلى الحكومة تقريرا ليحوّل إلى مشروع إصلاحي في المستقبل. وقبل أن يختم كلامه قدّم مصالي الحاج إلى الجمهور الحاضر بالملعب البلدي:« نحيي بيننا، حضور الأخ مصالي الحاج، وزوجته، والابن الصغيرعلي. حقيقة أن مصالي الحاج يوصي بسياسة هي ليست سياستنا، ولا يمكن أن نقاسمه أفكاره، ويسلك طريقا، ونحن نسلك آخر، وكل واحد منّا يتحمّل مسؤولياته».[1]

لقد عارض الدكتور ابن جلول والطيب العقبي تدخل مصالي الحاج في هذا التجمع، ومنع من الكلام، لأنّ رئيس الوفد ينظر إليه بمنظار الولاء للشيوعية والسوفيات، ويعتبره مناهضا للفكر الليبرالي والاندماج. لكن في الأخير تمكّن مصالي من إلقاء خطاب دام 20 دقيقة كاملة، لمّح فيه بسرعة إلى النزعة الاستقلاليـــة، والارتباط بالأرض والوطــن، فاستطاع إثارة مشاعرالجماهير الحاضرة التي تجاوبت مع خطابه. ولعلّ ما أغضب ابن جلول أكثر حسب حبيبة زركين، هو وصول مصالي الحاج إلى الجزائر بإيعاز من الإدارة الفرنسية لضرب المؤتمر.[2] بينما صرّح مصالي الحاج في مذكراته أنّ رسالة وصلته من أتباعه في الجزائر، أخبروه فيها بانعقاد اجتماع لوفد المؤتمر، وهو ما دفعه إلى الحضور حتى لا يفوّت هذه الفرصة.[3]

ومهما يكن، فإن ضرب المؤتمر كان من قبل الاستعمار الذي شعر بفقدانه الرقابة، والتحكم في الأحزاب السياسة الجزائرية، فجاء رد الفعل عنيفا باغتيال مفتي الجزائر حتى تكون جثّته ذريعة للإدارة الاستعمارية في إصدار الأوامر الصارمة، فيذهب المؤتمر بعد ذلك

1 . Renaud-De Roche Brune, Les Mémoires de Messali Hadj, op.cit, p.223.
2 . Habiba Zerkine, op.cit, p.357.
3 . Renaud-De Roche Brune, Ibid, p.221.

قتيل، ويصبح هباء خلال شهر واحد، ما كافح من أجله الشعب الجزائري ربع قرن.[1] بعد مقتل الشيخ كحول وسقوط المؤامرة على المؤتمر، شيّع الدكتور ابن جلول رفقة عدّة شخصيات فرنسية مثلت الإدارة الإستعمارية جنازة المفتي يوم 3 أوت، ورافقوا جثمانه لينقل إلى محطة القطار ومنها إلى قسنطينة أين توجد عائلته. لم يكن مقتل المفتي كحول من قبل عكاشة حادثا عاديا، إذ أعتقل يوم 10 أوت كل من الطيب العقبي، وعباس التركي من جمعية العلماء، فاتهم الأول بالتحريض على القتل، والثاني بكتابته مقالا ضد المفتي لمّا رد على رسالة وجّهها المغتال إلى الحكومة الفرنسية للنيل من مصداقية المؤتمر في باريس.[2] وكعادتها سارعت السلطات إلى غلق مقر نادي الترقي للتضييق على جمعية العلماء، وتوجيه الاتهام لها لتغليط الرأي العام.

لقد اختلطت الأمور على الدكتور محمد الصالح بن جلول، وأصبح في بداية المؤامرة يشكّك في العلماء بالتدبير لإفشال المؤتمر، ثم حوّل اتهامه لإدارة شؤون المسلمين. وقد تأكّد من هذا بفضل الرسالة التي وصلته من صديقه الدكتور لخضاري يوم 13 أكتوبر 1936 من باريس، الذي أخبره فيها بتورط هذه الهيئة في مقتل الشيخ كحول.[3] كانت شكوكه من قبل موجّهة إلى جمعية العلماء دون أن يتّهم الشيخ الطيب العقبي الذي قاسمه الدفاع عن الطرح الاندماجي، وكان من الشخصيات المقربة إليه. وقد ذكر ابن جلول أن العقبي لم يكن له أيّ دافع لقتل المفتي، خاصّة وأنّه توسّط شخصيا للمصالحة بينهما في نهاية الأسبوع. ومن جهة أخرى ذكر أن الطيب العقبي كان دائما وفيّا للمؤتمر، وقد عارض مصالي يوم 2 أوت بإقراره أن الجزائريين فرنسيين.[4]

غير أنّ الإدارة الفرنسية لم تتخذ أيّ إجراء للكشف عن الحقيقة، إلاّ حين تراجع عكاشة القاتل عن شهادته بإبعاده التهمة عن الطيب العقبي الذي أطلق سراحه فيما بعد تصدّع المؤتمر. ومن جهته سافر ابن جلول يوم 11 أوت إلى فرنسا، وكانت محطته الأولى مدينة

[1]. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، المرجع السابق، ص.68.

[2]. Mohamed Medjaoud, op.cit, pp:247-248.

[3]. Habiba Zerkine, op.cit, p.322.

[4]. Ibid.

مرسيليا، وفيها أجرى معه أحد الصحافيين من جريدة (Marseille Matin) حوارا نشر يوم 12 أوت 1936، وصرّح ابن جلول للصحافي موقفه المناهض للحركة الشيوعية والقومية الإسلامية، وتمسّكه بفرنسا والإسلام. وعن علاقته بجمعية العلماء المسلمين قال:« لاعلاقة لنا مع من أيديهم مخضبة بالدماء».[1] لقد أثار هذا التصريح حفيظة العلماء الذين اعتبروه حقدا باطنيا كان يكنّه ابن جلول لجمعية العلماء المسلمين.

وردّا على تصريحات رئيس فدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، قامت جريدة الدفاع (La Défense) تستنكر ما صدر في الجريدة الفرنسية، أمّا " الشهاب" فقد ذكرت أنّ رئاسة ابن جلول للمؤتمر كانت محترمة ومعترفا بها من قبل الجميع، لكنّه أثناء ذلك كان يرى نفوذ جمعية العلماء في ازدياد، وكان يخاف أن تدور دائرة الضوء يوما من الأيّام على زعامته فتخرجها إلى الهاوية.[2] ويبدو أنّ تصريح ابن جلول جاء نتيجة الكيفية المنظّمة التي دبّر بها الاغتيال، وهذا ما جعله يخشى اتساع الخلاف بين العلماء والطرقيين، فحسب ظنّه قد يحدث هذا حربا دينية بينهم، وهو الذي عرفت سياسته بالحرص على جمع كل الأطراف، ونبذ العنف خاصة، فمطالبه تبقى في حدود الأحوال الشخصية والوفاء لفرنسا.[3]

وعلى هامش زيارته لباريس، طالب ابن جلول السلطات الفرنسية بإعادة النظر في عمليّة اعتقال الطيب العقبي، ومقتل المفتي كحول، والاستجابة لمطالب المؤتمر الإسلامي. كما استقبل مع مرافقيه من قبل الكاتب العام لوزارة الداخلية الفرنسية. وبعد تلقيهم خبر خروج الطيب العقبي من السجن بتاريخ 15 أوت 1936، أرسل ابن جلول، وابن الحاج، وبوكردانة برقية لتهنئته بإطلاق سراحه وسراح عباس.[4] ونشر ابن جلول في اليوم نفسه مقالا شديد اللهجة ضدّ أضداده في جريدة (La Brêche) خاصة لمّا قال:« لقد قطعت الجسور يوم 2 أوت، وسنلاحق كل من هو غير فرنسي».[5] هكذا أزّم ابن جلول علاقته

---

1. البصائر، السنة الأولى، العدد 33، 4 سبتمبر 1936.
2. مجلة الشهاب، م 12، ج8، نوفمبر 1936.
3. أحمد مريوش، الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، بوزريعة 1991-1992، ص.233.
4. نفسه، ص.359.
5. جريدة الأمّة، العدد 87، السنة الثانية، 25 أوت 1936.

بالشيوعيين، والعلماء، والنجم. وقد إلتحق بوفده في باريس وفدا آخر من المفوّضين الماليين الجزائريين ترأسهم غلام الله من وهران، ووصلته رسالة خاصّة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، طلبوا منه توجيه الإنتقادات إلى الفاشية بدلا من الشيوعية، والتعاون مع غلام الله لتشكيل معارضة سياسية للمؤتمر الإسلامي. كما وصلته رسالة أخرى من ابن علي بوقرط رئيس الحزب الشيوعي، عاب فيها ما قاله بشأن وقوف الشيوعيين وراء إفشال المؤتمر.[1] ومن جهة أخرى ألحّ عليه العلماء والشيوعيون بتكذيب ما نشر عنه في جريدة (Marseille Matin)، كما اتهمته اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بالخيانة والوهن، وأرسلت له جمعية العلماء كتابا شديد اللهجة.[2] ومن الاتهامات الموجّهة إليه تعمّده النزول بمرسيليا قبل باريس لتلطيخ سمعة العلماء والشيوعيين، فقد أشارت حبيبة زرقين أن ابن جلول نزل بمرسيليا لأنّ له بالمدينة أصدقاء من بينهم واليها، وهو موظف سابق بالجزائر.[3]

وممّا يؤاخذ على ابن جلول هو عدم الرد على الاتهامات الموجّهة إليه في حينها، ولم يخرج من صمته إلاّ بعد عودته إلى الجزائر حين نظّم اجتماعا للمنتخبين يوم الأحد 27 سبتمبر بقسنطينة لشرح أسباب زيارته لباريس والخلاف بينه وبين خصومه من العلماء والشيوعيين، وممّا قاله أنّ الإشاعات المحاكة ضدّه منذ عدة أسابيع جعلته يتحمل مسؤولياته. وطلب من المنتخبين المسلمين للعمالة مساندته، ومنع عليهم التعاون مع أيّ حزب آخر.[4] كما ألقى في اليوم نفسه خطابا على الساعة الرابعة مساء بنادي الصنوبر أمام 20 ألف من المواطنين الجزائريين، كذّب فيه ما نشرته الصحف الفرنسية حوله، وإشاعات العلماء، والشيوعيون، وأنصار مصالي الحاج، وحثّ جميع من حضروا على الابتعاد عن الأحزاب، فهو يرى أن وحدة المسلمين السياسية تتمثل في التمسك بالأحوال الشخصية، والدين الإسلامي، واحترام الحكومة وحكّامها.[5] وبعد انتهاء الخطاب حمله الجمهور على الأكتاف، ثم أبرق إلى الحكومة الفرنسية ملتمسا تطبيق الإصلاحات، وفي نفس السيّاق أخبر الحاكم

---

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.325.
[2]. Ibid, p.327.
[3]. Ibid, p.329.
[4].Ibid.

[5]. جريدة النجاح، العدد 1905، 30 سبتمبر 1936.

(Le Beau) بالفحوى من عقد الاجتماع، وأكّد له ثقة المسلمين فيه وفي الحكومة
ة.[1] ومن جهة أخرى صرّح يوم 30 سبتمبر 1936 لجريدة النجاح تصريحا فنّد فيه ما
ته الجريدة الفرنسية(Marseille Matin) والتي قرأها بإمعان إثر رجوعه من فرنسا،
قد نشرت حديثا تحدّثه مع صديق له هناك، وقد ورد فيها أخطاء كثيرة. لكن رغم
راته لم يذكر الأخطاء، وترك متعمّدا تأويلات الاتهامات الموجّهة إليه، فكانت سببا في
ه من رئاسة المؤتمر، وترك مبادرة تسيير المؤتمر في يد الشيوعيين الذين ملؤوا الفراغ
تركه بعد مؤامرة الاغتيال.

لقد استفزّت اللجنة التنفيذية للمؤتمر ابن جلول، وطلبت منه عرض نتائج زيارته
قة لباريس، واستدعي لكي يمتثل أمامها في جلستها المنعقدة ما بين 4 و6 أكتوبر. إلاّ أنّه
ن الاستجابة لطلبها وتصرّف كرائد دون أن يأخذ بعين الاعتبار رأي أعضاء المؤتمر
جاهات التي كانت تمثله.[2] هكذا أعلنت اللجنة التنفيذية للمؤتمر يوم 5 أكتوبر عن إقالة
جلول من رئاسة المؤتمر لإصراره على عدم التعاون معها، واعتبر هذا القرار انتصارا
وعيين الذين اكتسبوا دعم العلماء، حيث أمضى على قرار الإقالة خمسة من الشيوعيين
راكي، وإثنان من العلماء. لم يستسغ ابن جلول لقرار فصله من رئاسة المؤتمر، وقام
العلماء والشيوعيين، فاتسع العداء، حتى أنّ الدكتور لخضاري صديق ابن جلول كتب
اريس يخبر رئيس الفدرالية أنّ موريس فيوليت غاضب عليه.[3] ومن انعكاسات الأزمة
ابن جلول ومعارضيه، أن رفض أغلب المشاركين في المؤتمر قرار إبعاده خوفا من
غ الكبير الذي قد يحدثه، ويتسبب في تمزّق وحدة صف الأحزاب الجزائرية. لقد ابتعد
جلول عن قادة جمعية العلماء بعد سوء علاقته بهم، فاعتقد أنهم تحوّلوا سياسيا نحو
ة مصالي، وهو ما كان يرفضه كما سبق الإشارة إليه.

في هذه الظروف تقرّب منه شيوخ الطرق الصوفية، فأبدى هذه المرّة رغبة في
ون معهم بعد أن حاربهم بوقوفه مع العلماء ضدّهم. ولاستفزاز العلماء أقام الدكتور ابن

بد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.100.
[2]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.444.
[3]. Habiba Zerkine, op.cit, p.331.

جلول زردة كبرى* لفقراء مدينة قسنطينة يومي 10 و11 أكتوبر 1936 بوصفه رئيسا لجمعية المسكين. لقد تقدمت هذه الزردة دعاية واسعة في الجرائد العربية والفرنسية، وكان يومها يوما مشهودا بالمقبرة الكبرى بمدينة قسنطينـــة.[1] كانت جريدة النجاح من الجرائد التي نقلت الحدث، وخصّصت معظم صفحاتها لهذه الزردة، فتحدثت عن زيارة عامل الولاية، وشيخ البلدية، وأعضاء من المجلس البلدي، والقائد العسكري للمنطقة الجنرال روشيير(Rochyier)، الذين استقبلهم ابن جلول عند مدخل المقبرة وطاف بهم مع أعضاء من فدرالية المنتخبين المسلمين، والبعض من مشايخ الطرق الصوفيّة جميع أرجائها.[2] لقد أثارت هذه الزردة التي أنفقت فيها أموال كثيرة عدّة انتقادات خاصة من جانب قادة جمعية العلماء الذين رؤوا أنّها بدعة، وكتبوا في حقّ ابن جلول مقالات لاذعة في البصائر، واعتبروا أن الزردة لمنكر طريف وحادث عجيب– شغل الناس بما فيه من نكر وما فيه من طرافة حتى كاد ينسيهم كل ما أتى به الدكتور من أعمال ضارة وما سلكه من سبل معوجة فلربما حسب قوم أن الزردة هي كل ما تنقصه الجمعية عليه.[3]

بالإضافة إلى هذا نظمت في ابن جلول قصائد الذمّ تعقيبا على وليمته هذه.[4] أمّا جريدة الميدان، فدافعت عنه وذكرت خصاله العلمية، والسياسيّة ردّا على من وصفوه بالخائن كجريدة(La Voix Indigène).[5] لكن الملاحظ في هذه الظروف الصعبة أنّ الرابح الأكبر من هذا الصّراع هو الاستعمار الذي قضى على المؤتمر في المهد، ولم يترك الفرصة لمن ناضلوا من أجله تحقيق أدنى المطالب. لقد اختفت الرابطة التي جمعت فدرالية المنتخبين

---

* . لقد خصّص ابن جلول لهذه الزردة 40 بقرة، و20 ألف كلغ من الخبز، وبلغت المصاريف المنفقة 000 110 فرنك. المرجع: .La Voix Indigène, N° 385, 19Octobre 1936

[1] . عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص.100.

[2] . بالمناسبة نصبت الخيم لتقديم الغذاء للزائرين، وأقامت الفرق الفلكلورية الأفراح. المرجع: جريدة النجاح، العدد1911، 14 أكتوبر1936.

[3] . جريدة البصائر، العدد 43، 13 نوفمبر 1936.

[4] . وممّا قيل في ابن جلول:

خـــلق للحـــروب رجالا ورجـــالا لقصعـــة من ثـــريد

وإلى زردة ابن جلول لما قال هيـــّا لزردتي يا مريـــدي

المرجع: عبد الرحمن بن ابرايم بن العقون، المرجع السابق، ص.104.

[5] . الميدان، العدد 23، 19 ديسمبر1937.

بجمعية العلماء المسلمين إلى الأبد. هكذا أحبطت الإدارة الاستعمارية أوّل محاولة وطنية لتحقيق الوحدة بين المسلمين، وفشلت مبادرة العمل السياسي المشترك داخل البيت الفرنسي.

لقد تضرّر ابن جلول من انعكاسات الوضع الجديد، وظهرت الملامح على مساره السياسي فيما بعد، وكانت بداية هذه المظاهر عدم إيفاء الحكومة الفرنسية له لمّا وعدته بإرسال وفد من البرلمانيين لدراسة الوضع في الجزائر والذي كان يعتبره أكبر انتصار للمؤتمر. هكذا بقيت الأمور عالقة، ولم تحدد الجهة التي وقفت وراء اغتيال المفتي كحول بصفة رسمية. فرغم تنكر فرنسا لوعودها، بقي ابن جلول وفيا لها ولأفكاره، بينما واصل أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر حملاتهم ضدّه عبر كامل التراب الوطني.

ومن جهته شدّد ابن جلول لهجته تجاه الشيوعيين وعارضهم بقوّة، فاتّهموه بمعاداة الجزائريين، وبالجبن، والخوف، والانتماء إلى الحزب الفاشستي الذي وجد ضالته في الشرق الجزائري.[1] غير أنّ هذه الحملة كلها لم تقضي على شعبيته في ولاية قسنطينة، وبقي سكانها أوفياء لزعيمهم، بينما العكس حصل في العمالات الأخرى. ولقد اعتبرت حبيبة زركين أنّ المؤتمر تاه بعد إبعاد الدكتور ابن جلول، لأنّه هو الذي استطاع أن يمنحه صبغة وطنية، ولم ينتبه الشيوعيون، ولا العلماء لذلك، فبعد استقالته سقط المؤتمر في الفتور.[2]

لقد أخطأ العلماء في أبريل 1936 لمّا تعاونوا مع الشيوعيين، فبعد خروج ابن جلول من المؤتمر الإسلامي الأول أصبحوا لا يتحكمون في الأمور، وسيطر الشيوعيون على المؤتمر الإسلامي الثاني المنعقد في جويلية 1937، ورغم وجودهم القوي عجزوا على إنجاح المؤتمر لنقص كفاءتهم السياسية، أمّا النواب الأوفياء للمؤتمر، لم تعجبهم هيمنة الحزب الشيوعي، فساهموا هم أيضا في إضعافه بتقاعسهم. ومن جهة النجم، فقد نظّم مصالي الحاج يوم 27 نوفمبر تجمّعا شعبيا بباريس حضره نحو 4000 شخص من عمال المهجر مثلوا شمال إفريقيا، وكانت مناسبة ذكر فيها نتائج دعايته في الجزائر بعد 2 أوت، كما أظهر تقربا كبيرا من العلماء لمّا قال:« نحن لسنا مثل ابن جلول الذي يريد منع العلماء من ممارسة

---

[1] . Habiba Zerkine, op.cit, p.333.
[2] . Robert Aron, Les Origines de La Guerre d'Algérie, op.cit, p.72.

السياسة، نحن نقول أن العلماء أحرارا في ممارستها».[1] كما فنّد في التجمّع نفسه ما قاله ابن جلول عنه وعن النجم يوم 2 أوت، وتحت التصفيقات أردف أن نجم شمال إفريقيا يفتخر بكونه لا يريد ربط الجزائر بفرنسا.2 أمّا الدكتور ابن جلول فأصبح أكثر تقرّبا من الإدارة، واختار هذا الوضع الجديد من أجل تعويض ما افتقده من دعم العلماء، ووجّه اهتماما أكثر لفدراليته، ولمشروع فيوليت حتى يحقق بعض المطالب الاندماجية.

بعد إبعاد دعاة الادماج من مختلف المجالس المنتخبة في قسنطينة ظهر الدكتور ابن جلول على الساحة السياسية، وتمكن من قيادة فدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة، لكنّه فشل ووفد المنتخبين عام 1933 في الحصول على بعض الإصلاحات نظرا لرفض السلطات الفرنسية مطالبهم، فاندفع يهتمّ بشؤون السكان، واتّخذ عدّة تدابير لمساعدتهم لما عرفت قسنطينة أحداثا دامية عام 1934، فقدّم يد المساعدة للمسلمين واليهود، إمّا بتهدئة المتظاهرين، أومعالجا للمصابين. لقد حالفه النجاح في كل الانتخابات التي خاضها، ووقف مع الشيخ عبد الحميد بن باديس، واستجاب لنداء المؤتمر الإسلامي الأول، وكان وراء تنظيمه، وهو من ترأسه بالجزائر، وقاد وفده إلى باريس. لكنّ مقتل المفتي كحول عجّل انسحابه بسرعة، واختار العمل بجانب مناضلي فدراليته. لقد حاول العودة للمؤتمر مجدّدا لكن بشروط أملاها، فتمّ إبعاده بشكل نهائي. وخلال هذه الفترة استطاع أن يركّز نضاله في سبيل مشروع بلوم–فيوليت، فناشد السلطة الاستعمارية بتطبيقه ليستفيد من مزاياه كل جزائري مسلم، فأكثر من زياراته إلى باريس لتحقيق هذه الغاية إلى غاية اندلاع الحرب الكونية الثانية.

---

[1] . Renaud-De Roche Brune, op.cit, p.237.

[2] . Ben Jamin Stora, Messali Hadj, Pionnier du Nationalisme Algérien (1898-1974), édition Rahma, Alger 1991, p.149.

الفصل الثالث

فشل سياسة

ابن جلول الاندماجية

(1939 - 1945)

المبحث الأول : مساعي ابن جلول لإنقاذ المشروع الاندماجي(1937-1939).

- ابن جلول ومشروع "فيوليت":

بعد الأحداث الحزينة التي أدّت إلى تصدع المؤتمر الإسلامي، حاولت اللجنة التنفيذية البحث عن من يخلف ابن جلول للحفاظ على وحدة الصف. وقد انتخب فعلا الدكتور البشير عبد الوهاب رئيسا وهو من كتلة المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، كما تمّ تعيين لجنة تنفيذية جديدة للمؤتمر يوم 20 ديسمبر 1936 خلفا لسابقتها. لكنّ قرار إبعاد ابن جلول أثار سخط مناصريه وذويه، وعلى وجه الخصوص صهره عمر بن شيكو، المستشار البلدي لقسنطينة، الذي اقترح فكرة تأسيس مؤتمر موازي من أجل تحدّي العلماء. لكن ابن جلول لم يتحمس للفكرة، واختار وجهة أخرى لمّا ناصر الجبهة الشعبية لتعويض ما خسره، وقاد وفدا من المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة إلى باريس.

ونتيجة اعتماد ابن جلول على سياسة انفرادية دون استشارة العلماء، شنّ الشيخان عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي حملة واسعة لإفشال مبادرته الجديدة، وقرّرا معا إرسال وفد من المؤتمر إلى باريس في الوقت نفسه. ومن جهة أخرى أسّس طاهرات العربي من الحزب الشيوعي فدرالية المؤتمر الإسلامي الجزائري لعمالة قسنطينة يوم 21 أفريل 1937. لقد كانت المبادرة ترمي إلى جمع شمل الشباب الجزائري حول المؤتمر من جهة، وتشتيت أنصار ابن جلول من جهة أخرى.[1] أمّا مصالي الحاج فقد هاجم المنتخبين المسلمين بتوجيهه انتقادات لابن جلول يوم 30 جانفي 1937 في جريدة لافلييش (La Flèche)، كما صبّ غضبه أيضا على الجبهة الشعبية لإقدامها على حل نجم شمال إفريقيا.[2]

لقد اشترط ابن جلول ونواب فدراليته للبقاء في المؤتمر، احتفاظ هذا الأخير بنفس التركيبة البشرية السابقة للجنة التنفيذية التي مثلته سابقا. وقد تمّ تعيين فرحات عباس، والدكتور سعدان ممثلان للفدرالية لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي

[1]. A.W.C, dossier S.L.N.A, Cabinet du Préfet de Constantine, Note N° 322, 21 Avril 1937.

[2]. عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.141.

بتاريخ 11 و12 جويلية 1937 بنادي التقدم لنسيان الخلافات السابقة، وخيّرت الفدرالية اللجنة التنفيذية للمؤتمر ما بين المحافظة على الصلة معها، أو اختيار تأسيس حزبا بديلا مع مقاطعة المؤتمر الإسلامي. وقد انتهز شيخ العرب سي بوعزيز بن قانة هذا الفتور بين الفدرالية والعلماء، وأسّس جمعية أصدقاء فرنسا لجمع الباشاغوات، والقيّاد، وبعض المنتخبين لخدمة الإدارة الفرنسية.[1]

لقد سخّر ابن جلول جهدا كبيرا لمشروع فيوليت الإصلاحي في بداية مشواره السياسي، حتّى أنّ فضل ظهوره على الساحة السياسية يعود إلى هذا المشروع الذي تبناه وناضل من أجله طويلا، لقد آمن به، وبطرحه الاندماجي رغم أنّه لم يكن موجها لكل الجزائريين. استطاع فيوليت (Viollette) بفضل هذا المشروع ذو الحقوق النسبية أن يؤثر في الدكتور ابن جلول، والنواب المسلمين لفدرالية قسنطينة، ففي ظرف وجيز اكتسب هذا السياسي عطف الجزائريين بفضل إنسانيته خلال إشرافه على الحكومة العامّة، إذ حاول توفير الغذاء للجزائريين، وعلاج المحرومين، وتعليم أبناء المسلمين، وأدخل إصلاحات اقتصادية لفائدة الفلاح الجزائري.[2] غير أنّ ذهابه المبكر أثّر على النخبة الجزائرية، إذ راهنت على هذا الرجل الذي كان بإمكانه خدمة الشعب الجزائري.

حاول فيوليت (Viollette) بعد رحيله عرض مشروعه على البرلمان عام 1931، لكنّه لم يفلح لأنّ البرلمان الفرنسي تجاهله، ولم تكن السلطة متحمّسة لمشروعه. إلّا أنّ نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية حفّزه لعرض مشروعه* يوم 29 ديسمبر 1935 لربط الجزائر بفرنسا، وتقسيم المسلمين إلى فئتين، فئة تمنح لها الحقوق الفرنسية، وهي الفئة

---

1 . Jean-Luc Einaudi, op.cit, p.88.

2 . Mohammed El-Aziz Kessous, op.cit, p.78.

*.عرض فيوليت مشروعه عام 1935، ولمّا عيّن وزيرا للدولة عرضه على رئيس مجلس النواب ليون بلوم في جانفي 1937، وعرف بعدها بمشروع بلوم– فيوليت. المرجع: Claude Collot, Henry-Jean Robert, Le Mouvement National Algérien (textes 1912-1954), O.P.U, Alger 1981, p.175.

المثقفة تنتخب في القسم الأوّل مع الفرنسيين، وفئة يمنح لها حق الانتخاب من بين حاملي الشهادات، والموظفين، وقدماء المحاربين الفرنسيين.[1] من الوهلة الأولى اتضح أنّ صاحب المشروع ميّز بين الجزائريين باستثنائه الطبقة غير المثقفة من الإصلاح، وهي الطبقة التي تمثل سواد المجتمع. رغم النقائص اعتبر ابن جلول هذا المشروع بداية لحركة إصلاحية فعلية في الجزائر، لأنّه يفتح باب التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي، وتشجيعا للمبادرة قامت فدرالية المنتخبين بمناقشته. وبسرعة كتب الدكتور ابن جلول مقالا يوم 8 جانفي 1936 في جريدة (La Voix Indigène) أظهر فيه تخوّفا من المعمّرين الذين هدّدوا المسلمين، والتزموا بمعادات العرب في حالة مصادقة البرلمان على مشروع بلوم–فيوليت. رغم هذه الاستفزازات تمسّك محمد الصالح بن جلول بالمشروع الإصلاحي، وقام يدعّمه في حملاته الانتخابية، ووصفه بأنّه صالح لجميع المسلمين. لهذا تبنّت فدرالية المنتخبين المسلمين المبادرة مقابل حصول الجزائريين على قانونهم الشخصي دون تحفظ.[2]

استطاعت فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة أن تقنع التيارات السياسة الأخرى بأهمية المشروع الإصلاحي في المؤتمر الإسلامي الأول باستثناء حركة نجم شمال إفريقيا. غير أنّ المتطرّفين من المعمّرين ساروا عكس مبادرة فيوليت (Viollette) لما مرّر مشروعه الإصلاح على البرلمان يوم 1 جانفي 1937، إذ رفضت فدرالية رؤساء البلديات للقطاع الوهراني مشروع القانون، وأيّدت المشروع الذي قدمه سوران (Saurin)*.[3] كما اتّخذت فدرالية رؤساء بلديات عمالة قسنطينة وبالإجماع الموقف نفسه.[4] لقد كان المتطرّف أبو (ABBO)*، رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر وراء هذه الحركة، ممّا جعل ابن

---

[1]. أنيسة بركات، المرجع السابق، ص.55. وأيضا: Claude Martin, op.cit, p.281.

[2]. La Voix Indigène, N° 299, Mardi 8 Janvier 1935.

*. سوران (Saurin)، نائب من وهران، قدم يوم 31 ديسمبر 1937 مشروع نص بديل لمشروع بلوم–فيوليت، رفض فيه المساواة مع الجزائريين والانتخاب معهم في نفس القسم. المرجع: Oran Matin, 1 Janvier 1937.

[3]. L'Écho d'Oran, Mercredi 6 Janvier 1937.

[4]. Ibid, Jeudi 7 Janvier 1937.

*. عقد اجتماع آخر لرؤساء بلديات الجزائر يوم 14 جانفي 1937، وصوّت نحو 300 مشارك ضدّ مشروع بلوم–فيليت، وصوت إثنان لصالحه، بينما أيّد الموظفون بالحكومة العامّة قرار الرفض. أنظر: Claude Martin, op.cit, p.284.

جلول يعلق على مناوراتهم:« لم تسمح فرنسا للنخبة المثقفة من إبراز وزنها المتفتح...هي نخبة نسيء إليها... ونتهمها بكل الخطايا. بماضينا، ووعينا، وقدراتنا المتينة نطلب الدخول في البيت الفرنسي من الباب الكبير، كما نريد تقديم مساعدتنا لمواصلة العمل الباقي انجازه».[1]

حاول ابن جلول الوقوف في وجه المعارضين للمشروع، وضغط على السلطة لإجبارها على تنفيذه للتقليل من نفوذ المعمّرين، فأكثر من المؤتمرات، والتجمعات، واللوائح، وترأس وفدا من المنتخبين، وتوجّه إلى باريس يوم 5 مارس. استقبل هناك من قبل وزير المستعمرات الذي قدّم له مجموعة من الوعود، وكانت النتيجة أن شعر ابن جلول ومرافقيه من النواب المسلمين بضغط نواب المعمّرين على الحكومة الفرنسية الجديدة.[2] وأرسلت الحكومة الفرنسية من جهتها لجنة إلى الجزائر في شهر مارس 1937 لامتصاص غضب الجزائريين وتهدئتهم، تكوّنت هذه اللجنة من النائب تنبل (Tinbel)، والنائب بيار بلوش (Piérre Blouche)، والنائب دي بينمو(De Binmont)، وقاد اللجنة النائب المارتينيغي لاغوسليير(LA Grosilliére). قابلت هذه اللجنة المنتخبين المسلمين والأوروبيين، وكانت تقاريرها وخلاصة عملها لصالح إصلاحات الحكومة.[3] لقد فشلت اللجنة في تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وبقي المشروع الإصلاحي هكذا حبيس البرلمان، ولم يصوّت عليه النوّاب كما كان يأمل ابن جلول والمنتخبين المسلمين.

حاول المعمّرون وصحافتهم إفشال مبادرة الإصلاح، فبتوجيه وتمويل من قبل بعض العائلات مثل عائلـــة مورينو (Morinaud)، عائلـــة ديركس (Dirkess)، عائلـــة برجو (Bergeaud)، عائلـــة سيكار(Cicard)، قامت حملة صحفية عنيفة ضد الوطنيين الجزائريين بباريس والجزائر لإفشال مشروع قانون بلوم– فيوليت، وفعلا فشل المشروع.[4] هكذا تبخّرت آخر فرصة لترقية النخبة الجزائرية إلى مستوى المواطنة الفرنسية، وفقدت

---

[1]. André Noushi, op.cit, p.82.

[2]. جريدة النجاح، عدد 1965، 7 مارس1937. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص.73.

[3]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.129.

[4]. Ibid, p.131.

الجبهة الشعبية توازنها ممّا جعل ليون بلوم (Léon Blum) يطلب الصبر أكثر لرؤية تجسيد المشروع. لكن انتظاره لم يدم طويلا، وتمكّن مجلس الشيوخ من الإطاحة بحكومة الجبهة الشعبية، وأصيب دعاة الاندماج بالإحباط، ولم يجد الدكتور ابن جلول وسيلة أخرى يواجه بها سلطان المعمّرين داخل البرلمان الفرنسي والإدارة إلاّ التقرب من الشيخ ابن باديس ومن العلماء المسلمين، كما هادن الحزب الشيوعي الجزائري ونوّابه، واتّصل بالأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس توراز(Maurice Thorez) في باريس، فطمأنه هذا الأخير بموقفه المؤيد لتحرير جميع الشعوب المستعمرة بما فيها الجزائر.

استطاع الدكتور ابن جلول أن ينظم حملة قوّية ضدّ معارضي مشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي، ووجّه انتقادات للسلطة المتخاذلة مطالبا بحرية تسيير ميزانية الدوارير من طرف الجماعة وإلغاء البلديات المختلطة ولجنة شؤون الأهالي. ثم دون استشارة الشيوعيين وفدراليته، أعلن عن حركة الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين في شهر جويلية 1937.[1] لقد ظنّ ابن جلول أنّه قادر على تحريك الضمائر وإنقاذ المشروع الإصلاحي، لهذا طلب من جميع المنتخبين الجزائريين المسلمين المساندة والانضمام إلى حركته الاحتجاجية لمواجهة جميع معارضي الإصلاح. إلاّ أنّ الاستجابة جاءت عكسية لتوقعاته ولم يقف إلى جانبه إلاّ المناضلين في صفوف فدراليته. وكعادته لم يتوجه إلى الشعب لحسم الصراع السياسي بينه وبين السلطة والمعمرين، فالصراع كما يراه هو بين المنتخبين المسلمين، واللوبي الكولونيالي والمؤسسة البرلمانية الموجودة تحت تصرفهم.

- مبادرات ابن جلول للدفاع عن مشروع الاندماج.

لقد كتب ابن جلول عدّة مقالات في جريدة (L'Entente) استبعد فيها فكرة جرّ الشارع الجزائري في الصراع السياسي، واتّهم الحكومة بالرضوخ للمعمّرين، وخيّرها بين العمل لصالح المسلمين وإدارة شؤونهم، أوالتعاون مع المنتخبين المسلمين. وتعبيرا عن غضبه قاطع اجتماعات المجلس العام لقسنطينة مع النواب المسلمين، وخرجوا منها بطريقة

[1]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.321.

استعراضية، كما صرخ في وجه النواب الأوروبيين في اجتماع للمفوضين الماليين بقسنطينة مرتدا:« أخرجوا من هنا، فأنا باق لأنّني في بيتي ...».[1] ولم يخف ابن جلول تحذيراته للحكومة الفرنسية من انعكاسات عدم اندماج المسلمين مع الفرنسيين، ومنحهم كامل الحقوق المدنية والسياسية. لقد كان صريحا في هذا الجانب لمّا قال:« إنّكم ترفضون أن نكون مثل الفرنسيين، سنكون شيء آخر، لأنّه يجب أن نكون بعض الشيء».[2] كان ابن جلول على علم أن عدم استجابة السلطة لمطالب فدرالية المنتخبين المسلمين، سيؤدي حتما إلى استعمال القوّة من قبل الجزائريين في آخر المطاف، وحينها ستتغيّر المفاهيم، ويصبح الانفصال أمرا لا مفرّ منه. لقد كتب ابن جلول مقالات لاذعة في حقّ المعمّرين، وهذا ما دفع الإدارة إلى التضييق على جريدة (L'Entente) التي خسرت قلما من أقلامها بتحوّل عبد العزيز كسوس إلى وهران للعمل في جريدة (Oran Républicain)، ونظرا لتخوفاته من رد فعل الأوربيين، قرّر ابن جلول تحويل مقر الصحيفة التابع للفدرالية من قسنطينة إلى سطيف، وأوكل مهمّة إدارتها لفرحات عباس.[3] وعرفت جريدة الفدرالية في هذه الظروف العصيبة أزمة مالية جعلتها تحجب عدّة مرّات في سنة 1938، وهذا ما أجبر فرحات عباس على مراسلة رئيس فدرالية المنتخبين عدّة مرات طالبا منه مزيدا من التمويل، ودعم الجريدة بصحفيين لمواصلة العمل.[4]

وعلى غرار كتابة المقالات، أرسل ابن جلول برقية أمضاها مع فرحات عباس أرسلت إلى السلطات الفرنسية ونشرت يوم 28 أكتوبر 1937 في جريدة (L'Entente)، ويوم 29 أكتوبر في جريدة (La Voix Indigène)، وممّا تضمّنته إعلانا رسميا منه ذكر فيه أنّه ضدّ فرنسا.[5] ومن شرفة بيته كرّر ما ذكره في البرقية نفسها، وكان في حالة انفعال جعلت سكان قسنطينة يصفقون عليه. وقد أرجعت جريدة (La Voix Indigène) سبب

---

[1]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.129.
[2]. Ibid.
[3]. Habiba Zerkine, op.cit, p.116.
[4]. Ibid.
[5]. A.W.O, Bulletin de Presse Indigène d'Algérie, Octobre 1937.

غضبه إلى تلقيه ضربة بأخمس بندقية أحد الحراس المتنقلين.[1] لكن ما نقلته الجريدة لا يتطابق مع ما ذكرته جريدة الميدان حول الحدث*، والتي نشرت بالمناسبة صورة أحمد باي يوم 17 أكتوبر1937 لاستفزاز الإدارة، وإبراز البعد الوطني لفدرالية المنتخبين بالشرق الجزائري. ونشرت الجريدة أيضا مقالا للدكتور ابن جلول الذي حثّ الناس على مقاطعة احتفالات الذكرى المائوية لسقوط قسنطينة المصادفة ليوم 29 سبتمبر1837، كما قامت الجريدة تدافع عن رئيسها لمّا اعتبرته جريدة الجناح الادماجي (La Voix Indigène) عدوّا للجزائريين، واتهمته بالكذب والخيانة، فكتبت الميدان تنصر زعيم الفدرالية، وتطلب من المناضلين، والمنتخبين، والشعب للوقوف إلى جانبه لتحقيق وحدة الجزائريين.[2]

لقد ذهب ابن جلول إلى العاصمة لمواجهة سياسة الإدارة الفرنسية التي أرادت تشكيل دوائر انتخابية مستقلة في القبائل من أجل فصلها عن عمالة قسنطينة، ومن هناك قام بحملة توعية لصالح سكان القبائل في حي القصبة طلب منهم حسن اختيار مرشحيهم في الانتخابات، كما اختار بنفسه قائمة تضمّ عدّة أسماء للمنتخبين.[3] لقد أتت دعاية ابن جلول في هذه المنطقة بثمارها، واختار سكان هذه المنطقة مرشحين من الفدرالية في الانتخابات القضائية للمسلمين.[4] غير أنّ الفوز بالانتخابات لم يحقق جديدا للشعب الجزائري، فرغم محاولات ومبادرات ابن جلول لم تستطع فدرالية نواب قسنطينة قلب الموازين السياسية في الجزائر لصالح المسلمين أو حتى منافسة المعمّرين. هكذا بقي عمل ابن جلول معزولا بفعل عقم العمل السياسي داخل المستعمرة، والقوانين الجائرة داخل الجزائر، والنظرة القاصرة للسلطة تجاه النواب المسلمين.

---

[1]. La Voix Indigène, N° 420, 29 Octobre 1937.

*. ذكرت جريدة الميدان أنّ الدكتور محمد الصالح بن جلول خرج من دار البلدية يوم 17 أكتوبر بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التي فازت بها الفدرالية على حساب مرشحي الإدارة، واستقبله السكان بالهتاف، وهذا ما أغضب السلطات المحلية التي أمرت الحرس المتنقل التدخل لقمع المتواجدين مع ابن جلول، فضربوهم بأخمس البنادق، فهرب الجميع، ثم صوبوا بنادقهم نحو صدر ابن جلول واعتقلوه بعد التهديد لمدّة غير قانونية رغم أنّه نائبا. المرجع: الميدان، العدد 19، يوم 31 أكتوبـــر 1937.

[2]. Bulletin de Presse Indigène d'Algérie, op.cit.

[3]. La Voix Indigène, N° 410, Jeudi 8 Juillet 1937.

[4]. Mostefa Haddad, Revue d'histoire Maghrébine, op.cit, p.295.

ولدفع السلطة إلى مراجعة حساباتها، قرّر المنتخبون المسلمون بقيادة ابن جلول الانسحاب من جميع المقاعد البلدية والمفوضيّات المالية التي انتخبوا فيها عبر كامل العمالة، وهكذا بدأت حركة الاستقالة الجماعية للنواب في شهر جويلية بإيعاز من الدكتور محمد بن جلول.[1] لقد جاء الاحتجاج نتيجة تماطل السلطة في تطبيق مشروع بلوم–فيوليت، فكانت الاستجابة كبيرة من قبل المنتخبين المسلمين*. وبعد أن اعتبر النواب أنّ مهمّتهم قد انتهت في قسنطينة، قدّم نحو 3000 منهم استقالتهم، وعبّروا عن رغبتهم في التمثيل الأحادي داخل البرلمان الفرنسي، وطالبوا من جهة أخرى بإلغاء البلديات المختلطة.[2] وفي العمالات الأخرى كانت الاستجابة قليلة لسوء التنسيق بين فدراليات المنتخبين المسلمين، وما تبع المؤتمر الإسلامي من إحباط وركود سياسي، لهذه الأسباب لم تبلغ نسبة الاستجابة إلاّ 3 % في عمالة الجزائر، ولم يقدم إلاّ البعض من المنتخبين استقالتهم في وهران.[3]

كل شيء دلّ على أنّ هذه المبادرة ستنجح خاصة في الشرق الجزائري، لكنّ نواب من المعمّرين اندفعوا نحو باريس لزيارة الشخصيات الفاعلة هناك، والاتصال بمجلس النواب لعرقلة مشروع بلوم–فيوليت. وأكدّ على هذا العزم ناطقا باسمهم لما صرّح علانية أنّهم لن يسمحوا أبدا أن يكون رئيس أصغر بلدية من العنصر العربي.[4] وعلى غرار هذا هدّد نواب المعمّرين سلطة باريس بالاستقالة ردّا على استقالة المنتخبين المسلمين، والذين دعّموا قرارهم السابق يوم 19 سبتمبر 1937 بقرار آخر أبدوا فيه عدم التعاون مع الإدارة التي لها علاقة مع الجزائريين.

لم يقاطع ابن جلول وجماعة النواب المسلمين لعمالة قسنطينة الانتخابات الخاصة بالمستشارين للبلديات والمفوّضين الماليين في شهر سبتمبر وأكتوبر 1937 لغاية سياسية،

1. ولد النبيه كريم، الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر(نموذج عين تموشنت المختلطة)، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ2001-2002، ص.176.

*. بلغ العدد بالضبط 3066 نائبا في عمالة قسنطينة. المرجع: La Voix Indigène, N°1415, Octobre 1937.

2. حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص:70-71.

3. Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb (de 1830 à nos jours), éditions Fayard, France 1994, p.485.

4. Robert Aron, Les Origines de la guerre d'Algérie, op.cit, p.73.

وتمكنوا عكس التوقعات والعراقيل من الفوز بها. لقد تمّ الانتخاب على ابن جلول مفوضا ماليا بكامل الأصوات تقريبا (13742 صوت من مجموع 13752 صوت)، وتحصلت الفدرالية على 10 مقاعد كاملة للمستشارين في قائمة ضمّت 11 مترشحا.[1] ونشرت جريدة (L'Entente) يوم 23 ديسمبر 1937 مقالا وضّحت فيه أسباب مشاركة الفدرالية في هذه الانتخابات، فذكرت على سبيل المثال أنّ الفدرالية استخلصت الدروس من تجربة الأمير خالد ومناصريه لما تركوا مبادرة التزوير لمنافسيهم في عقد العشرينات، بالإضافة إلى نيّة فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة في إبراز قوّتها السياسية، وقدرتها على تعبئة الجماهير. لقد تفاجأت الإدارة للفوز الكبير الذي حققته فدرالية ابن جلول رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها، بينما لم يتفاجأ بعض الادماجيون الذين عرفوا الحكيم ابن جلول مثل ربيع زناتي الذي توقع هذا الفوز، وذكر في مقال له أنّ انتخاب ابن جلول وصديقه بنوزان(Benozen) تمّ بصفة ساحقة، وأنّهما سيمتنعان عن مباشرة عهدتهما لمّا تظهر النتائج.[2] كما قامت جريدة (La Voix Indigène) تحرّض السلطة على ابن جلول، واعتبرته خطرا على فرنسا لدعوته إلى الوطنية الإسلامية. لكن دراية ابن جلول بأضداده جعلته يحتجّ على الجريدة، وذكّر صحفيّيها بأنّه مجرّد رجل إصلاح داخل الدولة الفرنسية.[3]

ولدعم الحركة الإصلاحية لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة تقرّر بعد اجتماع لها في شهر نوفمبر إرسال وفد إلى باريس برئاسة الدكتور ابن جلول، لكن هذا الوفد لقي إهانة عند وصوله، وتعرّض إلى التهميش من قبل السلطات برفض الوزراء والنواب استقباله. ومن خلال هذه الزيارة نال الوفد جملة من الانتقادات، واعتبرت زيارة ابن جلول مجرّد محاولة لنيل العفو لما قام به، وعليه أن يقسم باليمين حتى يبيّن للسلطات أنّه من أكبر أصدقاء فرنسا.[4] رغم فشل زيارة الوفد، أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا رسميا بتاريخ 25 نوفمبر 1937 لعرض برنامج بلوم– فيوليت مجدّدا على البرلمان حتّى يصادق عليه قبل

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.500.
[2]. La Voix Indigène, N° 414, 27 Septembre 1937.
[3]. Ibid, N° 420, 29 Octobre 1937.
[4]. Ibid, N° 423, 19 Novembre 1937.

نهاية السنة. ودعما لهذا المسعى استقبل وزير الحكومة ألبار (Albert Sarraut) يوم 29 نوفمبر كل من الدكتور ابن جلول وفرحات عباس وطمأنهما بوجود أمل كبير لرؤية البرنامج الإصلاحي على طاولة النقاش السياسي. لقد أحدث هذا البيان تغييرا في موقف فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة والدكتور ابن جلول الذي توقف عن عداء الإدارة، ووظّف جريدتي لانتانت (L'Entente) والميدان لإزالة الخلاف بين الفدرالية والسلطة، وطلب مقابلة والي قسنطينة لسحب الاستقالة الجماعية. ومن جهة أخرى تقرّب من رئيس بلدية قسنطينة للحصول على مساعدات لجمعية المساكين الخيريّة التي يرأسها.[1] وبفضل تحسّن العلاقة مع الإدارة، تحصّل ابن جلول على مبلغ مالي لدعم نشاط جمعيته، فعاد للعمل في جمعية لجنة المسكين، وهو الذي رفض لنفس رئيس البلدية مبلغا قدّر بـــ: 10800 فرنك وضعها في خدمته بمناسبة الذكرى المائة للاحتلال، لكن هذه المرّة استلم مبلغا قدره 15000 فرنكا.[2]

وتزامنا مع هذا استقبل والي قسنطينة ممثلين عن فدرالية المنتخبين المسلمين بغرض نسيان الأحقاد، وعرضوا عليه نيّتهم في انهاء الحركة الاحتجاجية والعودة إلى مهامهم. لكن أمر سحب الاستقالات لم يكن سهلا نظرا للخلاف الذي ساد بين أعضاء الفدرالية في اجتماع لهم يوم الإثنين 13 ديسمبر بسبب تأييد البعض ورفض البعض الآخر. ولأنّ ابن جلول حاول مع بعض المستشارين العامين الجدد سحب الاستقالة بأيّ ثمن، وهو الشيء الذي رفضه نواب المناطق الريفية.[3] لكن رغم الخلاف اتفق الجميع على إرسال وفد يوم 15 ديسمبر إلى باريس، واسندت رئاسة الوفد إلى الدكتور ابن جلول، ورافقه في المهمة الدكتور لخضاري، والدكتور سعدان، وفرحات عباس. كان الهدف من هذه الزيارة هو الإلحاح على وزير الحكومة ليقدّم العون للفدرالية، ويسهّل مهمّة الوفد بتطبيق بعض الإصلاحات التي جاء بها مشروع بلوم–فيوليت كشرط لسحب جميع الاستقالات. لكن وزير الدولة رفض استقبال الوفد يوم 18 ديسمبر، فلجأ ابن جلول إلى راديو باريس محتجاً، وقدّم ملخصا لمطالب

---

1 . Claude Collot, Henry-Jean Robert, op.cit, p.116.

2 . Ibid, 10 Décembre 1937.

3 . La Voix Indigène, op.cit, N°427, 21 Décembre 1937.

الفدرالية تعلقت بمسألة وضعية ومستقبل أبناء المسلمين، والقرض الفلاحي، والأجر الأدنى للعمّال، وسحب مرسوم رينيي، والتصويت على مشروع فيوليت، ورفع تمثيل المسلمين في البرلمان. واستقبل وفد الفدرالية يوم 31 ديسمبر تمّ من قبل وزير الدولة بعد أن تراجع عن قراره السابق، وخلال اللقاء قدّمت له مطالب الفدرالية التي وصفت بأنّها لا تتجاوز الإطار الفرنسي، وبعيدة عن المطالب الراديكالية.[1] ومن بين هذه المطالب: التمثيل الانتخابي للمسلمين، التمثيل البرلماني، زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة، تعويض الدواوير ببلديات مستقلة وبميزانية خاصّة، إعطاء منتخبي الجماعات والدواوير نفس صلاحيات المستشارين للبلديات، إلغاء الحكومة العامة، جعل عمالات الجزائر ما بين 15 أو20 عمالة وتابعة لوزارة الداخلية مثل عمالات فرنسا. وبالإضافة إلى هذا طالب الوفد بـــ:

- إلغاء مصالح شؤون الأهالي، والبلديّات المختلطة، ومكاتب الجنوب.
- إلغاء القوانين الخاصة، وقانون الأهالي، ومرسوم رينيي، ووضع قوانين خاصّة لحريّة المعتقد والتعليم العربي، والحج إلى مكّة، والصحافة العربية.
- ترقية الموظفين الجزائريين في جميع الوظائف العمومية.
- تطبيق قانون 1886 الخاص بالتعليم الإبتدائي على جميع الأطفال الجزائريين.
- التخفيف من حدّة قانون الغابات، وحذف الضريبة الجماعية، وعمليات الحجز.
- المساواة في الخدمة العسكرية بين الجميع في المدّة، والتعويضات، والتعاقد.[2]

اعتقد ابن جلول والوفد المرافق له أنّ مهمّتهم نجحت بعد الاستقبال، وأنّ السلطة ستدرس البرنامج الاصلاحي وتطبقه. وبعودة الوفد إلى الجزائر، تسرّع ابن جلول لمّا بعث رسالة إلى والي عمالة قسنطينة يخبره أنّ حركة استقالة المستشارين للبلديات قد انتهت.[3] وفــي السياق نفسه تضاعفت مجهودات المعمّرين مع ممثليهم البرلمانيين من أجل إحباط أيّ محاولة لصالح الإصلاح، حيث رفضوا في بداية فبراير 1938 اقتراح وزير الدولة لمّا ناشدهم

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.502.
[2]. Claude Collot, Henry-Jean Robert, op.cit, p:116-117.
[3]. Mahfoud Kaddache, Ibid.

بضرورة الوحدة وتمتين علاقتهم بالمسلمين الجزائريين من أجل مصلحة فرنسا. وكما كان متوقعا صوّت 9 نواب ضدّ الإقتراح من أصل 10 نواب مثّلوا المعمّرين داخل المجلس، والوحيد الذي أعلن عن مساندته للمشروع هو الإشتراكي ريجيس (Régis).[1] لقد كشف المعمّرون عن عنصريتهم تجاه الشعب الجزائري، وضغطوا على السلطات الفرنسية لجرها على تهميش دور النواب المسلمين، وازداد ثقلهم السياسي لما قدّم رؤساء البلديات استقالتهم لتوقيف جميع المساعي الرامية إلى تطبيق مشروع الإصلاح.

- ابن جلول يؤسس حزبا في انتظار تطبيق مشروع الاندماج:

كانت آخر المبادرات الفرنسية قبل الحرب العالمية هي إصدار رئيس الحكومة دالاديي(Daladier) قرارا يوم 17 مارس 1938 على شكل مرسومين لرفع عدد المفوضين الماليين المسلمين في مجلس الحكومة. اعتبرت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة المرسومين بداية للإصلاح، وسارعت بوضع كامل ثقتها في الحكومة. أمّا الدكتور ابن جلول فقد استبشر خيرا لما وصلته في شهر جويلية دعوة من النائب لاغروسلبير(Lagrosilliére) يدعوه فيها لزيارة باريس في شهر نوفمبر حتى يتمكن من حضور جلسة التصويت على مشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي. لقد أحيت هذه الدعوة الأمل من جديد في الدكتور ابن جلول الذي حاول مع فدرالية المنتخبين المسلمين نسيان الماضي لجمع شمل المسلمين، وحاول العمل مجددا مع جمعية العلماء بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول والثاني. وحاول ابن جلول التمسك بالمبادرة الجديدة، ونشّط لهذه الغاية عدّة جلسات لمختلف المجالس المنتخبة داخل عمالة قسنطينة، وعرض في شهر ماي 1938 على أنصاره فكرة تأسيس حركة حزبية تدعم الفدرالية سياسيا، ثمّ راح يوجّه الدعوة لجميع المسلمين والفرنسيين لتلبية النداء، ولحضور المؤتمر الذي سينظّمه من أجل هذه الغاية السياسية.

وفعلا انعقدت يوم 13 جويلية 1938 ندوة حضرتها 75 جمعية إسلامية للقطاع القسنطيني، وترأس جلساتها الدكتور محمد الصالح بن جلول، وكان الشيخ عبد الحميد بن

[1]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.461,& ORAN Républicain, 19 Août 1938.

باديس نائبا له. استطاع ابن جلول من خلال هذا الاجتماع جمع رؤساء الجمعيات، ورؤساء الأحزاب الفرنسية، وبفضله فتح منبرا واسعا للجميع، فتجسّدت هكذا وحدة حقيقية بين الأوربيين والمسلمين للمطالبة بالديموقراطية الفرنسية.[1] وبعد استمرار جلسات المؤتمر نحو 3 أيام كاملة، بارك المشاركون تأسيس حزب "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" (R.F.M.A.)، واعتبر استمرارية للمؤتمر الإسلامي الجزائري.[2]

كان دور الدكتور ابن جلول كبيرا في نجاح المؤتمر والحزب، وممّا صرّح به أمام من حضروا أنّه لا يريد أن ينزع لكل جمعية طابعها، وكل ما يسعى إليه هو تأسيس الوحدة بين مختلف الجمعيات، وكل مشارك حر في مواصلة عمله داخل مختلف الحركات السياسية، لكن من واجبه الحفاظ على الصلة بمختلف الجمعيات حول ما يهمّ الجزائر.[3] وقد تضمّن برنامج الحزب الجديد مطالب المؤتمر الإسلامي الذي فشل. وعلى هامش المؤتمر تمّ اختيار 10 ممثلين كلهم من نواب عمالة قسنطينة لتشكيل وفد ترأسه الدكتور ابن جلول للقيام بحملة عبر كامل التراب الجزائري للدعاية لهذا الحزب الجديد. كانت البداية زيارة الوفد لمدن عمالة الجزائر في شهر أوت 1938، ثمّ زار مدن الغرب الجزائري ما بين 14 سبتمبر و24 سبتمبر، وحسب التقرير الذي بعثه رئيس دائرة تلمسان بوجار (Bougeard) إلى والي عمالة وهران، فإنّ وفد الحزب الجديد زار كل من مدينة المحمدية، ومعسكر، وسعيدة، وسيدي بلعباس، وتلمسان، وتموشنت، ووهران، وأرزيو، وبطيوة، ومستغانم، وغليزان، وتيارت، وقد أرشد الوفد الحاج بن عودة، وهوعضو شرفي للتجمع.[4] ونال ابن جلول والوفد المرافق له خلال هذه الجولة جملة من انتقادات الإدارة في كثير من المدن التي زاروها، إلاّ أنّهم

---

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.116.

[2]. مثل المؤتمر: أعضاء الشرف: الشيخ الزاهري، الحاج بن عودة. أعضاء من فدرالية المنتخبين المسلمين: الدكتور ابن جلول، ابن يوسف. فدرالية الفلاحين: قاضي، صحراوي. عمال في الفلاحة: ناصر رافا، وعضو آخر إضافي. التجار: ابن شيحة، الشيخ سليمان. العمال: عبد الله، ابن ديح. الموظفين: جبالي، عثماني. قدماء المحاربين: قراتشي، فرار، ابن قلاية. العلماء: الشيخ ابن باديس، العربي تبسي. الجمعيات الأدبية والتعليمية والفنية والرياضية: الدكتور ابن كلال، الحاج سعيد شريف. الطرقيين: (أعضاء يختارون بعد العضوية في الحزب). أحزاب سياسية (الجبهة الشعبية): بورت، هيل، شامب. من البلديات: استيرج، بيغليزي. الوحدة الثقافية للعمالة: صولر، وعضو آخر يعين لاحقا. الصحافة: فرحات عباس من لانتانت، ومدراء لجرائد فرنسية، وآخرون من جرائد إسلامية. المرجع: ORAN Républicain, 19 Août 1938.

[3]. ORAN Républicain, ibid.

[4]. A.W.O, Sous Préfecture de Tlemcen, boite N° 1181, N° R.S.3, 1 Septembre 1938.

حاولوا اسغلال الفرصة لاكتساب دعم شعبي للحزب، وضمّ مناضلين من أحزاب اليسار، وتجنب ما وقعت فيه الفدرالية سابقا لما اعتمدت على النواب فقط في العمل السياسي. وجراء هذه المبادرة تخوّفت الإدارة من الزيارات الميدانية لوفد التجمّع، وقد كشف تقرير إدارة بلدية عين تموشنت المرسل إلى والي عمالة وهران يوم 10 سبتمبر 1938 هذا إذ أثار الشكوك في مبادرة ابن جلول، فحسب زعمها أراد رئيس الحزب الدكتور ابن جلول تحت غطاء المطالب السياسية الاندماجية انتهاز فرصة المحصول الفلاحي الجيّد لهذه السنة للبحث عن موارد جديدة للفدرالية، وتشكيل معارضة قوّية من خلال البحث عن مناضلين جدد لمضاعفة العمل المعادي للإدارة في الجزائر بصفة عامة، وبصفة خاصّة إدارة شؤون الأهالي التي يمقتها ابن جلول.[1]

لقد كان تخوف الإدارة من مبادرة الوفد أساسه قدرة ابن جلول على جمع شمل الشعب الجزائري حول برنامج سياسي واضح، لأنّ الحزب فتح ابوابه للجميع، وظهر وكأنّ الوحدة شملت مختلف شرائح المجتمع الجزائري.[2] لكن هذه الوحدة لم يكتب لها النجاح بسبب ما عرفته فدرالية المنتخبين المسلمين من مشاكل في قسنطينة بانقسام النواب المسلمين، وتعقدت الأمور أكثر لمّا أسّس فرحات عباس مع بداية جويلية 1938 حزبا آخر أطلق عليه إسم الوحدة الشعبية الجزائرية (U.P.A). وقد أظهر التزامن في تأسيس الحزبين أنّ ابن جلول وفرحات عباس يسيران في تجاهين متعاكسين. ورغم الشرخ الذي حدث في صفوف النواب، بارك الدكتور ابن جلول مبادرة فرحات عباس لجمع شمل الشباب الجزائري في البداية، لكنّه سرعان ما تراجع عن موقفه، وقام بحملة واسعة للبقاء على رأس فدرالية المنتخبين المسلمين، وعمل على تقوية صفوفها دون فرحات عباس، ومنع عليه الاستفادة من مناضليها.

كان الهدف من وراء تأسيس فرحات عباس حزبه الجديد هو إنشاء حركة قويّة بفضل الجماهير، وتعمل لصالحها من أجل بعث النشاط والمواظبة في صفوف الجزائريين.[3] لكن

---

1. A.W.O, Commune mixte d'Ain-Témouchent, boite N°4481, N°125.
2. L'Entente Franco-Musulmane, N° 126, 29 Avril 1939.
3. Ferhat Abbas, Pourquoi nous créons l'Union Populaire Algérienne ? imp. Prémin Ville 1938, p:19-22.

ابن جلول شكّك في نواياه، ولم يخف هذا لما صرّح أنّ أتباع عباس كانت لهم أوامر خاصّة من الإدارة لجمع شباب الجزائر.[1] رغم التصدع الذي لحق بالفدرالية لم يتمكن ابن جلول من توقيف التحاق البعض من المنتخبين بحزب فرحات عباس، أوحتىّ إقناع البعض الآخر بالعدول عن قرار الانسحاب من ممارسة السياسة نهائيا. ومهما حدث بقي ابن جلول رمزا للحركة الإصلاحية والمطلبية في الجزائر، فبعد تأسيس الاتحاد الشعبي الجزائري، منحه أتباع عباس بطاقة دلت على أنّه أوّل منخرط في الحزب، واعتبروه رائدا للحركة الإصلاحية الجزائرية، وسلمت له نسخة أصلية من برنامج الحزب مع عبارات التقدير.[2]

ولما نعود إلى أصل الخلاف بين ابن جلول وفرحات عباس، نجد أنّ كل منهما كان يحمل تصورا سياسيا مستقلا في ما تعلق بالتركيبة البشريّة الممثلة لفدرالية المنتخبين، لهذا السبب حدثت القطيعة بينهما وإن بقيت الاتصالات موجودة من حين إلى آخر. لقد عانت فدرالية المنتخبين المسلمين الكثير من هذا الشرخ، فرغم تردد الرجلان على باريس في صيف هذه السنة لحمل المطالب القديمة كإلغاء قانون رينيي، وقرارات توقيف نشاط النوادي والمدارس الحرّة التابعة لجمعية العلماء المسلمين، إلّا أنّ مهمتهما فشلت، ونال كل واحد منهما حقّه من الانتقادات بسبب زيارتهما لفرنسا والحرب العالمية على الأبواب، فوصفتهم الصحافة بالزعماء المنافقين الذين ذهبوا إلى باريس للمطالبة إلّا بالتمثيل البرلماني.[3] ونظرا لصعوبة الفترة لم تأتي زيارتهما بجديد، وفشل حزبيهما إلى جانب تراجع مكانة فدرالية عمالة قسنطينة سياسيا. لقد فشل ابن جلول في العودة إلى الزعامة التي اكتسبها بعدما أثبتت السلطات عدم استجابتها لمشروع الإصلاحات، بينما أرجع البعض تراجع شعبيته في هذه الفترة إلى الوضع الدولي، ولأنه لم ينل أيّ نجاح حتى في عمالة قسنطينة برفض عباس الإشتراك معه، ولم تكن له صفة الرئيس المسيّر للحزب، فزال نجمه إلى الأبد وفقد شعبيته الداخلية.[4] ويبقى في تقديري أنّ الخطأ الوحيد الذي وقع فيه ابن جلول هوعدم استغلال

---

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.432.
[2]. Ibid, p. 431.
[3]. A.W.O, Rapport C.I.E, N° 4476, boite N° 294, Août 1939.
[4]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.321.

مرحلة قوّة الفدرالية في بداية مشواره السياسي استغلالا وطنيا، حيث اكتفى بالنخبة المنتخبة المتعلمة، وهذا ما لم ينفع سياسيا بسبب قلة عددها، وإيمانها بفرنسا، واعتمادها على الديمقراطية كأسلوب حضاري لمخاطبة الاستعمار، بالإضافة إلى كل هذا كانت الاختلافات واضحة الأفكار داخل صفوف الحركة الوطنية ما بين فدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، وجمعية العلماء، والشيوعيين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري.

استغل مصالي الحاج وأتباعه فرصة تراجع فدرالية النواب في قسنطينة، وشرعوا في ملئ الساحة السياسية بإنشاء فروع لحزب الشعب داخل العمالة من أجل الوصول إلى الجماهير، بينما بقي ابن جلول وفيّا للفدرالية وللأفكار الاندماجية، وتراجع نشاطه السياسي باندلاع الحرب العالمية الثانية، ولم يستغل ظروف فرنسا الصعبة لصالحه سياسيا، بل وقف إلى جانبها، ولم يخف ذلك لما صرّح أنّ الأخبار التي تصل الجزائر من باريس غير صارّة، لكنّها تشجّع في مضمونها على المثابرة في العمل الذي قام به، وتدعوه بكل حزم إلى تبصر المستقبل.[1] من خلال هذا الكلام يتبيّن أنّ ابن جلول أدرك أن العمل السياسي يقتضي الحذر لأن فرنسا مهدّدة، والنازية زاحفة، والشعب الجزائري يعيش بؤسا داخل بلاد يسيطر عليها غرباء. كانت لهؤلاء أعين، لكنهم لم يبصروا بها ففوتوا على ابن جلول، والشعب الجزائري عقدا كاملا من النضال السياسي العقيم.

هكذا إذا تمزّق صف المسلمين وتأخّرت الوحدة في صفوف الحركة الوطنية لمواجهة اللوبي الكولونيالي المنظم. أمّا الدكتور ابن جلول فبقي مع مجموعة من مناضلي الفدرالية رغم الإحباط الذي أصابهم يناضلون من أجل مشروع لم يتجسّد برفض العلماء، ومناضلي حزب الشعب الجزائري (نجم شمال إفريقيا سابقا)، وقيام المعمّرين بعرقلة تنفيذه. لم يجد الدكتور ابن جلول وسيلة أخرى إلاّ الاحتجاج على سياسة الإقصاء والإحباط، وقد صرّح في أكتوبر 1938 أنّ الكوب امتلأ ويوشك أن يفيض، فانتظار طويل يمكن أن يحدث أشياء، لا يمكن للمنتخبين المسلمين توقيفها.[2] لم تجد تحذيراته آذانا صاغية، وفشلت كل المبادرات بما

[1]. La Voix Indigène, N° 476, Jeudi 20 Avril 1939.
[2]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.465.

فيها مبادرة رئيس الحكومة ساروت (Sarraut) الذي حاول في جانفي 1939 بعث المشروع الإصلاحي من جديد ووضعه على طاولة النقاش السياسي، كما لم يعد بإمكان فيوليت (Viollette) تقديم أيّ شيء للجزائريين إلاّ ما قاله يوم 1 جانفي 1939 لمّا حثّ سكان الجزائر (المسلمين وغير المسلمين) على نيل حقوقهم في بإسماع صوتهم في البرلمان.[1]

لم ييأس ابن جلول من تطبيق المشروع، وانتظر إلى آخر دقيقة مرسوما شبيها بمرسوم سنة 1871 الذي منح اليهود الجنسية الفرنسية لهذا صرّح:« نحن نهنئ مبادرة الرئيس ساروت المتّخذة، وتجعلنا نترقب تطبيق مشروع فيوليت بمرسوم. هذا ما كان من الواجب القيام والعمل به من قبل».[2] وفي انتظار تجسيد هذا المسعى نظم ابن جلول في بداية جانفي 1939 تظاهرة بمدينة بسكرة إحياء لمجد الفدرالية وتعزيزا لمطالبها المعروفة، إلّا أنّ الإدارة ضايقته، وتدخلت الشرطة للتشويش عليه. وكعادته نشر يوم 19 جانفي مقالا جارحا في جريدة (L'Entente) تعرّض فيه إلى ما وقع له ولأنصاره، واعتبر رجال الشرطة عصابة من القتلة يجب على الإدارة توقيفهم، واحترام سكان بسكرة المحافظين، والكفّ عن النوايا السيئة للقضاء على شعبية فدرالية المنتخبين في هذه البلدية.

تعقدت أمور فدرالية نواب ابن جلول بعد هذه الحادثة، وازداد الأمر حدّة لمّا أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما يوم 8 مارس 1939 منح للحاكم العام صلاحيات أوسع من بينها مراقبة الأفراد المشكوك فيهم، والذين يشكلون خطرا على الأمن العام والدفاع الوطني. وفي شهر أبريل دخل ابن جلول الانتخابات المحليّة، وبعد الفوز بها انتخب عليه نائبا لرئيس بلدية قسنطينة، وتلقى التهاني بهذه المناسبة حتّى من قبل المفوضين الماليين التابعين للحزب الشيوعي الجزائري، والذين بعثوا إليه برسالة تهنئة لإذابة الجليد بعد عقدهم لندوة يوم 9 أفريل 1939، كما عبّروا عن استعدادهم للانضمام إلى حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري من أجل توحيد صفّ الجزائريين.[3] وقد شهد الشهر نفسه إجراء

[1]. La Voix Indigène, N°465, Jeudi 19 Janvier 1939.
[2]. A.W.O, Note CIE N°51, boite N°4062, 27 Janvier 1939.
[3]. L'Entente Franco-Musulmane, N°126, 29 Avril 1939.

انتخابات قضائية للمسلمين، شارك فيها حزب الشعب الجزائري بمرشحين لأوّل مرّة، وواجه منافسين من فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، ومن شباب المؤتمر الإسلامي، ومن الشيوعيين، والأحرار، ومرشحي جناح الإدارة، إلاّ أنّ محاولتهم فشلت لأنّ كل أصوات رجال السياسة الجزائرية ساندوا المنافسين لحزب الشعب الجزائري، أمثال فرحات عباس، وابن جلول، وبوكدرانة، والعمودي.[1]

رغم زيارات ابن جلول وفرحات عباس لباريس المتكرّرة من أجل إبلاغ الحكومة قلق الجزائريين، وتخوفهم من عدم تطبيق مشروع فيوليت، إلاّ أنّ السلطة الفرنسية ألغت مشروع الإصلاح، وتذرعت بانشغالها بما أسفرته الأوضاع الدولية أنذاك، ولتدارك الأخطاء اقترحت الحكومة الفرنسية مبادرة جديدة لإسكات معارضة النواب الجزائريين، فأرادت منح بعض الجزائريين الجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية. وعكس التوقعات جاءت الاستجابة عكسية لهذه المبادرة، وكان ابن جلول أوّل من عارض بشدّة تطبيق هذا الإجراء من الجزائريين. لم تكلل مجهودات ابن جلول بالنجاح، ولم يستطع إنقاذ المشروع الإصلاحي المعروف ببلوم–فيوليت، وحسم الأمر لصالح المعمّرين مع اقتراب الحرب العالمية، فتعطّل النضال السياسي في الجزائر من جديد.

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, Tome II, p.540.

المبحث الثاني: ابن جلول وبداية الحرب العالمية الثانية (1939-1942).

- ابن جلول متطوعا في صفوف الجيش الفرنسي:

باقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت الدعاية بين دول الحلفاء والمحور في غاية الخطورة، فكل جهة تريد اكتساب التأييد خاصّة من جانب دول المحور، إذ بثت الإذاعة الألمانية منذ أبريل 1939 بعض الحصص اليوميّة باللغة العربية لمسلمي شمال إفريقيا، وعلى دربها بثّ راديو باري حصتين مماثلة، وهناك من رأى أنّ الإيطاليين موّلوا لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا التي ظهرت من قبل حزب الشعب الجزائري.[1] لقد نجح حزب الشعب الجزائري في تكوين جناح ثوري له وإصدار نشرية "العمل الجزائري". كانت تنشط هذه النشرية في سريّة وطبعت في المطبعة نفسها التي كانت تطبع فيها جريدة دعاة الادماج (La Voix Indigène) بقسنطينة، لكن لم يكتب لها النجاح نظرا لاكتشاف أمرها بسرعة.[2] وعكس النزعة الثورية نظّم المجلس الإداري لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة اجتماعا يوم 21 أوت 1939 برئاسة الدكتور ابن جلول من أجل إثبات أنّ الجزائريين متمسكين بالمواطنة الفرنسية، وتمّ إصدار لائحة تدعّم التضامن مع فرنسا والتجنيد في صفوفها، كما طالب النواب بضرورة تطبيق الإصلاحات حسب برنامج فيوليت.[3]

لم يكتف الدكتور ابن جلول بهذه اللائحة المؤيّدة للسلطة الاستعمارية وراح يطالب بالتجنيد تحت الراية الفرنسية كمحارب في الميدان وليس كطبيب في آخر الصفوف. وفي الأخير تم قبوله طبيبا احتياطيا يوم 20 أوت في المصلحة الصحية وبقي في قسنطينة.[4] تمكن ابن جلول من توجيه نداء إلى الشعب الجزائري قبل التحاقه بالجيش، حيث حثّهم على التجنيد مثل أسلافهم الذين شاركوا في حرب 1870 و1914 إلى جانب فرنسا.[5] وذكّر من تجنّد من الشباب المسلم أنّ مشاركتهم في الحرب هي نجدة لفرنسا المهدّدة بالحرب، ووضعيتهم لا

---

[1]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.551.
[2]. A.W.O, Note C.I.E, boite N° 4477 I 10, le 25 Avril 1944.
[3]. L'Entente, N° 134, Jeudi 2 Novembre 1939.
[4]. Note C.I.E, N° 1016, op.cit.
[5]. Ibid.

تختلف عن وضعية الشباب الأوربي المجنّد للغرض نفسه. لم يكن ابن جلول الوحيد الذي حثّ على تعبئة الجماهير ودفعها إلى التجنيد، فالدور نفسه قام به كل من قاسمي مصطفى، شيخ زاوية الهامل، وبلحول شيخ الطريقة القادرية، وبوعزيز بن قانة شيخ العرب، والكثير من أئمة المساجد.[1]

بعد اندلاع الحرب العالمية بقليل توفي الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 16 أفريل 1940 عن عمر يناهز 51 سنة، وبوفاته فقد الدكتور ابن جلول السند الروحي الذي بارك بدايته السياسية، وتمّ تشييع جنازة الفقيد يوم 17 أبريل من قبل جماهير غفيرة بقسنطينة.[2] وبهذه المناسبة ألقى ابن جلول خطابا مجّد فيه خصال الإمام ودوره في الحركة الإصلاحية. واستغلت الإدارة الفرنسية هذا الحدث، وقامت بعملية إحصاء المناضلين داخل الأحزاب والجمعيات كإجراء وقائي للتحكم في الوضع، وأفرزت العملية إحصاء نحو 360000 مناضلا تابعا لجناح ابن جلول، و300000 مناضلا لفرحات عباس، و30000 لجناح جمعية العلماء، و10000 لحزب الشعب الجزائري ومصالي الحاج، و24000 للحزب الشيوعي (بما فيهم المناضلين الأوربيين)، و120000 لأتباع الجناح المحافظ (الزوايــا).[3]

انسحب ابن جلول من التجنيد بعد سقوط باريس في 14 جوان 1940 لما سارت معطيات الحرب لصالح الألمان. وبمجيء حكومة فيشي حلّ حزبه، ولم يبقى أمامه إلاّ العودة إلى النشاط داخل فدرالية المنتخبين، وتعاون هذه المرّة مع الدكتور لخضاري، وبوجمعة حاج مصطفى في غياب فرحات عباس الذي اتهم ابن جلول بتفضيل العمل مع صهره ابن تشيكو حفاظا على مكانته وسط الطبقة البرجوازية التي ينتمي إليها. أمّا ابن جلول فقد رأى أنّ فرحات عباس عجز في تحقيق أمنيته لأنّه لن يبلغ هذه الطبقة.[4] وبفضل هذه الاختلافات الشخصية والسياسية انقسمت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة إلى جناحين،

---

[1]. Bulletin de L'Afrique Française 1939, op.cit, p.215. & Bel-Kacem Rechem, Les Musulmans Algériens dans l'Armée Française (1919-1945), L'Harmatan, Paris 1996, p.179.
[2]. La Voix Indigène, N° 506, Jeudi 25 Avril 1940. & L'Entente N° 139, Jeudi 9 Mai 1940.
[3]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.6140.
[4]. Habiba Zerkine, op.cit, p:109 -110.

وصعب على المنتخبين اختيار وجهتهم في وقت تطلب فيه الوضع وحدة الصف بين جناح الدكتور ابن جلول وجناح الصيدلي فرحات عباس.

نظّم الدكتور ابن جلول يوم 06 جويلية 1940 اجتماعا لجناح فدراليته حضره الدكتور سعدان، وحربي حواس، وصراوي محمد الصالح، والدكتور لخضاري، وابن ساسي صالح. وتمّ الاتفاق خلال الاجماع على عدم استدعاء المجلس الإداري للفدرالية قبل معرفة شروط ونوايا السلطة الفرنسية الجديدة حول الدستور الجديد الذي تنوي وضعه. ومن الأسباب التي دفعت فدرالية المنتخبين المسلمين إلى اتخاذ هذا الإجراء الاحتياطي تخوّفها من سقوط الجزائر الفرنسية تحت أقدام الجيش الألماني والإيطالي بعد سقوط باريس.[1] أمّا يهود قسنطينة فقد عاشوا في جوّ مشحون بالقلق والفزع تحسبا لسقوط المدينة واحتلالها من قبل الجيش النازي. ومن نتائج هذه الظروف الصعبة التي أملتها الحرب فقدان العملة الفرنسية قيمتها الحقيقية، وأصبح التعامل في الجزائر يتمّ بالمقايضة إمّا بالذهب أوالماشية. وكان لهذه الضائقة الاقتصادية انعكاسات اجتماعية على الجزائريين، لأنّ ثروات البلد أصبحت غير كافية، وألزم السكان على دفع تكاليف الحرب بطرق مباشرة أوغير مباشرة.[2] في هذه الأجواء تعاطف كثير من المستوطنين المقيمين بقسنطينة مع إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية لأسباب عرقية من جهة ومصلحية من جهة أخرى، بينما حاول يهود المدينة التقرّب من الجزائريين المسلمين، وتعاطفوا معهم بعد إلغاء مرسوم كريميو بحلول حكومة فيشي التي أصبحت تمثّل السلطة الاستعمارية داخل الجزائر.[3]

وفي ظل مضايقات السلطة غاب العمل السياسي، وأصبحت فدارلية المنتخبين وعلى رأسها ابن جلول تترقب سياسة جديدة من قبل الحكومة. وفي انتظار ذلك اختار زعيم الفدرالية كتابة المقالات في جريدة (L'Entente) خصّصها للوضع الاجتماعي للجزائريين، ولم يكتف بذكر الأسباب وقدّم حلولا من بينها مشروعا كبيرا لانجاز سكنات محسّنة

---

[1]. A.W.C, Note C.I.E, dossier Indigène, Le 12 Juillet 1940.
[2]. La Voix Indigène, N° 514, Jeudi 11 Juillet 1940.
[3]. الجمهورية، عدد 8899، 13 ماي 1991.

الجزائريين تتوفّر على شروط الحياة والصحّة، ووجّه انتقادات للحكومة الفرنسية بعد أن اتهمها بالعجز، وعدم القدرة على محاربة البؤس والأمراض في الجزائر.[1] لم ينس ابن جلول مجال تخصّصه حيث كتب مقالات أخرى تعتبر تشريحا حقيقيا لوضع الصحّة العمومية في الجزائر أيّام الحرب، فتعرّض بكثير من الانتقاد إلى سوء التسيير في هذا الجانب الحيوي، وطالب بإعادة تنظيم المستشفيات وفتحها للمرضى الفقراء.[2] ولمّا أصدرت إدارة الحكومة العامّة يوم 25 أكتوبر 1941 مرسوما يمنع المسلمين من شرب الخمر، باركه ابن جلول، وقدّم شكره للمسؤولين معتبرا أنّه إجراء وقائي في فائدة صحّة المسلمين.[3]

ـ ابن جلول معارضا لحكومة "فيشي":

قامت حكومة فيشي يوم 24 جانفي 1941 بتشكيل مجلسا وطنيا، وعيّن الأميرال أبريال(Abrial) لهذه المهمّة خمسة من المستشارين الفرنسيين وأربعة من المستشارين المسلمين مثلهم كل من عبد الرحمن بوكردانة، رئيس سابق لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، شريف سيسبان، رئيس سابق لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، الآغا بن شيحة بوسيف، نائب سابق لفدرالية الفلاحين، الشيخ ابن زكري، أستاذ بمدرسة الجزائر. لقد كان لهذا التعيين نوايا سيئة من قبل الإدارة الجديدة لإقصاء النواب المسلمين من الحياة السياسية، بينما سرّ جناح الادماج لهذا التعيين الذي ضمن لهم العودة إلى الساحة السياسية مجدّدا وكان على رأسهم ربيع زناتي الذي اعتبره حدثا عظيما.[4] لقد تذمّر الاندماجيون بزعامة الدكتور ابن جلول وفرحات عباس من سياسة الحكومة الجديدة، وفي شهر أبريل 1941 حدث التقارب بين الرجلين، وقدّما معا احتجاجات على هذا التعيين، واعتبراه قرار مجحف في حق نواب فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة. لقد سارت حكومة الماريشال بيتان (Petain) عكس توقعات فدرالية المنتخبين، وفقد الدكتور ابن جلول

---

1. L'Entente, N° 149, Lundi 17 Mars 1941.
2. Ibid, N° 157, Jeudi 29 Janvier 1942.
3. Ibid, Novembre-Décembre 1941.
4. La Voix Indigène, N° 536, Jeudi 03 Avril 1941.

والنواب المسلمين مقاعدهم في المجلس العام لبلدية قسنطينة وفي المفوضيات المالية. هكذا ألغت الحكومة جميع المجالس التمثيلية، واكتفت باللجنة المالية الجزائرية المعينة بموجب قانون 12 ديسمبر 1940، وأصبح يسيّرها 18 مفوضا من الفرنسين، و6 مفوضين من المسلمين، وهم من الأميين ودعاة الادماج الذين ألفوا خدمة الإدارة الإستعمارية.

حاول الصيدلي فرحات عباس دفع الدكتور ابن جلول إلى الردّ على هذه الإهانة بإرسال وفد إلى حكومة فيشي من أجل إلغاء مراسيم التعيين المجحفة في حقّ النواب المسلمين والتي حرمتهم من النشاط السياسي. غير أنّ تأثير التعيين نال من الدكتور ابن جلول حتّى أنّه أعلن صراحة تذمّره من ممارسة السياسية، ورفض الانضمام إلى مبادرة فرحات عباس وردّ على دعوته:« لقد أبعدونا، لا يريدوننا، لنتركهم يتصرفون حسب أهوائهم».[1] أصبح الدكتور ابن جلول بعد خيبة الأمل هذه أكثر ميلا إلى العمل الانعزالي خاصة بعد أن اتخذ نواب فدراليته الحيّاد من القرارات الحكومية حتى يجتنبوا معارضة سياسة حكومة " فيشي" من جهة، ويتجنبوا الصراع الدائر بين فرحات عباس وابن جلول حول زعامة من جهة أخرى.

عاد الأمل للدكتور ابن جلول لمّا عيّن بطريقة مفاجئة في اللّجنة المالية، وهو من قاطع الحكومة الجديدة، كانت فرحته كبيرة لأنّه استرجع بعض الشيء من صلاحياته المفقودة، وبدون تفكير أعلن عن عدم معارضته للسلطة العمومية في المستقبل. في الحقيقة كان لهذا التعيين غير المنتظر مبرراته، لأنّ الإدارة الاستعمارية استغلت موقف رئيس الفدرالية، وقامت بمصادرة عدد كبير من مقالاته المكتوبة في جريدة الفدرالية والتي كان ينوي نشرها في شهر فبراير 1942، واعتبرت مقالاته ذات نظرة عنصرية موجّهة إليها، وتحمل استفزازات غير مقبولة وغير مؤسّسة.[2] انتهز الدكتور ابن جلول فرصة عودته إلى النشاط السياسي رغم تصرف الإدارة، وكلف في شهر فبراير صديقه حاج مصطفى بن جمعة، وممثل شيوخ الزوايا الشيخ زواني محمد بمهمّة الاتصال ببعض النبلاء والنواب

---

[1]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.550.

[2]. Ibid.

المسلمين في عمالة وهران لكي ينضموا إلى فدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة. فبينما استقبلوا من قبل ابن شيحة، وبوسيف، ولالوت وهم من نواب العمالة، رفض المكي، رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران استقبالهما رغم إلحاح مبعوثي ابن جلول. ولمّا تكلم ابن جمعة في الإذاعة الجزائرية باسم الدكتور ابن جلول فشلت مهمّتهما، إذ اعتبر نفسه أمينا عاما لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، وهذا ما أغضب فرحات عباس والدكتور سعدان، واعتبر كلامه تحديّا لهما، وقدّما معا استقالتهما من فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة.[1]

في هذه الفترة تميزت سياسة الحكومة الفرنسية بالغموض تجاه فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، ففي مناسبات تقربت من الدكتور ابن جلول، وفي أخرى أغضبته بتحيّزها من دعاة الادماج. وقد اعتبر ابن جلول محاولاتها بالفاشلة، لأنّ هذه السياسة هي مجرّد أخطاء سيصيبها ما يصيب الجرّة بفعل إمتلائها بالماء وانكسارها في النهاية.[2] وتعبيرا عن الملل السياسي أوقف الدكتور ابن جلول في شهر ماي نشر جريدة (L'Entente)، وأعلن عن استقالته من اللجنة المالية في شهر أوت، وصرح بعدم التعاون مع الإدارة الاستعمارية. وتحديا للإدارة نظم تجمعا شعبيا بمقبرة المسلمين بقسنطينة مساء يوم 5 جويلية 1942 لتكسير الجمود السياسي الذي طبع الجزائر أيّام حكومة فيشي، واستجاب لدعوته نحو 12000 مواطنا من مسلمي المدينة نتيجة الدعاية الكبيرة التي سبقت التجمع الشعبي، والتي نظمها يوم 3 جويلية بعد صلاة الجمعة. لقد ساعده في تنشيط العملية كل من ابن حملة المدعو بودراعو، وكان سائقه الخاص، ومصطفى بن جلول، وبوزيد نورية، وهم جميعا من الأتباع، طافوا بالمقاهي وشوارع المدينة معلنين أن الغرض من التجمع هو الترحم على أرواح من ماتوا بمرض التيفيس، ومن أجل المطالبة بتحسين ظروف المسلمين الاجتماعية. وفور سماع الإدارة بالخبر، استدعت ابن جلول بمقر العمالة، وطلبت منه إلغاء التجمّع الشعبي، فوعدها ببذل الجهد، لكنه حضر التجمع، ولم تمانع.

---

[1]. L'Entente, Novembre-Décembre 1941, op.cit.
[2]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.551.

لقد افتتح الدكتور هذا التجمع بتوجيه الشكر للحضور، وترحم على أموات وعلماء قسنطينة والشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم حذّر السكان من الوشّايين، وأشار أن التجمع لا يحمل الطابع السياسي، ونظم من أجل تسهيل الاتصال بين المسلمين، ولنسيان الخلافات الشخصية ونصرة المظلومين. كانت هذه الفرصة كبيرة لدعم فدرالية ابن جلول، حيث طلب من لديه تظلم أن يتوجّه إلى مكتبه المفتوح للجميع تحت إشراف أمناء لخدمة الجزائريين من السابعة صباحا إلى العاشرة مساءا. وتجنب ابن جلول الخوض في مسائل المسلمين احتراما للمكان، وأبدى استعدادا لنقل انشغالاتهم للسلطة، وفي الأخير ناشد الجميع بتحلي الانضباط، والتعقل، وعدم الردّ على تحرشات المناوئين لإعطاء المثل لكامل العمالة.[1]

هكذا استطاع ابن جلول أن ينظم أوّل تجمع شعبي في الجزائر أيّام الحكم الفيشي، وحطم بذلك جدار الصمت السياسي، وتجاوز القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين مع بداية الحرب. حاول ابن جلول استرجاع شعبيته المفقودة، وأحيى بطريقته النشاط السياسي، وأراد أن يظهر لأضداده أنّه لا زال رئيسا لفدرالية المنتخبين المسلمين. وأمام النجاح الذي حققه، نظم تجمّعا مماثلا في مدينة الخروب يومي 6 و7 جويلية، وتوجّه يوم 8 جويلية إلى الجزائر، حيث استقبله هناك الحاكم العام شاتل (Châtel) الذي وجّه له عتابا لتنظيمه تجمع قسنطينة، واعتبر أنّ ما قام به مجرد تحريض على العصيان المدني.[2]

لم يستطع ابن جلول إخفاء غضبه من الإستقبال السيئ للحاكم العام وحاشيته، فعاد بسرعة إلى قسنطينة، وأرسل برقية لرئيس الدولة محتجّا على تصرف الحاكم العام ومهدّدا بالاستقالة من اللجنة المالية. في هذه الأثناء تردّد سكان قسنطينة على مكتبه لحلّ مشاكلهم. وكان أوّل من زاره وفد من بلدية الطاهير المختلطة جاء محتجّا على تصرفات إدارة البلدية وقايد المنطقة. وفي محاولة منهم لاكتساب ودّ الفدرالية حضر وفد آخر من أصحاب الزوايا والطرقيين لاستشارته حتى يقبل فكرة بعث وفد منهم إلى حكومة فيشي يترأسه

---

[1]. A.W.C, dossier S.L.N.A, 2éme bureau, Rapport sur le Moral, période du 1ér au 15 Juillet 1942, 19éme Corp d'Armée.

[2]. Ibid.

بوجمعة، والشيخ قاسمي عبد القادر، وزواني، إلاّ أنّ ابن جلول رفض، ولمّا ذهب هؤلاء بدونه فشلت مهمّتهم، ولم يكتب لهم النجاح. ومن جهة أخرى أعرب المستوطنون الأوربيون داخل قسنطينة عن غضبهم من ابن جلول وتجمعاته، وتذرعوا بالخوف من انقلاب الجزائريين عليهم في هذه الفترة الحرجة من الحرب، وحتى يطمئنوا طلبوا من السلطة معاقبة زعيم النواب بالسجن أوإعدامه للتخلص منه.[1]

انتهز الدكتور ابن جلول زيارة الحاكم العام يوم 17 جويلية 1942 لمدينة قسنطينة، وجمع نواب فدراليته وعدد كبير من المعوزّين لاستقباله حتى يطلّع على درجة بؤس وفقر الجزائريين، إلاّ أنّ الشرطة فرّقت من أحضرهم بعد استعمال القوّة. احتجّ ابن جلول على هذا التصرّف، وبعث برسالة إلى الحاكم العام مندّدا بالطريقة العنيفة التي استعملت لتفريق المتظاهرين أمام مقر العمالة، وأعلن عن عدم تعاونه مع حاكم المستعمرة، وقدّم استقالته، فقبلها شاتل (Châtel).[2] تزامن هذا مع أحداث سياسية دولية أخرى عرفها العالم، ونظرا لاهتمامات ابن جلول بالمضطهدين أينما كانوا، فقد بعث برقية يوم 9 أوت إلى المارشال بيتان، والرئيس لافال (Laval) محتجّا على سياسة بريطانيا في الهند، وسجنها محاتما غاندي ومناضلين آخرين ينتمون لحركته. لم يكتف ابن جلول بالتنديد، وطلب من السلطة الفرنسية بالتدخل لإعلام الحاكم البريطاني في الهند احتجاجات الجزائريين، ورغبتهم في إطلاق سراح الزعيم الهندي والمسجونين معه. وأرسل برقية مماثلة إلى كل من الحاكم العام بالجزائر، ووالي قسنطينة قصد إعلامهما بموقف الجزائريين وفدرالية النواب المسلمين.[3]

ساءت العلاقة بين ابن جلول والحاكم العام في شهر أوت بسبب الخطاب الذي ألقاه هذا الأخير في قسنطينة، ممّا جعل زعيم فدرالية النواب يراسل "فيشي"، ويحذّره من سعة الهوة بين الفرنسيين والمسلمين نظرا لكثرة جشع السياسيين، وانتشار الأنانية بينهم، كما اعتبر تصرف الحكومة العامة بشكل عنصري كارثة أخلاقية ستزيد الوضع تعقيدا.[4] وفي

---

[1]. A.W.O, Note C.I.E, N° 1785, boite N° 4477, Le 15 Juillet 1942.
[2]. A.W.O, Ibid, N° 530, 03 Septembre 1942.
[3]. Ibid.
[4]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.552.

اليوم نفسه راسل المارشال بيتان، والرئيس لافال، والحاكم العام، ولام السلطة الفرنسية على تقصيرها في إدخال إصلاحات سياسية جادّة في الجزائر، وعزمها على بقاء الدوائر الانتخابية العنصرية على حالها حفاظا على التمثيل الضعيف للجزائريين داخل المجالس الوطنية، وعاتبها على اختيار ممثلين يفتقرون إلى الكفاءة في مختلف اللجان المعينة. وفي المجال الاجتماعي ذكّر السلطة بتأخّرها الكبير في تحسين أحوال الجزائريين، وعدم فعالية سياسة عدم تطبيق الإصلاحات، وأشار في المراسلة نفسها إلى العراقيل المانعة لحريّة تنقل العمّال الجزائريين، واستفادة المعمّرين من مراكز تسيير الاقتصاد الجزائري، وعدم المساواة في تموين السكان بالمواد الغذائية. وأشار ابن جلول أنّ مجهوداته في السنوات الماضية خصّصها لتكريس التسامح، والتقارب، والتفاهم بين الأوربيين والمسلمين، ونتيجة غياب العمل السياسي الجاد فشلت جميع مساعيه.[1]

ولمّا لاحظ ابن جلول دعم الإدارة للمعمّرين وإهمالها الفلاحين المسلمين، أبرق يوم 29 أوت 1942 إلى الرئيس لافال(Laval) معلنا تمسّكه بقرار الاستقالة، وأخبره بتجاوزات الإدارة خاصة لمّا قامت بحجز كميّة معتبرة من الخيط لمدّة تجاوزت الشهرين، ممّا تسبّب في عدم تموين الجزائريين بالملابس، وتوقفت المعامل عن النسج.[2] ولمساعدة تجار الخقاف بالمدينة نظم يوم 7 أكتوبر اجتماعا ببيته، وأعرب عن عدم رضاه للقرار الذي اتّخذته الإدارة لمّا منعت عليهم صنع الحلويات العربية، وطلب منهم عدم تنفيذ القرار لحماية مهنتهم من الزوال بكونها هي مصدر رزقهم الوحيد.[3] لقد ترجم نشاط ابن جلول المحتشم خلال هذه الفترة ذلك الفتور السياسي الذي ميّز الجزائر في عهد حكومة فيشي. لهذا اهتمّ رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة بالتوسط للتجار والمظلومين لدى الإدارة منتظرا تغيّر الوضع السياسي داخل المستعمرة.

[1]. Mahfoud Kaddache, op.cit, p.610. & Belkacem Rechem, op.cit, p.194.
[2]. A.W.O, Note C.I.E, N° 530, boite N° 4477, 3 Septembre 1942.
[3]. A.W.C, dossier S.L.N.A, op.cit, N° 792, 25/d, 9 Octobre 1942.

- مضايقات الحلفاء لابن جلول بعد عملية الإنزال:

لقد تدهور الوضع الاقتصادي كثيرا سنة 1942، إذ عرفت البلاد الجفاف، وظهور الأوبئة الفتاكة كوباء التفيس الذي قضى على عدد كبير من الجزائريين، وأمام قلة فرص العمل ارتفع عدد الفقراء والمتسوّلين. ومن الجانب السياسي أثمرت الضغوطات الأمريكية والبريطانية على الإدارة الفرنسية، وقبلت هذه الأخيرة تقديم المساعدات لقوات الحلفاء، وسهلت عملية الإنزال على أرض الجزائر. وتحرّك الشعور الوطني بنجاح العملية يوم 8 نوفمبر 1942، وبحثت أحزاب الحركة الوطنية على زعيم يمثلها سياسيا غير الدكتور ابن جلول، فوجدت في الصيدلي فرحات عباس صفات الزعامة، واعتقد أضداد فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة أنّ الشعب الجزائري يريد التخلص من الطبقة البرجوازية المهيمنة على الساحة السياسية إلى الأبد لأنّه افتقد الثقة في ابن جلول، والتشكيلات السياسية ذات التصور الاندماجي.[1] لكن نظرة الحلفاء كانت مغايرة لتحليلات السياسيين الجزائريين، فأوّل عمل قاموا به هو إلقاء القبض على زعيم النواب المسلمين في قسنطينة، ونقل إلى سجن الجزائر، ووجهت له تهمة التعاون مع اللجنة المسلحة المدعمّة للفاشية الإيطالية لتوريطه.[2]

اتخذ الحلفاء هذا الإجراء الوقائي من أجل الإطمئنان على سلامة المستعمرة الفرنسية من أيّ تهديد قد يباغث وجودهم، ومن أجل القضاء على المعارضة السياسية داخل الجزائر، لأنّ ابن جلول كان يمثل أهم شخصية سياسية جزائرية، لهذا أرادوا عزله عن المجتمع. بعد هذا التوقيف التعسّفي كثرت احتجاجات عائلة ابن جلول، وعائلة ابن شيكو، والمنتخبين المسلمين، والتجار، ويهود المدينة. وبسبب ضغوطات هؤلاء أطلق سراحه، وعاد إلى الساحة السياسية التي وجدها قد تغيّرت في غيابه بعد مقتل درلان (Darlan) يوم 24 ديسمبر 1942، وتعيين الجنرال جيرو (Giraud) مكانه الذي أوكلت إليه مهمّة الشؤون المدنية والعسكرية للجزائر، بينما عيّن بيروتن (Peyrouton) حاكما عاما مكان شاتل(Châtel). كان أغلب الظن أنّ الوضع السياسي الجديد سيدفع الدكتور ابن جلول وفرحات عباس إلى

[1]. Paul Emile Sarrasin, op.cit, p.77.
[2]. A.W.O, Note C.I.E, N° 582, boite N°4477, 30 Novembre 1942.

العمل سويّا خاصّة لمّا ذهبا معا في نهاية شهر ديسمبر إلى الجزائر العاصمة، لكنّ فرحات عباس طلب يد المساعدة من سيسبان (رئيس فدرالية نواب قسنطينة سابقا) لكي يجمع توقيعات الشخصيات السياسية من أجل مساندة المذكرة التي أعدّها في سطيف، وهي المذكرة التي حملت مطالب الجزائريين للحلفاء وعرفت فيما بعد بالبيان الجزائري.

المبحث الثالث: ابن جلول والوضع السياسي في الجزائر (1943-1945).

- ابن جلول والبيان الجزائري:

خلال نزول الحلفاء وسيطرتهم على الوضع في الجزائر، سارعت أطرافا جزائرية للقيام بمبادرة سياسية لفائدة الجزائريين، فظهرت حركة بيان الشعب الجزائري. لقد تضاربت الآراء حول الجهة التي كانت وراء تحرير وثيقة البيان الجزائري، فعلى سبيل المثال ذكر فرحات عباس أنّه كتب المحتوى في شهر ديسمبر 1942 بمدينة سطيف، بينما أرجع الدكتور الأمين الدباغين مبادرة إعداد البيان إلى حزب الشعب الجزائري. وقد أنسب هذا الأخير في شهادة له تحرير فقرات البيان إليه وإلى يوسف بن خدة الذي ساعده في هذا العمل في شهر سبتمبر 1942، وتمّ إصداره في شهر أكتوبر، وحسب شهادته:« فإنّ البيان لم يكن موجها للأمريكان والإنجليز فقط كما يتوهم البعض، والذي أوقع الناس في هذا التوهّم هو قيام المرحوم عباس فرحات بتسليمه بعد نزول الأمريكان والإنجليز عندنا إلى مورفي قنصل أمريكا بالجزائر وماكميلان الوزير البريطاني المقيم بالجزائر كممثل لتشرشل رئيس وزراء بريطانيا لدى الجنرال إيزنهاور قائد جيوش الحلفاء».[1]

وفي الشهادة نفسها ذكر الأمين دباغين أنّه حمل البيان بنفسه إلى فرحات عباس بسطيف، وطلب منه التوقيع عليه بعد قراءته، وإعطاء رأيه في محتواه، واقتراح ما يراه جديرا بالإضافة وما يستلزم التعديل. وخلال النقاش الطويل الذي دار بينهما صيغ البيان في الأخير بصبغة جديدة في بعض فقراته، وتمّ الاحتفاظ بجوهره حسب الصيغة الأولى. وتضمّنت شهادة الأمين دباغين عدّة أسماء أمضت على البيان:«... أنّ أول حركة وقعّت على البيان هي حركة حزب الشعب التي وقعت أنا بإسمها، ثم بعد ذلك وقعه المرحوم فرحات عباس (لم يكن رئيس حزب أنذاك) والمرحوم الدكتور أحمد فرنسيس الذي كان حاضرا معنا، كما وقعه عن جمعية العلماء أمين مالها الهادي مصطفاوي، ووقعه ابن الهادي

---

[1]. أدلى الأمين الدباغين بشهادته يوم 14 أبريل 1988 لأحد مناضلي الحركة الوطنية وهو: البشير القاضي (مسؤول سابق لجبهة التحرير الوطني بليبيا)، وكان هذا في مأدبة غذاء جمعتهما بالجميلة (عين بنيان). المرجع: جريدة الخبر، العدد رقم: 3774، 10 ماي 2003.

نيابة عن الدكتور ابن جلول، ثم ذهبت أنا بنفسي إلى الدكتور استوضحه عمّا إذا كان حقا قد فوض ابن الهادي للإمضاء على البيان نيابة عنه، فأكد لي ذلك وأمضاه كذلك الدكتور سعدان الأقرب من بين كل هؤلاء إلى أفكار حزب الشعب».[1]

إنّ وجود الدكتور الأمين دباغين وكثير من مناضلي حزب الشعب الجزائري في وضعية سرية خلال الحرب العالمية بسبب حل نشاط حزبهم، هو الذي دفع فرحات عباس إلى التحرك، والعمل مع الدكتور ابن جلول وأحمد توفيق المدني ممثل جمعية العلماء المسلمين. لقد اتفق هذا الأخير في شهر جانفي 1943 مع فرحات عباس والحكيم ابن جلول على عقد اجتماع سياسي يضم نخبة صالحة من رجال الشعب الجزائري من أجل وضع أسس لمطالب الجزائريين، وحتىّ يقول الشعب كلمته الصريحة في شأن مستقبله. وقد أشعر السيد مورفي ممثل أمريكا بهذا الاجتماع، حتى لا تفشل فرنسا المبادرة.[2] في البداية أيّد الدكتور ابن جلول والدكتور سعدان فكرة الاتصال بالأمريكيين قبل الفرنسيين، لكن بعد ما تمّ الاتصال غيّر رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة رأيه من الأمريكيين، وعلم أنّ مستقبل الجزائر لا يهمّهم وقد شرح هذا في قوله:« لما نطرح عليهم أسئلة حول ما تقرّر في الميثاق الأطلسي يتعمّدون على عدم الإجابة».[3]

هكذا انساق الدكتور ابن جلول في البداية وراء البيان الجزائري، وظنّ أنّ حلم الاستقلال سيتحقق مع مجيء الحلفاء. ومن أجل بلوغ هذه الغاية اتصل بالمنتخبين المسلمين يومي 10 و11 جانفي 1943 في الجزائر، واستطاع أن يتحصّل مع فرحات عباس على أربعين توقيعا لنواب مثّلوا مختلف العمالات. وبانضمام دعاة الادماج والشيوعية إلى الموقعين تراجعت حماسة ابن جلول لنصرة البيان، وقد اتّضح هذا من خلال التصريح الذي أدلى به القاضي عبد القادر من فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، فقبل سفره رفقة الدكتور ابن جلول إلى العاصمة لحضور اجتماع البيانيين، صرّح أنّه سيعود هذه المرّة

---

[1]. جريدة الخبر، المرجع السابق.

[2]. أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1988، ص.367.

[3] . Charles-Robert Agéron, op.cit, p.559.

بسرعة مع الدكتور ابن جلول.[1] لقد أصدر ابن جلول حكما مسبقا على فشل البيان بعد مشاركة دعاة الادماج والشيوعيين فيه، إلاّ أنّ مبادرة نجاحه تواصلت بعقد أوّل اجتماع للبيانيين مع بداية شهر فبراير 1943 في مكتب المحامي بومنجل بالجزائر، فحضر كل من الدكتور تامزالي رئيس المفوضيّات المالية لمنطقة القبائل، غربي أحمد مفوض مالي، قاضي عبد القادر مستشار عام، ورئيس جمعية الفلاحين، الدكتور الأمين دباغين، وعسلا، مناضلان في حزب الشعب الجزائري، الشيخ العربي التبسي، والشيخ محمد خير الدين، والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين، والدكتور ابن جلول، وفرحات عباس، مفوضان ماليان، ومحمد الهادي دحمان، رئيس جمعية الطلبة المسلمين، والدكتور سعدان، مستشار عام.[2]

أوكلت مهمّة تحرير البيان الجزائري لفرحات عباس، واتفق الجميع على صيغته الجديدة ليتم المصادقة عليه يوم 10 فبراير بصفة رسمية من قبل جميع نواب العمالات. وفي الأخير أمضى على البيان الجزائري 29 نائبا من بينهم نواب من الشرق مثل: فرحات عباس، السايح، سعدان، تامزالي، ابن جلول، لخضاري.[3] لقد احتوى البيان الجزائري على 30 صفحة مرقمة باللغة الفرنسية، وركّز على التطور التاريخي الذي عرفته الجزائر المستعمرة منذ عام 1830، أمّا مطالبه فكانت تنادي بـــ:

أ- نبذ الاستعمار ومنع استغلال شعب لشعب آخر.

ب- منح حق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة.

ج- منح الجزائر دستورا خاصا يتضمن:

1. الحرية والمساواة لجميع سكانها دون تمييز في الجنسية أو الدين.
2. إلغاء الملكية الكبيرة بواسطة الإصلاح وتحسين حالة الغالبية الكبرى من الفلاحين.
3. الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بنفس درجة اللّغة الفرنسية.

---

[1] . A.W.O, Note C.I.E, N° 83, boite N°4477, Alger le 14 Janvier 1943.

[2] . Ferhat Abbas, LaNuit Coloniale, op.cit, p.140.

[3]. Charles-Henri Favrod, op.cit, p.73. وللتعرف على القائمة الكاملة للمنتخبين أنظـــر:
Claude Collot & Autres, op.cit, p:164-165. & Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.140.

4. حريــة الصحافة والجمعيــات.
5. مجانية التعليم واجباريته لجميع الأطفال الجزائريين من الجنسيين ذكــورا وإنـــاثا.
6. حرية الديانة لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي.

د- مشاركة المسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم مثل ما قامت به حكومة جلالة الملكة البريطانية في الهند، والجنرال كاترو في سوريا، وحكومة المارشال بيتان، والألمان في تونس، فبفضل هذه الحكومة يمكن تحقيق جو من الوحدة ويتمكن الشعب الجزائري من المساهمة في الكفاح المشترك.

هـــ- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.[1]

بعد هذه المبادرة عاد النواب إلى ممارسة النشاط السياسي، واجتمع يوم 19 أبريل 1943 نواب بلديات قسنطينة بعد توقف مفروض ألزمهم التقاعد منذ جوان 1940 بسبب الحرب. وبالمناسبة بعثوا رسائل شكر إلى الجنرال جيرو(Giraud) سفير فرنسا في الجزائر، وبيروتن(Peyrouton) الحاكم العام، والجنرال ديغول(De Gaule).[2] وتوجّه وفد منهم يوم 31 مارس 1943 إلى الجزائر شارك فيه سايح عبد القادر، الدكتور تامزالي، ابن خلاف، الدكتور ابن جلول، فرحات عباس، زروق محي الدين نيابة عن العمالات الأخرى لمقابلة المسؤولين الفرنسيين. وقد أعرب الحاكم العام حين استلامه البيان الجزائري عن نيّته في تعيين لجنة تقوم بدارسة نص الدستور الجديد، واعترف بالدولة الجزائرية والمواطنة المحلية من حيث المبدأ.[3] وأسست لجنة إسلامية يوم 3 أبريل بمرسوم حكومي مثلها 36 نائبا مسلما لدراسة الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري، وعملت هذه اللجنة وفق قرارات الوالي

---

[1]. Claude Collot, op.cit, p:163-164.

[2]. أمضى على رسالة الشكر كل من: الدكتور ابن جلول، ابن خلاف، بوصوف، الدكتور سعدان، أورابح، الدكتور لخضاري، فرحات عباس، قرياح الزين، بليلي حواس حربي، الدكتور ابن سالم. المرجع:
A.W.O, Note C.I.E, N°233, boite N°4477, Février 1943.

[3]. Ibid.

ووضعت تحت إشارته، وكانت تعقد اجتماعاتها بحضور مدير الشؤون الأهلية للمسلمين. ومن الشخصيات البارزة التي تشكلت منها لجنة الإصلاحات الاقتصادية:

- الرئيس: سايح عبد القادر، وهورئيس الفرع العربي للمفوضيات المالية.
- نائب الرئيس: الدكتور تامزالي، وهورئيس الفرع القبائلي للمفوضيات المالية.
- المتعاونون: مكي بوزيان، وهونائب شيخ بلدية وهران، ورئيس فدرالية المنتخبين لعمالة وهران، ولادي عبد القادر، وهو رئيس فدرالية الفلاحين.[1] أمّا الدكتور ابن جلول فقد عيّن عضوا في اللجنة الاجتماعية*، ولم يكن من المتحمسين لهذا التعيين. وفي أوّل جلسة لهذه اللجنة يوم 15 أبريل 1943 تدخل نائب الرئيس الدكتور تامزالي طالبا تعديل مضمون البيان الجزائري، بينما ألحّ الدكتور ابن جلول على ضرورة التمسك بنص المطالب كقاعدة، وأن تأخذ المسألة السياسية الجزائرية الأولوية في النقاش بين الأعضاء.[2] وطالب ابن جلول في تقريره بحرية تجارة الحبوب، ومنح المسلمين نظام التموين ببطاقة خاصّة من أجل اقتناء الملابس.[3]

قدّمت لجنة الإصلاح الحكومية يوم 26 ماي 1943 برئاسة مدير الشؤون الأهلية بارك (Berque)، سلسلة من الإصلاحات عرفت فيما بعد بملحق البيان، وقد ذهبت أبعد ممّا تضمنه بيان 10 فبراير. استغرقت مدّة كتابة الملحق أكثر من المدّة التي استلزمت إعداد البيان الجزائري. ولعل أهمّ مبررات هذا التأخّر هو استمرار المشاورات بين البيانيين، والاختلاف في الرؤى بينهم وبين ممثلي الإدارة، بالإضافة إلى الدسائس الفرنسية التي تعمّدت تمديد المدّة من أجل تكسير نشاط الحركة الوطنية ورفض مطالب الجزائريين.[4] لقد تضمّن ملحق البيان قسمين من الإصلاحات في مضمونه، فالقسم الأوّل احتوى على

---

[1]. A.W.O, Note C.I.E, N°233, boite N°4477, Février 1943.

*. بمناسبة اجتماع لجنة الإصلاحات يوم 23 ديسمبر 1943 ذكر الدكتور ابن جلول في مذكرة شخصية، أنّه هو الذي كان رئيسا، ومحررا لهذه اللجنة في شهر جوان 1943، وأنّ اللجنة اجتمعت أوّل مرّة ما بين 14 و17 أبريل 1943، وثاني مرّة ما بين 23 و26 جوان 1943. المرجع: مذكرة الدكتور ابن جلول الشخصية، أرشيف الدكتور ابن جلول.

[2]. A.W.O, Note C.I.E, N°233, Ibid.

[3]. Ibid.

[4]. مريوش أحمد، المرجع السابق، ص:360.

إصلاحات يمكن تأخيرها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أمّا القسم الثاني فتضمّن إصلاحات يمكن تطبيقها بصفة استعجالية•. ووقّع على محضر الاجتماع محافظ الحكومة، ومدير شؤون الأهالي السيد بارك (Berque)، والدكتور تامزالي، والدكتور ابن جلول.

اتخذت السلطة الفرنسية الحذر من المجالس المنتخبة العائدة إلى النشاط السياسي، وتخوّفت من البيان وملحقه. وحسب تقرير مركز الاستعلامات الفرنسي(C.I.E.)، فإنّ الحركة المطلبية استرجعت قوّتها في قسنطينة، وأصبح تفكير النواب المسلمين بقيادة ابن جلول وفرحات عباس منصبًا حول أقصر السبل كي تستفيد الجزائر من دستور يتقبله الشعب الجزائري والشخصيات السياسية ذات التأثير على المسلمين.[1] استطاع نواب المسلمين يوم 5 جوان 1943 أن يقدّموا محضرا للسلطة الفرنسية من أجل تأسيس حركة "الجبهة الدستورية الجزائرية"، وكان الهدف منها هو الدفاع عن البيان وملحقه، وقد أمضى على وثيقة المحضر ابن جلول، والدكتور تامزالي، والسايح، ومصالي الحاج ، وعمار أوزقان، وفرحات عباس.[2]

أسّس جناح ديغول(De Gaule) في شهر جوان 1943 حركة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N.)، ممّا أثّر سلبا على الحياة السياسية داخل الجزائر، وازدادت متاعب نواب المسلمين بسرعة بعد مجيء الجنرال إلى الجزائر، حيث تمّ اعتقال الحاكم العام بيروتن، وعزل الجنرال جيرو من منصبه، وعيّن الجنرال كاترو(Catroux) حاكما على البلاد. ولمّا قدّم نواب المسلمين ملحق البيان للحاكم العام رماه بسرعة، ورفض محتواه خلال اجتماع اللجنة الإسلامية المعينة ما بين 23 و26 جوان، وصرّح أنّ الجزائر جزء من فرنسا.[3] أراد فرحات عباس إرسال وفد من النواب إلى الحاكم العام للضغط عليه، لكنّ ابن جلول وبعض المنتخبين من الفدرالية رفضوا دعوته، وأعلنوا تخليهم عن البيان وملحقه، وطلبوا من السلطة تعويضهما ببرنامج إصلاحي.

•. للإطلاع على هذه الإصلاحات أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص.207. وأيضا:
Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p:146.
[1]. A.W.O, Note C.I.E, N° 456, boite N°4477, 31 Mai 1943.
[2]. A.W.O, Front constitutionnel Algérien, boite N°4477.
[3]. Charles-Henri Favrod, op.cit, p.73.

- تطلعات ابن جلول الإصلاحية بعد فشل البيان الجزائري:

هكذا فشل البيان وملحقه، وعاد الخلاف من جديد في صفوف النواب المسلمين، واتضحت المواقف المتباينة للزعماء السياسيين، فاستغل الجنرال كاترو هذا الوضع لصالحه، ونصّب لجنة للتنسيق مع إدارة شؤون الأهالي لعرقلة مساعي البيانيين. وكرد فعل منه استنكر الدكتور ابن جلول قرار كاترو رغم الخلافات الكثيرة التي صرفته عن فرحات عباس. ونظّم رئيس الفدرالية تجمعا شعبيا يوم 5 جويلية في قسنطينة، وانتقد أمام سكان مختلف مناطق العمالة سياسة الإدارة لعدم تجاوبها مع مطالب الشعب وقادته السياسيين. وحسب التقارير العسكرية الفرنسية، فإنّ حالة غضب قد عمّت جميع من حضروا التجمع، وازدادت مخاوف السلطات لمّا عثر مواطنون على إعلانات في علب الرسائل تحثّ على الثورة، وتحمل عبارات استفزازية للسلطة مثل: "تحيا المقاومة"، "تحيا الوفد الإسلامي"، "تحيا ابن جلول".[1]

بقي وضع سكان الجزائر على حاله خلال الحرب الكونية الثانية بسبب الانسداد السياسي، وحرص المسؤولين الفرنسيين على بقاء البلاد خاضعة للمتروبول رغم سقوط الجزء الشمالي من فرنسا في يد الألمان. لقد حملت أيّام الحرب البؤس لجميع سكان الجزائر، بينما زادت الأوربيين انتفاعا بحصولهم على صفقات تجارية هامّة، ولم يفد استنكار ابن جلول لعملية استيراد القماش من الولايات المتحدة الأمريكية وطرق توزيعها باحتكار المعمّرين القماش الجيّد، بينما كانت حصّة المسلمين قماشا رديئا. وبسبب التمييز العلني قدّم نواب فدرالية قسنطينة احتجاجاتهم، وأعلن ابن جلول أنّ التعامل في المستقبل سيتم مع ممثلي الحلفاء بدلا من الإدارة الفرنسية.[2] وفي محاولة منه لتحسين وضع الجزائريين وتهدئتهم، نشر الحاكم العام في بداية أوت 1943 ستة مراسيم للتخفيف من معاناة السكان مركّزا على تخفيض أسعار السلع، والترقية في الوظائف العمومية، والاستفادة من التجنيد، والقروض، والتعليم الإبتدائي.

---
[1]. A.W.C, Rapport sur le Moral, 19éme corps d'armée, 2éme Bureau, N° 602/ AL. TS/Juillet 1943.
[2]. A.W.C, dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N° 831/ 7/x & 25/d.

اعتبر نواب فدرالية عمالة قسنطينة مراسيم الحاكم العام غير كافية وبعيدة عن ما جاء في بيان 10 فبراير وملحقه. ولمّا زار الجنرال كاترو (Catroux) المدينة صرّح لابن جلول أنّ ليس بمقدوره العمل أكثر، وهذا ما دفع بالنواب إلى مقاطعة الإصلاحات، ونظّموا حركة احتجاجية عامّة بالجزائر يوم 26 جويلية 1943 مع جميع المستشارين العامين، والمفوضين الماليين التابعين للعمالات، لكنّ الإدارة رفضت الترخيص لاجتماع النواب، وهذا ما ألزمهم انتظار حتىّ يوم 22 سبتمبر بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للمفوضيات المالية لمعارضة سياسة الحاكم العام.[1] أحدثت هذه السياسة التعسفية معارضة كبيرة، إذ اتفق جميع النواب المسلمين على مقاطعة جلسات المفوضيات المالية، ونظموا اجتماعا خارجيا على هامش الاجتماع الرسمي، وقدّموا للإدارة لائحة احتجاجية ومطالب البيان، غير أنّ الإدارة لم تلتفت إليهم، واعتبرت أنّه من المستحيل تحقيق مطالبهم والحرب قائمة. لم يكتف الجنرال كاترو(Catroux) بما قام به، وأصدر قرارا يوم 23 سبتمبر لحلّ المفوضيات المالية، واعتبر أنّ المنتخبين الجزائريين مجرد مواطنين عاديين. ولإسكات صوت النواب المسلمين، اعتقل فرحات عباس، وسايح عبد القادر، ووجّه لهما تهمة التحريض على التمرّد.[2] بعمله هذا استطاع الحاكم العام أن يفرق صفّ المفوضين الماليين المسلمين، فمنهم من بقي يعادي الإدارة، ومنهم من بقي وفيّا للبيان وملحقه، ومنهم من تاب ولم يقتنع بما جاء فيه.

حاول المفوضون المسلمون بقيادة ابن جلول، ورئيس فرع القبائل دفع الإدارة إلى مراجعة قراراتها التعسفية، وأرسلوا يوم 15 أكتوبر رسالة إلى الحاكم العام أعربوا فيها عن تأسفهم على ما بادر منهم، وقدموا له اعتذاراتهم، فتراجع يوم 30 أكتوبر عن قرار الحل، وسمح للمنفيين بالعودة إلى الجزائر من بينهم مصالي الحاج.[3] حاول ابن جلول في شهر نوفمبر البحث عن حليف سياسي آخر بعدما فقد فرحات عباس والبعض من المنتخبين المتمرّدين عليه، فاقترب من الحزب الشيوعي الجزائري، وعمل على نسيان أحقاده السابقة

---

1. A.W.O, Note C.I.E, N° 630, boite N° 4477, op.cit.
2. A.W.O, Gouvernement Général de l'Algérie, boite N° 4477, Note N° 2283, 24 /09/ 1943.
3. Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, op.cit, p.19.

بعدما تباحث مع إدارة الحزب برفقة صديقه الدكتور لخضاري.[1] لقد سقط قرار الحل كالصاعقة على المفوضين الماليين المسلمين، فرغم عودتهم إلى النشاط، واتفاقهم على مواصلة المقاومة السياسية لتحقيق الديمقراطية والحرية، إلاّ أنّ تحالفهم لم يدم طويلا، فتراجعت بمرور الوقت حركة الاحتجاجات، ولم يعد بمقدور الدكتور ابن جلول العودة إلى الواجهة السياسية، فهادن الإدارة لمّا تبنت الإصلاحات كما كان يطمح، وتراجع عن مساندة البيانيين.

- مشاركة ابن جلول في لجنة إصلاحات 7 مارس 1944:

تمكّن الجنرال ديغول (Charles de Gaule) من زيارة قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 برفقة الحاكم العام، وألقى رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N.) خطابا في ساحة لابراش (La Brêche).[2] وممّا تضمّنه نص الخطاب منح عشرات الآلاف من المسلمين حقوقا كاملة بعد حصولهم على المواطنة دون التخلي عن الأحوال الشخصية. وقد أشار الجنرال ديغول(Charles de Gaule) في مذكراته إلى مدى تفاعل ابن جلول مع خطابه الذي ألقاه في قسنطينة:« كنت أرى أمامي بالقرب من المنصّة الدكتور ابن جلول، وعددا كبيرا من المسلمين يبكون من شدّة الفرحة».[3] من الواضح أنّ رئيس اللّجنة الفرنسية للتحرير الوطني كان ينوي القضاء نهائيا على حركة البيانيين الجزائريين، فبعد يومين من خطابه أصدر مرسوما يوم 14 ديسمبر 1943 ينصّ على تعيين لجنة للتكفل بإعداد برنامج إصلاحي في المجال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لصالح المسلمين، ورحّب نواب المسلمين في عمالة قسنطينة بهذا الإجراء الجديد.[4] وفعلا تشكلت هذه اللجنة المختلطة التي ضمّت 4 فرنسيين من الموظفين السامين، و8 مواطنين فرنسيين غير مسلمين، و6 مسلمين مثّلهم شيخ العرب، سي بوعزيز بن قانة، الدكتور ابن جلول، عضو في المجلس الاستشاري

---

[1]. A.W.O, Note C.I.E, N° 729, boite N° 4477, 30 Novembre 1943.
[2]. Claude Martin, Histoire de L'Algérie, op.cit, p.326.
[3]. Charles de Gaule, Mémoires de Guerre, introduction par Jean-Louis Crémieux, édition Gallimard, Paris 2000, p.447.
[4]. A.W.O, Note C.I.E, N° 757-759, op.cit, 18 Décembre 1943.

المؤقت، ومستشار عام، ومفوض مالي، الدكتور تامزالي، رئيس قسم القبائل للمفوضيات المالية، ومستشار عام، السيد فوضيل، مفوض مالي، الشيخ الطيب العقبي، جمعية العلماء، والقاضي عبد القادر، رئيس جمعية الفلاحين.[1]

أجرت هذه اللجنة اجتماعها الأوّل يوم 21 ديسمبر، وترأس الجلسة الأمين العام للحكومة جانون (Ganon)، بينما ألحّ الدكتور ابن جلول خلال مداخلاته على ضرورة الاستفادة من الجنسية الفرنسية، وحق المواطنة لجميع الجزائريين، وذكر أنّ حماسته ما هي إلا ترجمة لآمال المسلمين الذين ينتظرون بكل شرف هذه المواطنة.[2] كما عاتب السلطة على المدّة المخصصة لاجتماعات اللجنة، واعتبر أنّ شهرا غير كاف لحل 12 مسألة، واقترح تمديد الآجال لمعالجة القضايا السياسية قبل القضايا الأخرى.[3] لقد تعمّدت الإدارة بعد الجلسة الأولى استدعاء شخصيات أخرى لحضور جلسات اللجنة المكلفة بالإصلاحات لتحوير النقاش الدائر، وتهرّبا من مطالب المسلمين المشروعة، فحضر من نواب المفوضيات المالية فور(Gration Faure)، وأبرو (Abro)، وإلوزيراي (Fayet Ilozeray)، والنائب البرلماني سردا (Serda)، ووالي قسنطينة بريلييه (Perillier)، ووالي الجزائر العاصمة مسكاتيلي (Muscatelli)، ووالي وهران باتستيني (Battistini).[4]

وتكملة لهذا التعيين وزّعت الإدارة على أعضاء اللجنة محاور أساسية لدراستها، وكلّفت المشاركين بإعداد تقارير مفصلة. شارك الدكتور ابن جلول ضمن اللجنة المكلفة بإعداد تقرير حول سبل تطوير الصناعة التقليدية الممارسة في الريف والحضر، وكيفية ترقية سكن المسلمين فيهما. اعتبر ابن جلول في الجلسة الثانية التي جرت يوم 23 ديسمبر أنّ مطالب البيان الجزائري تدعو إلى إقامة وطنية جزائرية محليّة دون الفرنسيين. ووجّه

---

[1]. Gouvernement Général de L'Algérie, Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques-sociales & économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie, exemplaire N°135, Tome I, Alger 1944, p.6. & Mahfoud Kaddache, op.cit, p.653.

[2]. A.W.O, Dossier Réformes Musulmans, boite N° 4062, mardi 21 Décembre 1943.

[3]. Gouvernement Général de L'Algérie, Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques- sociales & économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie, op.cit, p.25.

[4]. Ibid.

انتقادات لفرحات عباس بصفته ممثلا لدعاة الاستقلال، وانتقد أيضا الأصوات الرافضة للمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، والتي تسعى إلى إدخال اليأس في صفوف المسلمين.[1]

وتجدر الإشارة أنّ ابن جلول وجّه أسئلة شفوية خلال تدخلات المشاركين، فقاطع البعض من دعاة الادماج، وعاتب آخرين مثل النائب القبائلي صالحي أمقران الذي رفض منح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين. وفي الجلسة نفسها نبّه ابن جلول السلطة الاستعمارية على اعتمادها على النخبة الجزائرية إلّا في مناسبات الانتخابات، وأنّها مسؤولة على سياسة التمييز الموجودة في البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات، لأنّ وجود قدماء المحاربين الفرنسيين، والمثقفين، وأصحاب الشهادات، وأرباب العمل يكاد يقتصر على البلديات الكاملة الصلاحيات دون البلديات المختلطة، وهذا ما لا يسمح بالتطوّر حسب اعتقاده لانتشار الأمية في صفوف النواب. وبدهاء طمأن المشاركين بعدم التخوّف من تمثيل كامل للجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة، لأنّ عدد الجزائريين قليل مقارنة بأربعين مليون فرنسي موجود في المتروبول، فتمثيلهم يبقى دائما نسبيا. وفي نفس السياق خصّ ابن جلول مسائل الصحّة العمومية بعدّة اقتراحات، إذ طلب من الإدارة مضاعفة عدد التقنيين المساعدين العاملين فيها من 110 مساعد مسلم إلى ألف، لتغطية احتياجات جميع المناطق، وكشف عن الظروف الصعبة التي يعمل فيها أطباء المستعمرة في الميدان، ونصح بضرورة تكثيف الطب الوقائي، بكونه أحسن من العلاج. ولتحسين القطاع ككل اقترح زيادة ميزانيته، وانجاز مخابر للبحث، ومضاعفة عدد المناصب. أمّا في مجال السكن العمومي قدّم الدكتور ابن جلول مشروعا لانجاز ما يسمى بالقربي المحسن الذي يحتوي على جميع المرافق حتى يتمكن كل جزائري من الحصول على سكن أمام غلاء أسعار مواد البناء.[2]

لقد أدرك ابن جلول أنّ لجنة الإصلاحات ستفشل كما فشل برنامج فيوليت من قبل، لهذا حذّر المشاركين من خطر التصويت ضدّ المواطنة، وإن دوّن قرار الرفض ووثّق،

---

[1]. Gouvernement Général de L'Algérie, Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques-sociales & économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie, op.cit, p.123.
[2]. Ibid, p.337.

سيكون من الرافضين والمنسحبين.[1] لقد تقرّر في شهر جانفي 1944 أن تجتمع لجنة الإصلاحات 3 مرّات في الأسبوع لاستدراك التأخر، واستمرت الجلسات مدّة 3 أشهر تقريبا وتميّزت بمداخلات قيّمة للنواب المسلمين.[2] وفي نهاية المطاف أصدرت الحكومة مرسوما إصلاحيا يوم 7 مارس 1944، فتفاجأ نواب فدرالية المسلمين لعمالة الشرق لمضمونه كونه يشبه مشروع بلوم–فيوليت الذي أتعب الناس سنة 1936 بدون تجسيد. ولو تمعنى في نصّ المرسوم لوجدناه شكليا، ويعيد البلد إلى زمن المؤتمر الإسلامي ومطالبه الاندماجية، إذ جعل تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية ينتقل إلى خمسين بعدما كان الثلث، ووسّع القسم الانتخابي الخاص بالمسلمين بمشاركة كل الجزائريين البالغين 21 سنة على الأقل، ومنح حق التوظيف للمسلمين في المناصب المدنية والعسكرية. لكن التطور السياسي للجزائر دفع بعض النواب إلى رفض علانية هذا المرسوم، إذ اعتبر فرحات عباس، وعبد القادر سايح أنّ الزمن قد تجاوزه، ومع أتباعهم وزّعوا منشورات احتجاجية، وأسّسوا يوم 14 مارس 1944 حزب أحباب البيان والحريّة.[3]

أمّا الدكتور ابن جلول ونواب فدراليته، فقد أعلنوا عن استيائهم، وانتقدوا المرسوم الذي لم يشمل جميع المسلمين حسب ما اقترحوه في تدخلاتهم خلال مداولات اللجنة الإصلاحية، وقدّموا الشكر للجنة التحرير الوطني لاتخاذها مبادرة الإصلاحات رغم موقفهم منها. لقد ضيّع الدكتور ابن جلول بسبب فشل الإصلاحات مكانته السياسية، ونال منه القلق بسبب تخوفه من المستقبل بعد تراجع شعبيته.[4] مهما قيل عن الإصلاحات، فإنّ الخاسر الأكبر هو ابن جلول الذي انتقد بسبب سياسته ومواقفه من البيان، وتعرّض إلى التهديد من قبل بعض مناضلي حزب الشعب السرّي، واعتبر الدكتور ابن جلول وأتباعه نوابا متعاونين مع الإستعمار. وقد نفذت التهديدات فعلا، إذ نجا الدكتور ابن جلول من محاولة اغتيال ليلة 8

[1]. Gouvernement Général de L'Algérie, Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques-sociales et économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie, op. cit, p.158.
[2]. Ibid.
[3]. Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN (1954-1962), Casbah édition, Alger 2003, p.63.
[4]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.684.

مارس بعد يوم واحد من إصدار المرسوم الإصلاحي، إذ تعرّض إلى طلقات نارية من قبل مجهول كادت أن تصيبيه.[1]

حاول ابن جلول بعد هذه المحاولة الفاشلة التقليل من نشاطاته السياسية، ومنع نواب الفدرالية من الالتحاق بحركة فرحات عباس. ونظّم يوم 12 أفريل اجتماعا للنواب المسلمين ضمّ المستشارين العامين للبلديات، والمفوّضين الماليين لدعم حركة الاحتجاج حول مرسوم الإصلاحات، إلاّ أنّ الإدارة رفضت الترخيص للاجتماع، ومنعته وصديقه لخضاري من تنظيم اجتماعا آخر في قصر كارنو (Carnot) بالعاصمة أين كانت تجرى جلسات المفوضيات المالية.[2] بعد هذا الإجراء قاطع الدكتور ابن جلول الإدارة، واقتنع أنّ السلطة غير صادقة في تنفيذ قراراتها، فهي لا تملك القدرة على تطبيق المرسوم حتى بنقائصه. كما وجد رئيس فدرالية النواب المسلمين نفسه بعيدا عن قرار التأثير بحلول شهر ماي، وأصبح عاجزا على مواجهة خصومه أمثال فرحات عباس وأتباعه من حزب الشعب الذين انطووا في صفوف حزب أحباب البيان والحرية.

مهما وقع حاول ابن جلول من جديد توحيد العمل السياسي بين المسلمين، فوجّه الدعوة إلى فرحات عباس، ومصالي الحاج من أجل اللقاء، إلا أنّهما رفضا تلبية النداء، فتقرب الدكتور من الإدارة حفاظا على منزلته السياسية. وقد عرفت البلاد في هذه الفترة عدّة تغييرات على المستوى السياسي، كنقل مقر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني إلى باريس، وذهاب الجنرال كاترو(Catroux) إلى لبنـــان، وتولي شتنيو (Yves Chataigneau) شؤون الحكومة العامة. وبمناسبة انعقاد جلسات المجلس الاستشاري المؤقت•، لم يحضر إلا نائبا مسلما، وهو الدكتور ابن جلول الذي ألزم فرحات عباس الابتعاد عنه منذ أن اتّخذ

---

1. Mahfoud Kaddache, op.cit, p.684. & A.W.O, Comité Française de Libération National, Commissariat d'état aux affaires Musulmanes, boite N° 2620, Alger le 21 Mars 1944.

2. L. Boyer Banse, Français de France, Français d'Algérie, La maison des Livres, Alger 1946, p. 26.

•. أسس هذا المجلس سنة 1943، وكانت الاجتماعات تعقد في الجزائر لضرورة الحرب، وبعد تحرير فرنسا من النازية أصبحت الاجتماعات تعقد في باريس، وكان ابن جلول عضوا فيها ما بين:1943-1945، وتميّزت مداخلاته بإلقاء الخطب، وكتابة التقارير. المرجع: أرشيف ابن جلول، المجلس الجمهوري، الجمهورية الفرنسية، أرشيف مجلس الشيوخ.

وضعيته الجديدة، بينما كان حضور الأوربيين ملحوظا.[1] أمّا علاقة نواب المسلمين بالنواب الأوربيين فقد تميّزت بالفتور، ففي إحدى جلسات المفوضين الماليين رفض فرحات عباس التصويت على الميزانية، فغضب منه نواب الاستعمار، ووصفوا المفوضين المسلمين بالخونة، وتحمل ابن جلول على وجه الخصوص انتقاداتهم أكثر من غيره، ووصفوه بناكر اليمين، لأنّه وقف خلال إجراء عملية التصويت مع فرحات عباس وأتباعه.[2]

لم يكن موقف ابن جلول موقفا جديدا، لأنّه تعوّد على مساندة النواب المسلمين، وكان يدعّم أيّ قرار يتخذونه داخل المجالس المنتخبة لمواجهة اللوبي الكولونيالي المنظّم. كانت له مواقف جريئة في عدّة مناسبات، لكنّه حافظ على نهج فدرالية المنتخبين المسلمين، ودافع عن القيّم نفسها التي آمن بها حتى وإن كانت مرفوضة من قبل منافسيه ومعارضيه. لقد تأسّف في شهر أبريل 1944 عن اليوم الذي انضمّ فيه إلى جماعة البيان الجزائري بمناسبة انعقاد الجمعية الولائية للمنتخبين، كما عاتب الشعب الجزائري على عدم مواكبة سياسته، وانسياقه وراء السياسة الراديكالية المطالبة بالاستقلال.[3] لقد تأثّر ابن جلول بالمناخ السياسي الجديد الذي تسبّب في نفور مقربيه، بالإضافة إلى تراجع السكان عن مساندته في وقت تميّزت العلاقات بين مختلف التشكيلات للحركة الوطنية بالنزاع، فكانت كل جهة ترى نفسها وكأنّها ماسكة للحقيقة مع أنّها كانت كلها تنادي بمكافحة الاستعمار الفرنسي.[4]

لقد باءت كل محاولات ابن جلول للتقرب من مناضلي حزب الشعب الجزائري بالفشل، إمّا بمنعه من الكلام كما حدث يوم 19 نوفمبر 1944 في باريس لما أراد مشاركتهم اجتماعهم، أو بعدم الردّ على نداءاته كما أشير إليه سابقا. عاد ابن جلول إلى سياسته القديمة بعد أن لاحظ تمسك كل طرف بسياسته، ففضل العمل مع الإدارة بعيدا عن الأحزاب الجزائرية، وفي هذه الظروف الاستثنائية أصبح من الصعب التفريق بين جناح الإدارة،

---

[1]. Amar Naroum, Ferhat Abbas Ou Les Chemins de la Souveraineté, p.106.

[2]. الأمين شريط، المرجع السابق، ص.68.

[3]. Guy Pervillé, Les Étudiants Algériens à L'Université Française (1880-1962), Préface de Charles-Robert Agéron, Paris 1984, p.219.

[4]. Claude Collot, op.cit, p.123.

ونواب فدرالية عمالة قسنطينة، حيث اختفى أيّ تمييز بين "بني–وي–وي" الجهلة من العائلات الكبرى المسلمة، وقدماء الشباب الجزائري أتباع ابن جلول، ونارون، وعدد كبير من النواب والمترشحين.[1] إنّ اختيار ابن جلول وجهته الجديدة بدأت إثر التقارب الذي تمّ بين حزب فرحات عباس وحزب مصالي الحاج، والذي كلل بتأسيس حزب أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1944، لهذا السبب فكّر الدكتور ابن جلول في اعتزال السياسة، وترك أمورها لغيره بعدما تجاوز سن الخمسين. لقد أحسّ أنّ التغيّرات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية غير مساعدة على تطبيق إصلاحات جادّة لصالح المسلمين.

[1]. Guy Pervillé, Les Étudiants Algériens à L'Université Française (1880-1962), op.cit, p.123.

الفصل الرابع

ابن جلول نائبا

للجزائريين في البرلمان

(1955-1945)

المبحث الأول : ابن جلول والنشاط البرلماني (1945-1955).

- دفاع ابن جلول عن الجزائريين المتضرّرين من حوادث ماي 1945:

تفاقم الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر بعد فشل إصلاحات 1944، وأصبح الفتور يميّز حياة الجزائريين اليومية بسبب انتشار الفقر بينهم، وتردّي علاقتهم بالإدارة الإستعمارية. ونتيجة الوضع السيء وانعكاساته، ساد القلق الأوساط الأوروبية، وأحسّ الجميع بالخوف من المستقبل، وكيف يكون الردّ الشعبي بعد النكسات السياسية. وأحسّ بالشعور نفسه المستشارون المسلمون لبلديات عمالة قسنطينة الذين طلبوا يوم 24 أبريل 1945 من والي العمالة كربونال (Carbonal) اتخاذ إجراءات لتجنب حوادث لا يمكن إيقافها، وحتى لا تتكرّر أحداث أوت 1934 داخل العمالة.[1] إلاّ أنّ الإدارة تركت الأمور تتعقّ، وتواطأت مع جناح النائب الراديكالي أبو (Abbo) زعيم رؤساء البلديات في الجزائر، ووقفت إلى جانب المعمّرين ضدّ أيّ مبادرة لتطبيق إصلاحات 7 مارس 1944، ولم يكتف المتطرفون بهذا، بل أعدّوا العدّة استعدادا لمواجهة اضطرابات متوقعة من جانب المسلمين.

بدأت فعلا بوادر الانفجار، وكانت استعدادات الأوربيين لها يوميّة، وقد أعربت تصريحات نوابهم في مجالس قسنطينة عن نواياهم باستفزاز المسلمين داخل المجالس المحلية.[2] ولم يمر الإحتفال باليوم العالمي للشغل سلاما على الجزائريين، فبعد أيّام قليلة وبالضبط في 8 ماي 1945 إرتكب الإستعمار أبشع مجزرة في تاريخ الجزائر والبشرية استهدفت العزّل من المسلمين الجزائريين في القرى والمداشر. كانت بداية المجزرة من سطيف، ثمّ شملت مدن وقرى عمالة الشرق الجزائري من أجل تجسيد المشروع الإستيطاني، وتأمين بقاء الاستعمار في الجزائر عشرية كاملة بمشاركة الجميع من جيش، ومرتزقة، ومعمّرين متطرفين.

---

[1]. Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.697.
[2]. Charles-Henri Favrod, op.cit, p.75. & Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.153.

كان ابن جلول متواجدا في الجزائر العاصمة بصفته ممثلا للمسلمين في المجلس الوطني الاستشاري المؤقت (المفوضيات المالية سابقا)، والذي عيّن فيه قبل المأساة ما بين 1943-1945. وكأوّل ردّ فعل منه أراد التحرّك من منبره لتهدئة العقول، لهذا استأذن مع عدد من النواب المسلمين للذهاب إلى ولاية قسنطينة لتقصي حقيقة ماحدث في العمالة، لكن طلبهم رفض من قبل الإدارة دون أن تقدّم مبررات على تصرّفها.[1] لقد بيّنت السلطة فعلا نيتها في عزل الشعب الجزائري عن ممثليه، وتقزيم دور المجلس الوطني الاستشاري المؤقت، الذي أصبح مجرّد ديكورا سياسيا ليست له الشرعيّة بحكم تعيين الإدارة لنوابه دون إجراء انتخابات.

لقد وجد ابن جلول داخل جلسات المجلس الوطني قيودا منعته من اتخاذ موقف حازم من الاستعمار، لكنّه أحسّ بوطنيّته وانتمائه إلى شعب انتهكت حرّياته، وارتكبت في حقه مجازر غير مبرّرة، وبجرأته المعهودة تدخل أمام نواب المجلس، واعتبر أنّ حوادث 8 ماي بولغ فيها كثيرا، لأنّ المتسببين الحقيقيين هم معمّرون، وموظّفون، وعملهم هذا مجرد مؤامرة رجعية لإحباط قرار السابع مارس.[2] لم يقدّم ابن جلول أيّ عمل يستفزّ به الإدارة هذه المرّة، حيث لم يقدم استقالته، واكتفى بمراسلة السلطة وتنبيهها بخطورة الوضع السياسي، وتدهور المستوى المعيشي للمسلمين. لقد جاء الرد سريعا على رسائله لمّا أصدر وزير الداخلية أندريان تكسيي(Andrien Texier) قرارا لتموين الجزائر بما تحتاج، وأخبر ابن جلول بهذا القرار يوم 17 ماي، وبعد مدّة قصيرة من اتخاذ قرارها، تمكنت السلطة الفرنسية من تحريك البواخر تجاه الجزائر محمّلة بالمواد الغذائية والملابس بشكل استعجالي لم تعهده البلاد سابقا.[3] كان تصرّف السلطة هذه المرّة إيجابيا نظرا للسرعة التي استغرقها التموين، لكنّ قصدها من وراء الإجراء، هو تمويه الجرائم المرتكبة في حقّ الشعب الجزائري، والتستّر على الحقائق لتغليط الرأي العام الدولي.

---

[1]. Mahfoud Kaddache, op.cit, p.721.

[2]. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (1936-1945)، المرجع السابق، ج 2، ص.341.

[3]. La Dépêche Algérienne, 28 Mai 1945.

مثّل ابن جلول الشعب الجزائري في المجلس التأسيسي المؤقت، وحضر اجتماعاته بانتظام لمّا كان المقرّ في الجزائر ولما حوّل بعد تحرير فرنسا إلى باريس. لقد تمسّك رئيس فدرالية النواب طيلة عهدته النيابية بالطرح الاندماجي، وألّح خلال الجلسات على ضرورة العمل مع المجتمع الفرنسي لتحسين ظروف الجزائريين داخل الأسرة الفرنسية. لقد ظنّ في البداية أنّ بإمكان هذا المجلس أن يعوّضه ما خسره جراء ما أصاب فدرالية النواب، ويستطيع إضافة قوانين جديدة لصالح البلاد. وأهم ما ميّز عهدته البرلمانية داخل المجلس التأسيسي، هو مباركته لإصلاحات السابع مارس 1944، ولسياسة ديغول رغم عدم اقتناعه بهما كما أشير إليه سابقا، وفي تدخلاته خلال الجلسات عارض المنادين بالدولة الجزائرية، ودافع عن الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين، وعن الجزائريين الموجودين تحت الإقامة الجبرية خاصّة زعيم حزب الشعب مصالي الحاج.

رغم التحوّلات السياسية العالمية، وتطلعات الشعوب المستعمرة إلى الحريّة، بقي ابن جلول وفيّا لوحدة ممكنة بين الجزائريين والفرنسيين، ولتحقيق هذه الغاية اقترح زيادة عدد النواب المسلمين في المجالس المحليّة، ومنحهم فرصة التمثيل في المجالس البرلمانية، فمن غير المعقول أن يمثّل ابن جلول شعبا كاملا داخل المجلس التأسيسي المؤقت، بينما يمثّل خمسة نواب أوربيين عدد قليل من المعمّرين، لهذا طلب من الحكومة زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجلس العام حسب عدد السكان.[1] وكل ما أتيحت له الفرصة في جلسات أخرى إلاّ وقدّم اقتراحاته مثّل اهتمامه بالمجنّدين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، وفضح سياسة التمييز الموجود بين المسلمين والفرنسيين في الوسائل الموضوعة بين أيديهم، ومشاكل استفادة العمال الجزائريين من العلاوات، ووضعية عائلات المجندين، وعدم ترقية الضباط الجزائريين إلى رتبة عقيد رغم كفاءتهم. وعاتب رئيس لجنة الدفاع الوطني بيير فيون (Pierre Vion) على الحصّة الغذائية القليلة الممنوحة للمجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، بينما كانت وجبات المجنّدين الفرنسيين أكثر بكثير. وفي الموضوع

[1]. J.O.R.F, A.C.P, 2éme séance, Annexe 390, 23 Mars 1945, p.467.

نفسه طالب بضرورة استفادة المجندين الجزائريين من العطل لكونهم غادروا الجزائر منذ جانفي 1943 وهذا ما يسبب الإرهاق.[1]

وفي جلسة يوم 27 مارس 1945 انتقد ابن جلول السياسة الاقتصادية للبلاد، ووصفها بالكارثية نتيجة انتشار المجاعة والبطالة، وطرق توزيع المؤن، إذ استفادت العائلة الجزائريّة بأربعة كيلوغرامات من الحبوب الصلبة خلال شهر كامل داخل المدن، بينما كانت حصّة العائلات الريفية أقل بكثير، وإن وزعت لا توزّع بانتظام. وقد أرجع ابن جلول أسباب ضعف التموين إلى ضعف المواصلات بين المتروبول والجزائر، ولحل هذا المشكل طلب يد المساعدة من الحلفاء لتلبية نداء الجزائريين حتى يتمّ إنقاذ الأطفال والمرضى، وهذا بفضل تخصيص سفينتين تجاريتين للتموين من المغرب وتونس.[2] كما طلب من وزير الداخلية عدم الإعتماد على الجهاز الإداري الكولونيالي المريض الذي تمثّله الحكومة العامّة في الجزائر، لأنّ مكاتبها مملوءة بالغبار لفقدانها روح المسؤولية، واقترح تعويضها بربط العمالات الجزائرية بالمتروبول، وزيادة عددها لدعم الوحدة بين البلدين، وقد ربط ابن جلول الوضع الاقتصادي بهذا الإجراء في تدخلاته أمام النواب حين قال:«...فعكس طبعي غير الهادئ، سوف لا أقتنع إن لم تتّخذ الحكومة بعد التصويت على جلسات هذا المجلس إجراءات وأشياء كثيرة تجاه شعبي في الجزائر الفرنسية. أرجو منكم إعادة الجزائر إلى فرنسا، وإلى الجمهورية حتىّ نتمكّن معا من مواجهة القرون القادمة والرؤوس مرفوعة».[3]

لقد دافع ابن جلول على الجزائريين وحقوقهم أثناء مداخلات النواب في المجلس الاستشاري ما بين 1945- 1946. وكان إلحاحه كبيرا على ضرورة تقصّي الحقائق حول مجازر 8 ماي 1945، وإرسال لجنة حكومية لتحديد المتورطين فيها. وقد دعّم تدخلاته بحقائق كثيرة عرفتها الأحداث، وطلب من نواب المجلس الاستشاري فتح نقاش حول أحداث ماي، وجعله من الأولويات السياسية، وقدّم عتابا للإدارة لأنّها لم تسمح له بزيارة الأماكن

---

[1]. J.O.R.F, A.C.P, 2éme séance, Annexe 390, op.cit, 30 Mars 1945, p:998-999.
[2]. Ibid, 14 Décembre 1944, p.543.
[3]. Ibid.

التي شهدت المجازر، وحذّرها من وضع البلاد المشحون بالإضرابات. وبعد تردّد وافق المجلس على طلب ابن جلول، وتمّ طبعه وتوزيعه على النواب تحت رقم 450، وأرسل إلى لجنة التنسيق الدائمة لشؤون المسلمين. رغم وجوده وحيدا تمكّن ابن جلول من تقديم شهادته في جلسة المجلس المنعقدة يوم 18 جويلية 1945 بعد أن زار بعض المناطق السّاخنة في الجزائر التي عاشت مجازر ماي. ففي يوم 29 ماي أي ثلاثة أسابيع بعد بداية الأحداث، رأى كتيبة مغربية في قالمة تدمّر قرية بكاملها، وتدفع أمامها ما يمكن حمله من الغنائم مسافة سبعة كيلومترات عبر الطريق الوطني الرابط بين مدينة قسنطينة وقالمة.[1] وتعليقا على خطورة ما شاهده عاتب في جلسة يوم 19 جوان 1945 لجنة الجنرال تبير(Tubert) المعيّنة لأنّها تحقيقاتها في المجازر لم تكن كاملة، ولم تذكر في تقريرها رأي الجزائريين، وهذا ما جعله يعتبر أنّ مهمتها قد فشلت.

تميّزت تدخلات ابن جلول في معظمها بالكشف عن تجاوزات وجرائم المعمّرين والجيش في عدّة مناطق لم تشر إليها التقارير الفرنسية الرّسمية. فعلى سبيل المثال أشار إلى وجود مخزن للأسلحة الحربية في بيت الرئيس السابق لبلدية حمّونة التابعة لعمالة قسنطينة، حيث استعمل هذا المستودع من قبل المعمّرين خلال الأحداث. واتهّم ابن جلول وزير الداخلية بالتواطؤ مع المجرمين، وبيّن أنّ يوم 8 ماي 1945 حضّر له جيّدا من قبل قتلة محترفين تحت وصاية المافيا التي تحكم الجزائر، فهي التي تمكنت من خلق صراع دائم بين المسلمين والفرنسيين، ورفضت مرارا المساواة مع السكان أصحاب الأرض. وقد وردت في تدخلاته عدّة أسماء لأشهر المناوئين للجزائريين مثل المستوطن ميليو (Milliot)، المدير السابق للشؤون الأهلية، إذ وصفه ابن جلول بالذئب أحيانا، وبالفاشي أحيانا أخرى، لأنّه هو الذي سهّل تنقل مصالي الحاج إلى الجزائر لعرقلة مشروع المؤتمر الإسلامي، وهو الذي كان مع إدارته وراء اغتيال الشيخ كحول للنيل من الشيخ الطيب العقبي وجمعية العلماء المسلمين كما سبق الإشارة إليه. وفي تعرّضه إلى مسيرة يوم 8 ماي 1945 ذكر ابن جلول

[1]. J.O.R.F, A.C.P, 18 Juillet 1945, p.1401.

أنّها كانت منظمّة من أجل المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية، والاقتصادية، ومن أجل نيل الحرية، والاحتفال بعيد العمال، وانتصار الحلفاء على دول المحور. لكنّ الجيش الفرنسي حوّل دوره إلى دور آخر، فعوض أن يحمي الأشخاص، قامت مدرّعاته بالدوس على خيّم البدو والرحل العزل، وقصف الأرياف لعدّة أيّام بصفة متواصلة بمساعدة المرتزقة الأوروبيين المسلحين من قبله.

رغم استنكار ابن جلول لما وقع من تجاوزات في حقّ الجزائريين، إلاّ أنّ كلامه بقي عملا معزولا داخل مجلس مشكل في الغالب من نواب فرنسيين. لهذا السبب لم تكلل عهدته البرلمانية بأيّ إصلاحات جديدة في فائدة البلاد. ورغم حجج ابن جلول القاطعة الموضّحة لعدم كفاءة لجنة التحقيق التي ترأسها الجنرال تبير (Tubert)، ووالي عمالة وهران باتسيتيني (Batistini)، لم تفتح السلطات الفرنسية تحقيقا معمّقا، وحتىّ الجرائد الفرنسية امتنعت عن نشر الحقائق، وقامت بالترويج للفتنة، وناصرت العمليات الإجرامية ضدّ العزّل. وقد اعتبر ابن جلول زيارة وزير الداخلية تكسيي (Andrien Tixier) الخاطفة للجزائر غير مجدية، لأنّها تسببت في إحباط معنويات الجزائريين بمقابلته الأوروبيّين فقط.

وفي نفس السياق حمّل ابن جلول شيوخ البلديات مسؤولية ما وقع من مجازر نتيجة تصرفاتهم الحاقدة المملوءة بالضغائن الفاشية، وندّد بجرائم يوم 25 جويلية 1945 المقترفة من قبل الكتيبة السنغالية الخامسة عشرة في سكيكدة إثر عودتها من تونس، فخلال مسيرتها نهبت ممتلكات الجزائريين في غياب السلطة، ولحسن الحظ تدخلت شرطة الحلفاء وإلاّ كانت النتائج وخيمة، لهذا حمّل ابن جلول والي عمالة قسنطينة لستراد كاربونال (Carbonal) المسؤولية الكاملة لمثل هذه التصرفات. وللتخفيف من حدّة التوتر اقترح حلولا مستعجلة لمعالجة الوضع كمنح حقّ المواطنة لكلّ الجزائريين، ومحاكمة المعتقلين الجزائريين من قبل قضاة مستقلين من المتروبول، أوإطلاق سراحهم، وتجريد المعمّرين من كلّ سلاح، كما تمنّى أن تكون أحداث 8 ماي 1945 هي الأخيرة في الجزائر.[1] وخاطب ابن جلول النواب

[1]. J.O.R.F, A.C.P, op.cit, p.1402.

الفرنسيين بشدّة في تقييمه لمأساة 8 ماي ومعاتبته للمتسببين فيها حيث قال:« أنا لا أحاكم فرنسا، لكنّني أحاكم خدّامها السّيئين، فالسيادة بالنسبة لنا شيء، والكولون شيء آخر، ولا يجب الخلط بينهما. لقد قرأت في جريدة (Le Figaro) عنوانا كبيرا جاء فيه "الفشل للاندماج". لقد كافحت من أجل هذا الاندماج مدّة 15 سنة، وهو ما لم يتوجّه تشريع جيل فيري. هل أنا شخص غير مسؤول يتحدّث إليكم».[1]

- دور ابن جلول في المجلس التأسيسي :

حاول ابن جلول بعد أحداث ماي 1945 تأسيس جبهة وطنية مستقلة تتكون من إشتراكيين، وشيوعيين فرنسيين معتدلين، والبعض من النواب المسلمين للدفاع عن الطرح الاندماجي، لكنّ مبادرته فشلت، وأصبح غير قادر على جمع مناصرين لطرحه. لقد اضطرّ النائب الجزائري خلال إقامته في باريس الاحتكاك بالأحزاب الفرنسية من أجل البحث هناك عن دعم افتقده في الجزائر، فاتصل بعدّة شخصيات حزبية داخل البرلمان الفرنسي دون التخلي عن أفكاره القديمة، كما حارب كلّ فكرة تعادي الاندماج، سواء نادت بتأسيس جامعة، أوالحريّة، لأنّه يريد باختصار اندماجا تاما من أجل المساواة في الحقوق والواجبات، وقد صرّح في مجمل مداخلاته.[2] هكذا لم تعد حركة ابن جلول تستقطب مزيدا من النواب الجزائريين، لأنّ أحداث ماي 1945 أجبرت الشعب الجزائري على تغيير أسلوب التعامل مع الاستعمار، كما تجنّد المعمّرون يوم 28 جوان 1945، وأسّسوا جمعية تدافع عن مصالحهم، وتعزّز وجودهم دون التخلي عن الجزائر الفرنسية.[3]

تمكّن بعض دعاة الاندماج من الاستفادة من التمثيل البرلماني كمسلمين بعد إصدار الحاكم العام شتنيو(Yves Chataigneau) مرسوما يوم 17 أوت 1945، وأصبح الدكتور ابن جلول والدكتور لخضاري ممثّلان للجزائريين في هذه الهيئة.[4] وأمام تنامي مطالب

---

[1]. J.O.R.F, A.C.P, op.cit, p.1402.

[2]. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج 2، ص.242.

[3]. L. Boyer Banse, op.cit, p.26.

[4]. Henri Favrod, op.cit, p.77.

الشعب الجزائري بعد تطور الحركة الوطنية، قامت السلطة بإصدار مرسوم يوم 15 سبتمبر لتعويض المفوّضيات المالية بمجلس جزائري متكوّن من نواب جزائريين وفرنسيين. وأمام الفراغ السياسي وفي غياب فرحات عباس والزعماء السياسيين الذين كانوا معتقلين خلال مجازر ماي، قاد ابن جلول فريقا بديلا من أنصاره إلى فرنسا، وحاول أمام المجلس التأسيسي الأوّل دعم سياسة الاندماج الجزئي، لكن محاولته باءت بالفشل الكامل، لأنّ جميع الأطراف رفضت الفكرة، ونقصد الشعب الجزائري، والمعمّرين والمسؤولين الفرنسيين.[1] لقد تعرّض ابن جلول مع بعض الأوفياء للاندماج إلى الانتقاد خلال زيارته لباريس، واعتبر البعض من أضداده أنّ نجاحه في انتخابات 21 أكتوبر 1945 الخاصة بتمثيل الجزائريين المسلمين داخل المجلس التأسيسي الأوّل ناقصا، لأنّ منافسيه الحقيقيين فرحات عباس ومصالي الحاج لم يشاركا بحكم وجودهما تحت الإقامة الجبرية. هكذا لم يبق لابن جلول كثيرا من الأنصار داخل فدرالية المنتخبين المسلمين، ولم يستطع الزعيم جمع شمل بقيّة النواب داخل عمالة قسنطينة بسبب اعتزال البعض منهم السياسة بعد أحداث ماي 1945 مباشرة، أوإلتحاق البعض الآخر بحزب فرحات عباس إ.د.ب.ج(U.D.M.A.) عام 1946.

لقد رأى أضداد ابن جلول أنّ اختيار الإدارة لدعاة الاندماج في الانتخابات كان مقصودا لتفويت فرصة النجاح على حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية، واتهمت بتزوير نظام الانتخابات لصالح جماعة رئيس فدرالية المنتخبين الذين تحصّلوا على 7 مقاعد، بينما تحصّل الجناح الشيوعي للإدارة على مقعدين.[2] هكذا عزل ابن جلول في هذه الفترة وأصبح منبوذا من قبل الجميع، ونال مناصرة مشكوكة في هذه الانتخابات، فما كانت ترمي إليه الإدارة هو تحقيق مشاركة نسبية للشيوعيين في الجزائر رغم الرداءة الموجودة في تعدادهم.[3] وقد أثبتت الإدارة أنّها لم تكن يوما مستعدّة للعمل مع ابن جلول وفدراليته، حتّى أنّ فوزهم لم يقنع نواب المعمّرين الذين طالبوا السلطة بمنع التمثيل الجزائري أصلا،

---

[1]. Ferhat Abbas, op.cit, p.160.
[2]. Ahmed Hannache, op.cit, p.74. & Jean Ganiage, op.cit, p.523.
[3]. Paul-Emil Sarrasin, op.cit, p.110.

وألحّوا على الحكومة الفرنسيّة يوم 5 أكتوبر 1945 كي تطبق الصّرامة بوضع حدّ للتسامح، فحسب رأيهم هو الذي سيقضي على السّيادة الفرنسية، كما طالبوا على إبقاء القسم الإنتخابي الذي يفرّق بين الجزائريين والمعمّرين.[1]

بعد التحاق ابن جلول بالمجلس التأسيسي الأوّل، أعدّ برنامجا طالب فيه بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، وتمكّن النائب الجزائري من عرضه على نواب المجلس لمناقشته رغم الصعوبات التي عارضته. وفي الأخير رفض النواب من الجناح الشيوعي التصويت عليه. وهكذا فوّت المعمّرون الفرصة على الشعب الجزائري لأداء واجبه الانتخابي في القسم نفسه مع الأوروبيين. رغم الفشل واصل ابن جلول ونواب فدراليته دفاعا على المظلومين من أجل تطبيق يوم 9 مارس 1946 لائحة العفو الشامل، وبعد جلسات ساخنة تمّ التصويت عليها، ممّا سمح بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين منذ ماي 1945.

لم يجد ابن جلول ضالته داخل المجلس التأسيسي الأوّل، وتبخّرت أحلامه في رؤية مشروعه يتجسّد. وتعبيرا عن إستيائه قاطع انتخابات 13 مارس 1946 الخاصّة بتعيين ممثلين عن الأطباء المسلمين داخل المجلس الاستشاري للعمالة.[2] ولم يقدم قائمة المترشحين من فدراليته في انتخابات 2 جوان 1946 لتعيين أعضاء المجلس التأسيسي الثاني. أراد ابن جلول من وراء هذه المقاطعة إثبات لخصومه السياسيين أنّ العمل داخل هذا المجلس لا يجدي نفعا، وفسح الطريق أمامهم، وذهب أبعد من ذلك، حيث دعّم مرشحي حزب فرحات عباس الذين تحصّلوا على 72% من الأصوات المعبّر عنها، فنالوا 11 مقعدا من أصل 13، بينما تحصل الإشتراكيون على مقعدين فقط.[3]

تذوّق نواب حزب فرحات عباس الفشل نفسه بعد تجربة داخل المجلس التأسيسي الثاني، وعانوا من الفتور السياسي الذي اشتكى منه ابن جلول وأتباعه، فلم يحققوا أدنى المطالب، فتأجّل استقلال الجزائر، وتبخّرت أحلامهم في تشكيل حكومة جزائرية تابعة فدراليا

---

[1]. L.Boyer Banse, op.cit, p:29-30.

[2]. A.W.C, Police des Renseignements Généraux, district de Constantine, N° 2391, 1 Avril 1946.

[3]. Robert Aron, Les Origines de la Guerre d'Algérie, op.cit, p.25. & Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.162.

لفرنسا كما جاء في المشروع الذي عرضوه في شهر أوت 1946 على مكتب المجلس التأسيسي. لقد أثبت ابن جلول بانسحابه المقصود أنّ الإدارة لن تتراجع في سياستها العنصرية، وبقراره أسكت أصوات أنداده الذين اتهموه بالاستفادة من حوادث ماي كما سبق الإشارة إليه. وقبل انتهاء عهدته بالمجلس التأسيسي الأوّل تمكّن من مخاطبة المتزمّتين من النواب المعمّرين بلهجة قويّة، معترفا بسلطانهم، وانتهاجهم سياسة مسدودة مآلها رهن الشعب في دائرة المخاطر واللامساواة.[1] لقد حقق المعمّرون انتصارا كبيرا بتصويت المجلس التأسيسي الثاني يوم 5 أكتوبر 1946 على قانون يضمن بقاء القسمين الانتخابيين على حاله، ومنح القانون نفسه حق التمثيل البرلماني للمنتخبين الجزائريين (30 ممثلا)، وحق التمثيل في مجلس الشيوخ (14 ممثلا). مهما أتى هذا القانون من محفّزات، فإنّه جاء متأخّرا ولم يخدم الجزائريين كون أنّ المعمّرين لهم نصف المقاعد، وهم مجرد أقلية داخل المجتمع الجزائري.

في هذا الجوّ المتميّز بالفتور السياسي، استغل ابن جلول فشل أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري داخل المجلس التأسيسي، وقدّم نداءا لكافة الاتجاهات السياسية الجزائرية طالبا منها التعقل، والتمسك بوحدة الكلمة من أجل العمل سويا لانجاح سياسة الوفاق الفرنكو- إسلامي.[2] ومرّة أخرى لم يجد ابن جلول من يسمعه نتيجة الاختلافات الكبيرة في صفوف الحركة الوطنية من جهة، وطغيان العمل الفردي داخل الأحزاب من جهة أخرى.

وبمناسبة إجراء انتخابات 10 نوفمبر 1946 التشريعية لتعيين نواب المجلس الوطني، قرّر(مصالي الحاج) زعيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة فيها بعد موافقة السلطة الاستعمارية، ولتفويت الفرصة عليه وعلى أنصاره قامت الإدارة باستدعاء بعض البرجوازيّين، والمنتخبين الجزائريين التي ألفت استغلالهم لخلط الأوراق، وقطع الطريق أمام المرشحين من حزبه. وفي السياق نفسه مارست الإدارة ضغوطات على ابن جلول لكي يتراجع عن موقفه لما قرّر الامتناع عن المشاركة في هذه الانتخابات لكي يترك

[1]. La Voix Indigène, N° 654, Lundi 13 Mai 1946.
[2]. Ibid, N° 671, Vendredi 06 Décembre 1946.

الفرصة لقائمة حزب مصالي، لكنّه لم يمنع مشاركة مرشحين من فدراليته. كانت الإدارة قد خططت لمنح مقاطعة الدائرة الانتخابية لشمال قسنطينة لابن جلول ولخضاري قبل إجراء الانتخابات، وبرفض الأوّل وتمسّكه بقراره، واجهت الإدارة عدّة صعوبات، ولم تنفع ضغوطات الوالي لما هدّد ابن جلول بالقضاء على مستقبله السياسي.[1] لقد جاء قرار ابن جلول بعد قناعة ذاتية بعدم جدوى هذا المجلس، فبفضل تجربته البرلمانية القصيرة أدرك أنّ من حقّ الجزائريين أن يطالبوا بإنشاء مجلس جزائري أوسع من المجلس الوطني.

- تجربة ابن جلول في مجلس الشيوخ الفرنسي:

لم يفوّت ابن جلول فرصة إجراء انتخابات ديسمبر 1946 لتعيين ممثّلين للجزائريين في مجلس الشيوخ الفرنسي، إذ شارك فيها عن قناعة من أجل الدّفاع عن أفكاره، ولاكتساب تجربة جديدة كسياسي جزائري همّه الوحيد تحقيق مساواة حقيقية بين الجزائريين والفرنسيين. لقد حقق ابن جلول أمنيته بعد الفوز بمقعد من بين 7 مقاعد المخصّصة للجزائريين المسلمين، لكنّ فوزه هذا لم يقنع أنداده، واعتبروه مجرد هديّة قدّمتها الإدارة له للتقليل من شأن حركة فرحات عباس الصاعدة والتي نالت 4 مقاعد. كانت عهدة ابن جلول في مجلس الشيوخ رغم قصر مدّتها (ديسمبر 1946- نوفمبر 1948) حافلة بتدخلاته، وكانت قناعته كبيرة للعمل مع نواب الاستعمار من منبر سامي.[2] هكذا إذن ابتعد ابن جلول عن قسنطينة، وعن فدرالية النواب المسلمين التي ترأسها، فقضى بطريقة غير إرادية على مشواره السياسي في الجزائر، فبعد تجربة طويلة من النضال ابتعدت عنه الإدراة، وخسر الشعب الجزائري الذي التفّ حول أفكاره في بداية مشواره السياسي. وفي غيابه ضعفت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، حتّى أنّ مشاركة النواب المسلمين في الانتخابات اقتصرت على قوائم الأحرار، بينما هو في باريس يبحث عن حلّ سياسي لمعاناة الشعب الجزائري.

[1]. Mahfoud Kaddache, op.cit, p.758.
[2]. Archives de Bendjelloul, Archives du SENAT, République Française, Conseil de la République, op.cit.

من منبره بمجلس الشيوخ الجمهورية طالب ابن جلول الحكومة الفرنسية تعيين شخصيين من سكان المستعمرات الفرنسية، ومنحهما حقيبتين وزاريتين للدولة لتسهيل ربط المتروبول بالمستعمرة. كان طموح المستشار الوطني كبيراً رغم غرابة ما طالب به كي يصبح وزيرا وممثلا لإفريقيا الشمالية. وقد عمل ابن جلول ما بوسعه حتىّ تجسّد الفكرة، ودعا رئيس الحكومة رماديي (Remadier) إلى تقبلها بعد إلحاح كبير منه. وراسل في الموضوع نفسه عدّة مسؤولين في السلطة الفرنسية، وطلب منهم تطبيق الفكرة لأنّ جميع شعوب فرنسا ما وراء البحر ترحب بمبادرته.[1]

وفي إحدى زياراته لمسقط رأسه، حضر يوم 23 فبراير1947 صدفة اجتماعا انتخابيا نظّمته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بقسنطينة، وتمكن من أخذ الكلمة، وقدّم انتقادات لفرحات عباس، واستثنى حركة مصالي ومناضليه. وبسرعة جاء رد حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جريدة (L'Égalité)، ووصفت انتقاداته بالخدمة التي ما انفك يقدّمها للسلطة، وأنّ تحالفه مع حزب الشعب والإدارة ضدّ حزب البيان، ما هو إلّا لعبة داجنة يقوم بها الإستعمار.[2] وفي أعقاب الخلافات بين أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية صوّت البرلمان الفرنسي يوم 27 أوت 1947 على دستور الجزائر رغم مناورات الكولون ونوابهم لعرقلة عملية التصويت، وأصبح يعرف فيما بعد بقانون 20 سبتمبر1947، وتمّ تدعيمه بقانون آخر يوم 21 فبراير 1948 حتىّ تنظم عملية الانتخابات، وصارا معا نصّان أساسيان لتشريعات الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية.[3] لقد كرّس الدستور الجديد سياسة الاندماج، واعتبر جميع الجزائريين فرنسيين، لكنّه تجاهل المسلمين لمّا تركهم ينتخبون في القسم الثاني، بالإضافة إلى هذا التناقض لم يطبّق محتواه، وانتهكت بنوده بإصرار المعمّرين على إلغائه، وبقيت الحقوق السياسية للجزائريين معلقة، ولم يحدث أن تغيّرت حياتهم الاجتماعية رغم تضحياتهم من أجل فرنسا أيّام الحرب.

---

[1]. La Voix Libre, N° 01, Mercredi 12 Février 1947.

[2]. L'Égalité, N° 67, 2 Mars 1947.

[3]. Tayeb Chentouf, L'Assemblée Algérienne (1947-1956), Thèse pour le doctorat de 3ème cycle de lettre, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Paris, sans date.

لقد نصّ دستور 1947 فيما تضمّنه محتواه إجراء انتخابات المجلس الجزائري يوم 15 جانفي 1948، وبعد 15 يوما من إجراء الانتخاب يعقد هذا المجلس جلساته، لكن بسبب تأجيل التطبيق تأخّرت العملية إلى غاية شهر أبريل 1948. رغم وجود مبرّرات الفشل السابقة الذكر، شارك ابن جلول في هذه الانتخابات، واختار بنفسه قائمة الأحرار التي فازت بـ 41 مقعدا، بينما لم تتحصل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلاّ على 9 مقاعد، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 8 مقاعد، وتحصّل الشيوعيون على مقعدين.[1] لقد لقيت نتائج هذه الانتخابات انتقادات عدّة، واتّهمت الإدارة مرّة أخرى بالتزوير لصالح قائمة المرشحين الأحرار من القسم الثاني، لأنّها تظنّها قائمة أقلّ خطورة من حركة مصالي الحاج وفرحات عبّاس. وحسب الشيخ البشير الابراهيمي فإنّ الإدارة الجزائرية لم تغيّر شيئا من عاداتها القديمة، وهي متحيّزة لصالح نواب الجزائر الذين لا يطلبون إلاّ بالخبز والثياب، وكأنّ هذا هو كلّ ما تطلبه الأمّة الجزائرية.[2]

هكذا إذن اعتبر ابن جلول مع من شاركوا في قائمة الأحرار متواطئين مع الإدارة. لقد أصبح زعيم الفدرالية منبوذا، ووصف بمرشح الإدارة من قبل زعماء الحركة الوطنية سواء في الانتخابات التشريعية لشهر جوان 1951، أو البلدية في أبريل 1953، أو المجلس الجزائري في فبراير 1954.[3] لقد اختار ابن جلول الابتعاد عن الأحزاب الجزائرية منذ مجازر ماي 1945، واكتفى بالمقعد النيابي الذي فاز به بعد إجراء انتخابات 17 جوان 1951 التشريعية بنجاح*، وأصبح ممثّلا لسكان عمالة قسنطينة في المجلس الوطني ما بين جوان 1951 وديسمبر 1955. لقد ضمّ هذا المجلس المستحدث 15 ممثلا للمسلمين، وهو عدد لا يعكس حقيقة تعداد سكان الجزائر، لأنّ فرنسا استفادت من 544 برلمانيا مثلوا نحو 42 مليون نسمة، فمن باب الإنصاف أن تمثّل الجزائر أنذاك بـــ 125 مقعدا برلمانيا.

---

[1]. Robert Aron, op.cit, p.81.

[2]– البصائر، العدد 29، السنة الثانية، 08 جمادى الأول 1367هـــ، 29 مارس 1948.

[3]. Charles–Henri Favrod, op.cit, p.81.

*. فاز في القسم الثاني 7 نواب مسلمين من عمالة قسنطينة وهم: ابن قانة، قاضي، ابن جلول، ابن بأحمد، نارون، أوراج، ابن شريف. المرجع: Charles–Henri Favrod, ibid, p.106.

بانفصال ابن جلول عن فدرالية النواب بقيت الانتخابات هي الصلة الوحيدة بينه وبين الشعب الجزائري. ففي باريس لم يجد ضالته خاصة لمّا ابتعد عنه عمال المهجر والطلبة لميولاتهم الثورية بعد تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946. عانى ابن جلول من تصرّفات أتباع مصالي الحاج في العاصمة الفرنسية، فكثيرا ما شوشوا عليه في مختلف التجمعات بمجرّد أخذه الكلمة.[1] إنّ مثل هذه الممارسات تعوّد عليها النائب ابن جلول، وواصل حضور التجمعات السياسية المنظمة بهدف الترويج للاندماج، وهو على دراية كاملة أنّ الظروف السياسية لم تكن في صالحه.

اختار ابن جلول سنة 1952 العمل إلى جانب البرلمانيين الأحرار المنتمين للحركة من أجل الجمهورية والإشتراكية بعد استقالته من حزب التجمع الشعبي الفرنسي (R.P.F) الذي ناضل في صفوفه من سنة 1945 حتى سنة 1952.[2] ويعود سبب تغيير ابن جلول وجهته الحزبية إلى الخلاف الذي نشب بينه وبين الأمين العام للتجمع جاك سوستيل (Jacques Emile Soustelle) حول مسألة وضع الثقة في الحكومة. لقد أعلن ابن جلول لنواب التجمّع أنّه سيصوّت لصالح الحكومة حسب ما تمليه المنفعة العامة وما يفيد الناخبين المسلمين الذين منحوه ثقتهم، لكنّ دون علمه ضمّ صوته يوم 3 جانفي 1952 إلى أصوات نواب التجمع الرافضين لبرنامج الحكومة. لهذا قدّم ابن جلول استقالته لرئيس الحزب حفاظا على حرّيته، وذكرّه بالدور الكبير الذي لعبه النواب المسلمون لدعم التجمع، وأنّه سيتعامل مع النواب حسب ما تقتضيه الضرورة لتحقيق مصالح فرنسا العليا.[3] لقد قبل سوستيل (Soustelle) استقالة النائب الجزائري، وعاتبه على عدم سحب ورقة التصويت من بين الأوراق الأخرى قبل أن يجمعها المحضر القضائي.[4] وفي الموضوع نفسه راسل ابن جلول الأمين العام للمجلس الوطني، وطلب منه تسجيله في قائمة النواب الأحرار الذين لا ينتمون

---

[1]. Mohammed Harbi, Une vie debout, Mémoires Politiques (1945-1962), Tome I, Casbah éditions, Alger 2001, p.79.

[2]. André Caudron, Parcours, op.cit, p.57.

[3]. Archives de Bendjelloul, Lettre au président du R.P.F, 4 Janvier 1952.

[4]. Archives de Bendjelloul, Lettre de Jacques Soustelle, président du R.P.F, 5 Janvier 1952.

لأيّ حزب.[1] لقد عكست استقالة ابن جلول الثقة الكبيرة التي وضعها في الحكومة الفرنسية، ولم تؤثّر عليه النكسات السابقة لينسى مسؤوليته كمواطن جزائري داخل البرلمان، وكشفت البرقية التي وجهّها إلى ريني ماير(René Mayer)، نائب رئيس مجلس الوزراء الفرنسي المساعي التي قام بها من أجل جلب انتباه المسؤولين حتّى تستفيد الجزائر من بعض الإصلاحات كبقية المستعمرات.[2]

[1].Archives de Bendjelloul, Lettre de Bendjelloul au président du R.P.F, 4 Janvier 1952.
2.Archives de Bendjelloul, Lettre de Bendjelloul à Régnier Mayer, 11/12/ 1951.

المبحث الثاني: ابن جلول و بداية الثورة التحريرية الكبرى (1954-1956).

- موقف ابن جلول من الثورة:

امتازت عهدة ابن جلول في المجلس الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين (1 أكتوبر 1951 ــ 2 أكتوبر 1955) بالفتور السياسي داخل الجزائر قبل أن تملأ ثورة الفاتح نوفمبر 1954 هذا الفراغ، وتكسّر الجمود الذي طبع البلاد طيلة وجود الاستعمار. وخلاصة القول أنّ الشيخ البشير الابراهيمي حلّل مرحلة ما بعد أحداث ماي في مقالاته، وأشار إلى تخاذل الأحزاب السياسية الجزائرية، فعددها لم يخدم وحدة الجزائريين، بل أطال وجود الاستعمار باختفاء صوت حزب الاتحاد الديمقراطي وكذا حزب ابن جلول وغيرهما من الهيئات والشخصيات.[1] لكنّ رغم هذا الحكم استطاع بعض الشباب من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أن يملؤوا الفراغ السياسي بتبنيهم النشاط الثوري في ظرف وجيز، فبعد خبرة في التنظيم اكتسبت منذ عام 1947 في صفوف المنظمة الخاصة(L'O.S.) تمكّنوا من تحويل الصراع بين قادة الحزب (جناح المصاليين)، و(جناح المركزيين) إلى عمل وحدوي شامل بعد تأسيسهم في مارس 1954 "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (C.R.U.A)، لكن فشل هذه المهمّة دفع بهم إلى تنظيم اجتماعا لأعضاء اللجنة "22" التاريخية في شهر جويلية، وأوكلت مهمّة قيادة الثورة لستّة مناضلين داخل المنظمة الخاصة من أجل الإسراع في تهديد المصالح الفرنسية في الجزائر يوم 1 نوفمبر 1954.

لقد أشار أحد النّواب من المعمّرين المتعصبين إلى أهميّة الجزائر كمستعمرة، فهي بالنسبة إليه فقل إن ضاع انتهى عالم، وخسر الغرب البحر الأبيض المتوسط، وانهارت أوربا أمام موجات الشيوعية والوحدة العربية.[2] ومن أجل الحفاظ على هذه الامتيازات حاول الاستعمار الفرنسي إخماد فتيل الثورة في المهد بعد أن فرضت عليه الظروف الجديدة منطق المواجهة المسلحة، واستطاع تسخير جميع إمكانياته المادية والبشرية للقضاء عليها، كما

---

[1]. البصائر، العدد 225، 10 أفريل 1953.

[2]. جريدة اليوم، 30 نوفمبر 1999.

استخدم الدعاية للتقليل من شأنها معتبرا العمليات الفدائية نشاطا معزولا. وبالتفاف الشعب الجزائري حول الثورة أصيب الاستعمار الفرنسي بالإرتباك في بداية العمليات الفدائية، وازدادت مخاوفه بالتحاق الشباب بجيش التحرير الوطني، ولم تعد السياسة القمعية تجدي نفعا كما كان الحال سابقا. ومن جهته اعتبر الدكتور ابن جلول أنّ اندلاع الثورة فعلا طبيعيا نتيجة معاناة الحزائريين من البؤس والعنصرية عقود كاملة، لهذا رأى أنّ عودة الأمن مرتبطا باختفاء اللامساواة وتطبيق العدالة في معناها الشمولي حتى يستفيد منها الشعب الجزائري كسائر البلدان، كما طالب النائب ابن جلول من السلطة الاستعمارية وضع اصلاحات عاجلة من أجل تحسين المستوى المعيشي، والاجتماعي للجزائريين، وتطبيق مساواة حقيقية في الحقوق والواجبات بين المعمّرين والجزائريين في إطار الدولة الفرنسية حسب ما تمليه المبادىء الديمقراطية.[1] لكنّ السلطة لم تكن مستعدة لمثل هذه المطالب وفوتت على ابن جلول والنّواب المسلمين الجزائريين فرصة أخرى للعودة إلى الساحة السياسية، ولم يتمكنوا رغم تعاونهم علانية مع فرنسا أن ينالوا التقدير، فوزنهم المادي والمعنوي لم يؤثر على الرأي العام الجزائري، ولا على المعمّرين الفرنسيين لابتعادهم عن الإيديولوجية الوطنية.[2]

لم يتمكّن إذن ابن جلول من إقناع السلطة الفرنسية على ضرورة الإسراع في تطبيق إصلاحات فورية لصالح الجزائريين المسلمين لامتصاص الغضب الشعبي، أوعلى الأقل لتوقيف الحرب. لكن هناك من اعتبر أنّ ما قام به رفقة دعاة الاندماج أمثال النائب عبد القادر السايح، رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر، وابن شنوف، عضو المجلس الجزائري ورئيس بلدية خنشلة، وابن قانة، وقارة، والدكتور قاضي، وابن باأحمد، وسماعيل وغيرهم من نواب المجلس الوطني هو خيانة للثورة، لأنّهم اتهموا جبهة التحرير الوطني بمسؤوليتها عن الفوضى، وسفك الدماء وإهدار الحريات الفردية.[3] وهناك من اعتبر مبادرة ابن جلول

---

[1]. Claude Martin, Histoire de l'Algérie Française, op.cit, p.357.

[2]. أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954– 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، بدون تاريخ، ص.305.

[3]. نفسه، ص.306.

والنواب المسلمين خطوة أولى للابتعاد عن سياسة الاندماج، ومرحلة هامة للتعقل بعد تمردّهم على الإدارة التي صنعت منهم نوابا مثلوا الشعب الجزائري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

كان من البديهي أن يغيّر ابن جلول والنواب عامّة سياستهم تجاه الاستعمار الذي خذلهم عقودا كاملة، ولأنّ الثورة أصبحت بديلا قويّا لسياسة الاندماج الفاشلة لم يعد هناك حلا سلميا للقضية الجزائرية. وأهم ما نكتشفه في دعاة الاندماج هو اعتمادهم على المطالب ذات الصلة بتحسّن المستوى الدراسي والاجتماعي للجزائريين، والتمثيل النيابي في مختلف المجالس المنتخبة، لهذا نجد أنّ مثل هذا الطرح لم يذهب بعيدا في مطالبه رغم أنّه لم يقحم الشعب في الصراع السياسي الدائر بينهم وبين الاستعمار. لقد سلك دعاة الاندماج الطرح الديمقراطي كأسلوب حضاري للمطالبة بالحقوق المشروعة. لكن العيب كله ينصب على الستعمار الذي تخلى عن مبادئه السامية، والحضارية بدوسه على كرامة الجزائريين، فجعلهم يفكرون في الثورة لتحقيق الاستقلال، وتبين للجميع أنّ فرنسا دولة دخيلة لا بدّ أن تتخلى عن أرض الجزائر.

لقد نجحت الثورة بفضل التفاف الجميع حولها، ولم تمر سنتين من انطلاقتها حتى جمعت المترددين، والتحق عدد كبير من المنتخبين المسلمين بصفوفها، بينما أصبح البعض الآخر يمقت سلطة الاحتلال، وحالة الطوارئ، والضغط المفروض على الجزائرين إمّا بالإعتقال، أو بتدخل الشرطة للتضيق على الحريات الفردية. وقد عاشت قسنطينة يوم 23 جوان 1955 حالة اللاأمن بسبب قيام الشرطة بضرب الجزائريين، وتخريب محلاتهم، وهذا ما دفع بالمنتخبين المسلمين إلى الاحتجاج لدى رئيس البلدية، والحاكم العام، ووزير الداخلية.[2] من الطبيعي جدا أن يعتقد الاستعمار أن الحل يكمن في استعمال العنف، وتعزيز وجوده بقوّة السلاح للقضاء على الثورة، من هذا المنطلق تعاون الجيش مع المستوطنين الذين كوّنوا في 23 أبريل 1955 مليشيات اليد الحمراء(تسمية ذات دلالة صريحة) لتنفيذ

---

[1]. مصطفى الأشرف، الجزائر– الأمّة والمجتمع، المرجع السابق، ص.151.
[2].Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, N° 48, 1955.

عمليات إرهابية ضد الجزائريين في الداخل والخارج.[1] في هذه الظروف الاستثنائية نظم النائب ابن جلول اجتماعا يوم 28 جانفي 1955 في باريس، شارك فيه العديد من النواب المسلمين، وممثلين عن الجمعية الوطنية الفرنسية ونوابها، وممثلين عن مجلس الاتحاد الفرنسي، وتمّ الاتفاق على البيان التالي:

- وقف أعمال الزجر والطغيان الذي عمّ البلاد.
- مطالبة السلطة الفرنسية باتباع سياسة المساواة في الحقوق والواجبات بين سائر سكان القطر الجزائري.[2]

حاول ابن جلول ودعاة الاندماج في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الجزائر الظهور كشخصيات معتدلة بإمكانها أن تشكل قطبا سياسيا بديلا في الجزائر. إلاّ أن السلطة تمادت في سياستها الإقصائية، واستبعدت أيّ تعاون مع المسلمين. لقد تهربت السلطة من المسؤولية التاريخية في وقت اكتسبت فيه الثورة التحريرية بعدا وطنيا ودوليا، فلا تصريح وزير الداخلية فرانسوا متران(François Mitéran) لقي استجابة يوم 15 جانفي 1955 لمّا دعا الجزائريين إلى الاندماج مع فرنسا، ولا الحكومة الفرنسية عرفت الإستقرار. هكذا إذن تعطل الإنفراج السياسي وازداد المعمّرون عنصرية بوقوفهم في وجه أيّ تقارب، أو مفاوضات ممكنة مع الثوار. وفي هذه الأجواء المشحونة وقفت الصحافة الفرنسية تثير الفتنة، وتنشر مقالات تعلن فيها أنّ الوطن الفرنسي في خطر. لقد تسارعت الأحداث حتى أطيح بحكومة منديس فرانس في فبراير 1955 من قبل اليمين المتحالف مع المركزيين والحزب الشيوعي الفرنسي، حيث رفض الجميع برنامجه الافتتاحي حول الجزائر، ففشل هكذا الحل السياسي الوحيد .[3]

وبتعيين جاك سوستال(Jacques Emile Soustelle) حاكما عاما للجزائر من قبل مجلس الوزراء، عاد الأمل لرؤية إصلاحات فعلية قد توقف الحرب الدائرة بين جيش

---

[1]. عمار رخيلة، نتائج وانعكاسات هجومات 20 أوت 1955 جزائريا ومغربيا، جريدة اليوم، 20 أوت 2000.

[2]. Charles-Robert Agéron, op.cit, p.559.

[3]. L'Expresse, N° 2045, du 14 au 20 Mars 2002.

التحرير الوطني والقوات الاستعمارية. لكنّ الحاكم العام الجديد كان على علم بأبعاد هذه الإصلاحات:« درست مع متران مشروع الإصلاحات الذي يستحق نسبيا هذا الاسم، لأنّه تطبيقا كليا لقانون1947».[1] لقد أبدى الحاكم العام حماسة لانجاح الإصلاحات، ولمّا قدم إلى الجزائر نسي التزاماته، وبقيت الأمور تتعفن أكثر. إنّ عدم اعتراف الحاكم الجديد بالواقع هو الذي جعله يؤكّد في تصريحاته أنّ الجزائر فرنسية، ويتبنى سياسة الحل الأمني، في حين أصبحت الثورة الجزائرية تنخر أموال المستعمرة.[2]

أصبح الأسف يراود بعض المسؤولين الفرنسيين الذين همشوا المنتخبين المسلمين، لقد ندموا فعلا على عدم مسايرة إصلاحات فلوم– فيوليت المحتشمة في وقتها، وأدركوا في النهاية أنّهم أضاعوا فرصة لا تعوّض .[3] هكذا إذن فشلت سياسة تطبيق الاندماج، وحتى فرحات عباس أصبح ناقما على هذه السياسة مع انطلاقة الثورة إذ اعتبر أنّ كلمة الجزائر– فرنسية إهانة، وأنّ الاستعمار سقط في فخه بانفلات القوّة والعنف منه وتحولهما ضدّه.[4] لقد واصل الاستعمار سياسته القمعية، واتخذت حكومة إدقار فور(Edgar Faure) يوم 01 أبريل 1955 قرارا يفرض حالة الطوارئ، ونظام الإقامة الجبرية، ويمنح صلاحيات أوسع لتعزيز الوجود العسكري، وتجنيد المزيد من الإحتياطيين.[5] وقد تعززت هذه السياسة بإصدار مجلس الوزراء قرارا يوم 09 ماس 1955 لإرسال قوات إضافية إلى الجزائر كحل حتمي لمواجهة جيش التحرير الوطني.

- تأثر ابن جلول بمجازر 20 أوت 1955:

لقد ردّت الثورة على السياسة الاستعمارية القمعية بما يكفي من عمليات عسكرية في بداية الثورة، فعلى سبيل المثال قاد زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية يوم 20 أوت 1955 هجوما على الشمال القسنطيني ضدّ المواقع الفرنسية. كان الهدف من هذا الهجوم

---

[1]. Jacques Soustelle, Aimée et Souffrante Algérie, Librairie Plon, Paris 1956, P.5.
[2]. ibid, p.3.
[3]. ibid, p.32.
[4]. Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p:29-30.
[5]. Centre des Archives National, Dossier G.P.R.A, Micro-Film N°06.

الاستراتيجي هو منع الجيش الفرنسي من تطويق الثورة في منطقة الأوراس، ولدفع الجزائريين المتردّدين(النواب المسلمين خاصة) إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بصفوف الثورة، وتصفية من يشك في تعاملهم مع الاستعمار. ونظرا للبعد الذي حققه الهجوم داخل الوطن وخارجه، تحرك وعي النواب المسلمين على أوضح صورة بعد انتفاضة 20 أوت 1955، وكان أوّل من أخذ زمام المبادرة هو الدكتور ابن جلول النائب الجزائري في البرلمان الفرنسي، الذي أسّس كتلة "النواب 61" في 26 سبتمبر 1955 تحت رئاسته .[1] عايش الدكتور ابن جلول بداية الثورة من باريس، ومن منبره البرلماني طالب السلطة بفتح مفاوضات مباشرة مع جبهة التحرير الوطني، والاعتراف بالثورة الجزائرية كحقيقة لتردي الوضع في البلاد اجتماعيا واقتصاديا. لقد قصد ابن جلول من وراء مبادرة تأسيس كتلة النواب"61" تحقيق مصالحة بين السلطة الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني، ودفعهما إلى طاولة المفاوضات حقنا للدماء، وإنهاء الوجود الاستعماري بسرعة.

لقد استهدف الدكتور ابن جلول من قبل بعض العناصر التي شاركت في هجوم 20 أوت رفقة مجموعة كبيرة من المنتخبين والنواب، وهذا راجع إلى تلك الدعاية المغرضة التي سبقت الثورة، وبقيت راسخة في أذهان الناس، والتي تعتبر جميع دعاة الادماج من العملاء المتواطئين مع الاستعمار وخدّامه. لقد كان الدكتور ابن جلول على علم بما يحاك له لأنه كان من المناضلين الذين هادنوا السلطة خلال مشواره السياسي، وكان من دعاة نيل الحقوق المدنية بالطرق سلمية، وتحت رعاية البيت الفرنسي. لقد ندّد الدكتور ابن جلول والنائب ابن با أحمد بعمليات 20 أوت وهما بمقر الولاية يوم 21 أوت في ضيافة الحاكم العام جاك سوستيل(Jacques Emile Soustelle). وقد قدّم الحاكم العام أمر تصفية ابن با أحمد الذي وجد على جثة علاوة عباس• خلال الهجوم الفدائي، وهذا ما جعل ابن جلول يعلم أنّه في

---

1. أحسن بومالى، المرجع السابق، ص.309.

•. علاوة عباس هو ابن أخ فرحات عباس، مارس الصيدلانية في قسنطينة وناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، قتل يوم 20 أوت 1955 بعدما أصابته قنبلة يدوية وتضاربت الآراء حول الجهة التي قامت باغتياله بعد العثور على تذاكر تثبت دفعه اشتراكات مالية للثورة، مما جعل فرحات عباس يتهم الشرطة بوقوفها وراء التصفية. المرجـع:
Echo-Soir, N° 2040, Dimanche 21 Août 1955. & Jacques Soustelle, op.cit, p:302-309.

تعداد المحكوم عليهم بالموت.[1] وحسب محمد حربي فإن قائمة المستهدفين كانت طويلة، تضمنت عدة أسماء لشخصيات أمثال: الشيخ خير الدين، والشيخ الحسين عباس من العلماء، فرحات عباس، الدكتور ابن جلول، ابن با أحمد من المنتخبين المسلمين بالبرلمان الفرنسي، كلهم نجوا ولم يصل إليهم فدائيو جيش التحرير الوطني.[2]

وحسب العقيد بيير لاقويات(Pierre Le Goyet)، فإنّ الدكتور ابن جلول كان مستهدفا حتى من قبل الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A.) جناح مصالي الحاج المسلح إذ اعتبر عميلا للاستعمار، وعاتبته جبهة التحرير الوطني على عرقلة ثورتها، واعتبرته خادما للامبريالية مثله مثل ابن شنوف، ومشري، وآخرون.[3] وبعد يومين من لقاء الحاكم العام أصدر ابن جلول بيانا للصحافة ندّد فيه استعمال العنف، وحالة الطوارئ المطبقة على الجزائريين بسبب الثورة. لكن هذا لم يمنع الحاكم العام من طلب إمدادات جديدة من سلطات باريس، واتخذ إجراءات أمنية مشدّدة لمراقبة المرور عبر الطرقات، والتستر وراء البرنامج الاقتصادي لإخفاء دسائسه تجاه الثورة.[4]

لكن تجربة ابن جلول السياسية جعلته لا يبالي بهذه التهديدات، ويعمل حسب مايراه صالحا للمجتمع الجزائري. أصبح من الواجب على ابن جلول سحب الثقة من السلطة والإدارة الاستعمارية انطلاقا من هذه القناعة، لأنّه صاحب تجربة سياسية كبيرة، نال استحقاقات عدّة، وتذوّق طعم التمثيل في مختلف المجالس المنتخبة، ولم يعد باستطاعته إعطاء الكثير. كان الردّ على هجوم 20 أوت 1955 سريعا من قبل الاستعمار حيث ارتكب مجازرا راح ضحيتها 12000 جزائري، ومارس المرتزقة من الأوربيين طرقا بربرية ضدّ العزل من المسلمين، حتى أنهم استعملوا الرافعات الميكانيكية لجمع وردم جثث الضحايا في ملعب سكيكدة.[5]

---

[1]. Jacques Soustelle, op.cit, p.121.& Claude Martin, op.cit, p.376.
[2]. Mohammed Harbi, La Guerre Commence en Algérie, op.cit, p.146.
[3]. Colonel Pierre Le Goyet, La guerre d'Algérie, Perrin, Paris 1989, p.72.
[4]. Echo-Soir, N° 2049, 31 Août 1955.
[5]. يحي بوعزيز، مجازر الاستعمار الفرنسي وتناقص السكان في الجزائر، جريدة الأحرار، العدد 670، 13 مارس2000.

دافع الدكتور ابن جلول عن سكان قسنطينة كبرلماني وممثلا للعمالة، وندّد بالمجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي والمرتزقة من المعمرين في حق الآلاف من السكان خاصة في سكيكدة والأرياف بشرق البلاد. كما التقى في باريس بفرحات عباس وبعض مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأدانوا جميعا حالة الطوارئ المطبقة. وخلال زيارته إلى قسنطينة، اجتمع يوم 25 أوت مع كل المنتخبين المسلمين للعمالة، وأعلن داخل قاعة المجلس العام تفاهمه الكبير مع فرحات عباس ونيته في تأسيس مؤتمر مصغر يجمع كل المنتخبين المسلمين عبر الوطن للاحتجاج على الضغط والتعسف والمجازر الجماعية. واقترح في نهاية الاجتماع تكوين وفد برئاسته لتقديم مطالب إلى السلطات الفرنسية. وأرسل برقية تتضمن تعابير قاسية إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وإلى العديد من الوزراء.[1] وصل وفد المنتخبين إلى باريس يوم 30 أوت 1955، واستقبل في يوم الغد من قبل وزير الداخلية، وسلمت إليه المطالب التي أمضاها بالنيابة عن الجميع النائب ابن جلول، وكانت تنادي بتمسك الوفد برفع حالة الطوارئ على العمالات الجزائرية أولا، ثمّ مطالب أخرى تضمنت النقاط التالية بينها:

1. توقيف المتسببين في المجازر أمثال بنكيت كريفو(Grifou)، رئيس بلدية سكيكدة والإخوة ميلا(Milla) من عين عبيد.
2. تجريد الجزائريين غير المسلمين من السلاح، أوتسليح السكان المسلمين بنفس الكيفية.
3. منع كل أشكال التعذيب، التوقيف غير القانوني، والحبس غير المبرر داخل مراكز الشرطة.
4. إشراك شخصيات من الإدارة في تحقيقات الشرطة بعيدة عن الشكوك ومن الأفضل أن تكون من المتروبول.

---

[1]. Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, N° 48, 1955, Réunion des Élus du deuxiéme colléges. & Jacques Soustelle, op.cit, p.133.

5. منع تدمير القرى وقتل السكان (النساء، الشيوخ، الأطفال) بدون تحقيقات من قبل الشرطة أوالمخابرات العامة، ووضع المحققين تحت إشراف مصالح مختصة وبمشاركة إجبارية للممثلين المسلمين المحلين.

6. إذا لم تتخذ هذه التدابير بسرعة، سنسحب مسؤوليتنا، ونتابعكم أمام الرأي العام وأمام كل المسؤولين المباشرين.[1]

وقد استقبل الوفد من قبل الحاكم العام للجزائر جاك سوستيل (Jacques Soustelle) في مقر وزارة الداخلية أين كان متواجدا هناك:« استقبلت الوفد الذي ترأسه ابن جلول، فبينما الأغلبية سكتت تحت الإحراج، كان الوحيد الذي يتكلم دون أن يتوقف رافعا من صوته... وقدّم لي خمسة عشرة مطلبا هي على العموم مقبولة».[2] كما استقبل الوفد يوم 1 سبتمبر من قبل رئيس الحكومة الذي وعدهم بدراسة مقترحاتهم على مستوى الحكومة لما تجتمع لجنة التنسيق لشمال إفريقيا يوم 2 سبتمبر لدراسة الوضع في الجزائر، ومن جهتهم قدموا له مذكرة تتضمن المطالب التالية :

- إيقاف جميع الضغوطات بأشكالها المدنية والعسكرية.
- تجريد الأوربيين من السلاح أو تسليح المسلمين.
- محاكمة وإيقاف المعمّر بنكات كريفو والمتورطين معه.
- دفن جثث ضحايا الاضطرابات وتحديد هويتهم وفتح تحقيق لتعيين القتلة.
- الحــل السياسي للحرب.

---

[1] . Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, op.cit, Réunion des Élus de Constantine.

[2] . Colonel Pierre Le Goyet, La Guerre d'Algérie, op.cit, p.72.

ذكر جاك سوستيل أن ابن جلول قدم له 15 مطلبا، بينما الباحث عثر على وثيقة لمطالب الوفد قدمت للحاكم العام يوم 1 سبتمبر تضم 20 مطلبا ولعل أهمها :

1. نزع السلاح من الأوربيين. 2. تسليح الجزائريين في حالة الرفض. 3. إيقاف التعذيب. 4. منع مصالح الأمن من تمزيق بطاقات هوية المسلمين. 5. منح الجزائريين بطاقات هوية وبسرعة. 6. إلزام الشرطة على احترام 24 ساعة المخصصة للإستنطاق. 7. فتح المعلومات القضائية لمعرفة الضحايا وتحديد المجرمين. 8. سجن رئيس بلدية سكيكدة بنكات كريفو والمتعاونين معه. 9. إعطاء أمر للشرطة بعدم إطلاق الرصاص على الفارين أو الأشخاص الخائفين. 10. تحويل طبيب عين عبيد على القضاء لأنه رفض تقديم إسعافات للمسلمين لمدة 8 أيام. المرجع: Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, op.cit.

اغتنم ابن جلول فرصة وجوده مع الوفد وأجرى لقاء صحفيا تحدّث فيه عن جبهة التحرير الوطني، وعن الجزائر المستقلة في إطار وطني مدّة أسبوع كامل وهي المدّة التي قضاها الوفد في باريس، وأهم ما قاله: « الإلحاق، تطبيق القانون، دستور للجزائر، هي سياسة تجاوزها الزمن. لقد شملت الفكرة الوطنية كل الشعب، إذن إبحثوا عن حل يرضي التطلعات الوطنية والشعب الجزائري ».[1] ونظرا للمشاغل الكثيرة التي حملها الوفد، استقبل أيضا من قبل وزير العدالة ووزير الدفاع الوطني يوم 2 سبتمبر، وأعدّ ابن جلول بيانا للصحافة أدان فيه السياسة الممارسة في الجزائر من قبل السلطات العمومية، والوضع المأساوي لأحداث 20 أوت، واعتبر ما يجري في الجزائر هو سلوكا عنصريا. كما ناشد الجميع من أجل توقيف المجازر ومتابعة المجرمين لأن تجربة 10 أشهر الأخيرة من انطلاقة الثورة، قد كشفت للجميع أن القمع المستعمل لم يحل مشكل الجزائر.[2] وفي يوم 6 سبتمبر قام رئيس الوفد الدكتور ابن جلول يحاكم السياسة الفرنسية، إذ رأى هذا الشيخ الخبير في الاندماج أن الوقت ليس في صالح الالحاق داخل الإطار الفرنسي، وأن فكرة جمهورية جزائرية فدرالية مع فرنسا قد تجاوزها الزمن.[3] إنّ عدول الدكتور ابن جلول عن أفكاره القديمة، جاء بعد قناعة ومشوار سياسي طويل، تبين له أخيرا أن فرنسا ليست بالقلب الرحيم، وأن تحذيراته السابقة قد تجسدت فعلا، وأن الاستقلال هو حق مشروع وعلى السلطات أن تستجيب وبسرعة لأنها أفشلت جميع المساعي الإصلاحية.

- ابن جلول رئيسا لكتلة "النواب 61":

لم تفلح سياسة المرحلية، ولم يتمكن الجزائريون من الوصول إلى الوطنية دون إراقة الدماء، وأصبح استعمال العنف ضد الاستعمار حلا، حتى تتخلى فرنسا على الجزائر التي اعتبرتها جسرا لمستعمراتها الإفريقية. لقد ازدادت المعارضة لما وصلت لجنة مجلس الوزراء يوم 2 سبتمبر إلى صياغة برنامج إصلاحي لعرضه على المجلس الجزائري

---

[1]. Centre des Archives National, op.cit, Note à Monsieur Le Président du Conseil des Ministres.
[2]. Ibid.
[3]. Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, op.cit, p.179.

ليصوت عليه، إذ أعلن الوفد الذي ترأسه ابن جلول عن أسفه وبدأ في تعطيل الإصلاحات وإحباط أي محاولة في هذا المجال وتراجع حتى على المطالب التي قدمها إلى سلطات باريس.[1] لقد كانت فعلا انتفاضة 20 أوت فرصة لرئيس الوفد الدكتور ابن جلول لمراجعة مواقفه، حتى أنه بادر مرة أخرى وجمع المنتخبين المسلمين في اجتماع عام قبل انعقاد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الجزائري المقرر إجرائه يوم 27 سبتمبر لدراسة مشروع الإصلاحات في الجزائر.

وكان ابن جلول مستعدا لتعطيل أي مبادرة تقوم بها السلطة، لهذا نظم اجتماعا للمنتخبين المسلمين من القسم الثاني في الجزائر يوم 26 سبتمبر، فتفاجأت الإدارة واعتبرت أنّ ما قام به حركة تمرد جديدة، أكبر من انتفاضة 20 أوت نفسها.[2] وهناك من اعتبر أنّ جبهة التحرير الوطني أرادت من المنتخبين أن يعبروا عن موقفهم من الثورة تزامنا مع انعقاد دورة المجلس الجزائري، والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. وبالتنسيق مع عبان رمضان، حضّروا تصريحا صاخبا عرف بلائحة النواب 61.[3] انعقد اجتماع المنتخبين المسلمين يوم 26 سبتمبر 1955 على الساعة العاشرة صباحا وحضره خمسون منتخبا مسلما حسب الطيب شنتوف.[4] بينما أشار العقيد لاقويات (Pierre Le Goyet) إلى 61 مشاركا من أصل 91 منتخبا وجّهت لهم الدعوة.[5] وما يفسّر هذا الاختلاف هو أنّ الذين حضروا مثّلوا الغائبين عن الاجتماع، الذي تقرر فيه عدم مواكبة الإصلاحات ومعارضة سياسة الإلحاق، وعدم المشاركة في أعمال المجلس الجزائري ليوم 27 سبتمبر. والأهم من هذا هو الاتفاق على إعداد بيان يتلى بعد كلمة الحاكم العام في المجلس الوطني وبعدها يغادر المنتخبون الجزائريون القاعة.

---

[1]. Jacques Soustelle, op.cit, p.133.

[2]. Gouvernement de L'Algérie, Service de L'Information, Article de Presse Française ou étrangère concernent L'Algérie, N°24, 15 Novembre 1955, Imprimerie Officielle du Gouvernement Général de L'Algérie, Alger 1955, p.16.

[3]. Gilbert Meynier, op.cit, p.179.

[4]. Tayeb Chentouf, op.cit, p.154.

[5]. Colonel Pierre Le Goyet, op.cit, p.41.

ولإبقاء الصلة بين "النواب 61" تقرر في نفس الإجتماع تشكيل لجنة للتنسيق بين المجموعة لمتابعة تطور الوضع السياسي.[1] وفي آخر المطاف تدعم طرحهم، باتصال المنتخبين المسلمين بالمفوضين الأوربيين من القسم الأول، إذ طلبوا منهم التحلي بالهدوء في جلسة الغد، إلاّ أنهم رفضوا وقرروا عقد الاجتماع حتى في غياب الممثلين المسلمين. لقد أحدث هذا التصرف تخوف البعض ممّا أدى إلى حدوث شقاق داخل كتلة "النواب 61"، فمثلا أعلن أودية أنه لم يستشار من قبل زملائه، بينما صرح النائب عبد الرحمن فارس في الإذاعة أنه متمسك بسياسة الالحاق التي يسعى إليها الحاكم العام. بعد هذا التصريح قاطع ابن جلول التعامل مع عبد الرحمن فارس، واعتبر كلامه مماسا بوحدة كتلة النواب الذين أمضوا بيان 26 سبتمبر.[2]

واصل البعض من نواب "كتلة 61" اجتماعاتهم رغم انسحاب بعض المنتخبين المسلمين، ومحاولة الحاكم العام ونواب القسم الأول تعطيل مساعيهم بالضغط على منتخبي القسم الثاني لإجبارهم على إمضاء لائحة معارضة للحركة.[3] ولتكسير مبادرة ابن جلول وجماعته توقع الحاكم العام حدوث مظاهرات يوم 27 سبتمبر، فألغى الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني متذرعا بأن حالة انسداد ستقع وأن أي أمل لحل المشكل سيصبح مستبعدا.[4] وحول هذا القرار المفاجئ، أصدر نواب القسم الأول بيانا أعربوا فيه رفضهم للقرار المتخذ بكونهم على استعداد لحضور الجلسة ومناقشة الإصلاحات مع ممثلي القسم الثاني، وتأسفوا على تمسك الممثلين المسلمين بتوجيه النقاش السياسي حول مسألة الوطن والانفصال.[5]

لقد نجح الحاكم العام في مسعاه لما عاد البعض من "كتلة النواب 61" إلى صف الإدارة وبقي إلاّ 31 نائبا إلى جانب الدكتور ابن جلول الذي بدأ يفقد تأثيره على المنتخبين بفعل سياسة الحاكم العام الحاقد عليه. لقد كانت حركة المنتخبين الجزائريين إيجابية إلى حدّ

---

[1]. Tayeb Chentouf, op.cit, p.155.

[2] . شهادة الدكتور محمّد نصر الدين بن جلول، المرجع السابق.

[3]. Jacques Soustelle, op.cit, p.148.

[4]. Ibid, p.144.

[5].Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, op.cit

ما، وتعززت بفتح مكتب للنواب 61، الذين وضعوا ملفا خاصا تحت تصرف جبهة التحرير الوطني ليعتمد عليه كقضية على المستوى الدولي.[1] وفعلا وافقت جمعية الأمم المتحدة يوم 30 سبتمبر 1955 على إدراج القضية الجزائرية في مناقشاتها بعد شكوى تقدمت بها بعض الدول العربية والآسيوية، فانتشر هكذا صدى الثورة دوليا. وحسب شهادة الحاكم العام جاك سوستيل(Jacques Soustelle) فإن الدكتور ابن جلول احتفل بطريقته على هذه المناسبة بطوافه مبتهجا بين أروقة فندق أليتي (Alliti)، وفي حانات العاصمة، واعتبر نفسه مساهما في القرار الأممي بفضل مساعيه المزعومة.[2]

بتدويل القضية الجزائرية اتضحت الأمور بسرعة، وأصبح الحاكم العام يردد باستمرار أن الحل ليس في الجزائر بل من صلاحيات حكومة باريس وحدها. أمّا الدكتور ابن جلول فقد شارك في اجتماع المجلس الوطني في دورة أكتوبر 1955 بصفته برلمانيا ورئيسا للنواب61، وقد أشار في مداخلاته إلى هول مجازر 20 أوت وما تبعها في سكيكدة وعين عبيد:« حضرت يوم 26 أوت 1955 في هذا المركز الأخير على الساعة الخامسة صباحا وقائع مجزرة لإحدى عشرة مسلما، ارتكبها عسكريون بمساعدة مدنيين».[3] وعن مطالب الشعب الجزائري ومسقبل الجزائر قال:« لا يوجد في الواقع من ينظر بعين الجد إلى نظرية الاندماج، فيتحتم علينا إذن أن نرسم سياسة جديدة، ولكن ما هي لا نستطيع أن نعرض عليكم شيئا، عليكم باستفسار الشعب. إنّ الانتخابات الحرّة هي التي تمكنكم من معرفة حقيقة الأمر».[4] على غرار مجهوداته السياسية، قدّم ابن جلول يد العون والمساعدة للمحتاجين وحارب الظلم بصفته منتخبا مسلما. لقد بلغ الأمر بالغزاة إلى حد إبادة العائلات الجزائرية، فعلى سبيل المثال فقدت عائلة الحاج العكي ستة أفراد بسبب همجية الجيش الفرنسي، وعانت من سطو المجرمين على ممتلكاتها. وتشهد الرسالة التي نشرت يوم 25

1. Gilbert Meynier, op.cit, p.180.
2. Jacques Soustelle, op.cit, p.152.
3. J.O.R.F, 12 Octobre 1955, p.5017. & Patrick Kessel, Giovanni Perelli, op.cit, p.29.
4. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج 3، ص.5144. وأيضا: Mohammed Harbi, L'Algérie en Guerre, op.cit, p:162-163.

جانفي 1956 على ماحدث:« فمن يوم الإثنين إلى الجمعة، جاء إلينا عناصر من الجيش في الصباح والمساء لتكسير كل ما لم ينكسر من قبل، وفي يوم 26 أوت حضر بعض الأقارب من قسنطينة يصحبهم النائب ابن جلول، فأخذونا معهم ».[1]

رغم الظروف الصعبة المليئة بالمخاطر لم يفوت رؤساء مجالس البلديات اجتماعهم يوم 20 ديسمبر مع الحاكم العام في العاصمة، وأصدروا تحت إشارته لائحة تنص على بقاء الجزائر فرنسية، وعارضوا فكرة الاستقلال، أو تشكيل اتحاد مع الجزائريين، أوالانتخاب في قسم واحد مع المسلمين. أرادوا بهذه السياسة تغليب منطق القوّة، وابعاد الحل السلمي. وردا على استفزازاتهم، استطاعت كتلة "النواب 61" من تنظيم اجتماع بالمجلس الجزائري يوم 22 ديسمبر 1955، وتمّ بالمناسبة إصدار لائحة تدين تعنت رؤساء البلديات المعمّرين وأهم ما جاء في هذه اللائحة:

1- يقرر أعضاء كتلة "النواب61" البقاء في مراكزهم دفاعا عن حريات الشعب.

2- يحتج "النواب61" على مواقف اتحادية شيوخ البلديات من القضية الجزائرية.

3- يطالب "النواب61" باستقلال الجزائر مثل المغرب الأقصى.

4- سيبعث "النواب61" وفدا إلى فرنسا للاتصال بالحكومة الفرنسية.[2]

رغم هذه المبادرات التي قام بها ابن جلول والنواب، إلا أنّها بقيت غير كافية لجعل الاستعمار يغير من سياسته، حيث قرر فرحات عباس دعوة مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى الاستقالة، فاستجاب لدعوته الكثير وحتى بعض نواب "كتلة 61". ومن بين الشخصيات المستقيلة الدكتور علي قاضي، آيت عمرو شعلال، صالح أرزور، الشيخ البيوض من المجلس الجزائري. وتوسعت الاستقالة لتشمل عدد آخر من المنتخبين في المجلس العمالي لقسنطينة، والمجالس البلدية والجماعات، ومجالس العمالة، والمجلس الجمهوري، والاتحاد الفرنسي، وحتى مجلس الشيوخ الفرنسي.

---

[1]. Patrick Kessel, Giovanni Pirelli, op.cit, p:30-31.

[2]. البصائر، عدد 347، 30 ديسمبر 1955، ص.7. وأيضا: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص.310.

وما يعاب على ما تبقى من كتلة "النواب61" أنهم أجّلوا حركة الاستقالات، ولم يتخذ ابن جلول قرارا في هذا الشأن، واكتفى بالتلميح إلى تعميم الاستقالات، كما أنّ كتلة النواب التي ترأسها لم تستطع التخلي نهائيا عن فكرتها المتناقضة تماما مع بيان أول نوفمبر والمتمثلة في إجراء مفاوضات بين فرنسا وبين جميع الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية.[1] لقد تبنت كتلة "النواب61" عدّة مطالب خلال الاجتماع المنظم يوم 4 جانفي 1956، فعلى سبيل المثال طالبت السلطات الفرنسية الاعتراف بمبدأ القومية الجزائرية، وفتح مفاوضات مع جميع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الموجودين في المحتشدات وغيرها.[2] وأمهلت الحكومة الجديدة شهرا لتطبيق مطالب المسلمين، وحذرتها من تقديم بقيّة النواب استقالتهم الجماعية. وقد أثار المطلب الثاني حفيظة جبهة التحرير الوطني بمسك "النواب61" العصا من الوسط، فعلق عبان رمضان على هذا:« بقي "النواب61" على الدناءة نفسها. لقد التحقوا بالثورة لأنهم خائفون من التصفية».[3]

واصل ابن جلول ومن بقي معه من "النواب 61" يناورون، وقابلوا رئيس الحكومة الفرنسية مولي (Guy Mollet) بالجزائر وطلبوا منه الاعتراف بالأمّة الجزائرية، والتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب. وفي اجتماع آخر نظم يوم 6 فبراير 1956، أصدروا لائحة استنكروا فيها مظاهرات الأوربيين الذين حملوا شعارات الجزائر فرنسية. ولعل فشل زيارة رئيس الحكومة إلى الجزائر وتعرضه إلى الرجم بالطماطم الفاسدة، وعجز الشرطة في حمايته من الأوربيين، هو الذي دعا آخر رجل في الجزائر كان يمكن أن يقبل التعاون مع الفرنسيين في حدو الكرامة والمصلحة المشتركة إلى تقديم استقالته، ألا وهو الدكتور ابن جلول رئيس اتحاد النواب السابق.[4]

---

[1]. أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص.312.
[2]. نفســه، ص.313.
[3]. Mabrouk Bel-Houcine, Le Courier Alger-Le Caire 1954-1956 & Le Congrès de La Soummam dans la Révolution, Casbah éditions, Alger 2000, p.163.
[4]. أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص.315.

- استقالة ابن جلول من البرلمان الفرنسي :

بعد استقالته عقد الدكتور ابن جلول ندوة صحفية، وأعلن أنّ أيّ تعاون مع فرنسا أصبح أمر مستبعد، وأنّ استقلال الجزائر هو الحل، وعلى الجزائريين اتباع نهج الثوار والإقتداء بهم. لم يخف البرلماني الجزائري تذمّره من فرنسا، فالدولة حسب رأيه أصبحت عاجزة على حماية رئيسها، فهي إذا أعجز على حماية الجزائريين، وأن الذي يجب أن يحمي الجزائر والجزائريين هو الجيش الجزائري والشرطة الجزائرية.[1] بهذا التصريح الصادر عن رجل عرف بميولاته الاندماجية، حدثت القطيعة بين المنتخبين المسلمين والسلطات الاستعمارية، واكتمل الاجماع الوطني في الجزائر، وأصبحت المطالب كلها تنادي بالاستقلال التام ولا شيء سواه. لقد توسعت حركة الاستقالات بعد دعوة كتلة "النواب61" جميع المنتخبين الجزائريين إلى مقاطعة جلسات المجالس الفرنسية، وطالبت السلطات الفرنسية بإلغائها والإعتراف بواقع استقلال الأمّة الجزائرية.

لقد تمكنت كتلة "النواب61" من تشكيل وفد من الشخصيات الجزائرية المستقلة منهم: ابن ميلود خلادي، مهيدي عبد القادر نائبان، ابن شنوف، بوطالب حسين، ماضي مفوضين بالمجلس الجزائري، ابن بأحمد، ابن جلول نائبان سابقان، وساعفهم الحظ لما استقبلوا جميعا مساء يوم 16 مارس 1956 من قبل الوزير المقيم لاكوست (Lacoste). أعرب هذا المسؤول عن قلقه أمامهم من وضع السكان المدنيين المسلمين المهدّدين من قبل الأوربيين، وتطابق كلامه فعلا مع التقارير الرسمية الفرنسية، لأنّ تنظيما عسكريا سرّيا بدأ يعتدي على التجمعات السكانية المسلمة في الأرياف والمدن.[2] إنّ أمثال هؤلاء هو الذي دفع بأعضاء الوفد الجزائري إلى التعبير عن انشغالاتهم لما يحاك في الخفاء، وإعلانهم أنّ حل مشكل الجزائر ليس في استعمال القوة، بل بتفاهم الجميع. وفي باريس استقبل الوفد• يوم 20 مارس

[1]. Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, Conseil National, sans date, op.cit.
[2]. Ibid.

•. التحق بالوفد في قصر الإليزي: بن قانة بن حاج، نائب سابق، والسيد بن قانة سليم، مفوض في المجلس الجزائري.
المرجع: Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, Conseil National, 20/03/1956.

من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية وقدموا له مذكرة، تلح عليه استعمال صلاحياته بسرعة لإيقاف الوضع المأساوي الذي يهدد العلاقة بين البلدين، وأنّ تركيز القوات العسكرية وتدخلاتها منذ 1 نوفمبر 1954 عل منطقة الأوراس لا يعتبر حلا لأن الثورة شملت كل الجزائر، ويجب الاعتراف بالحقيقة لأنّ الشعب الجزائري وراء ثورته، وأنّ إعدام السجناء السياسيين، وإقامة المعتقلات ليس حلا، كما يجب على السلطة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بكل ديمقراطية.[1]

أما الدكتور ابن جلول فقد بادر من جهته وبعث برسالة يوم 19 مارس إلى رئيس مجلس الوزراء، ذكّره بأنّ الجزائريين ضحوا في سبيل فرنسا لكي تمنحهم الجنسية الفرنسية، أما اليوم فهم يرفضونها، ويطالبون بوطن جزائري:« فالتهميش، والفقر، واللاعدالة جعلت شعبي يدافع عن نفسه والسلاح في اليد. فأيّ قوّة في العالم لا يمكنها أن تجعله يتراجع عن قراره».[2] وفي الأخير طلب منه توقيف القتال بفتح حوار سياسي جاد، والإعتراف بالأمّة الجزائرية. هكذا تطورت وطنية ابن جلول، وعاتب السلطات الفرنسية على اختيار الحل العسكري لأنّها تمتلك شعبا يضم 40 مليون نسمة يحارب شعبا صغيرا يتكون من 08 ملايين جزائري مسلم غير مسلح، كما اعتبر هذا التصرف تصرف غير حضاري لا يخدم تاريخ فرنسا في الجزائر. وللاحتجاج على سياسة الاستعمار بعث الدكتور ابن جلول رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وإلى رئيس مجلس الوزراء، وإلى وزير الدفاع، وإلى الوزير المقيم بالجزائر، عاتبهم جميعا على التدخلات العسكرية وقصف مدينة القل ونواحيها بشكل وحشي، ونبّه الجميع بأنّ المنطقة تعاني من الفقر منذ أكثر من سنة وأنّ المؤن لا تصلها بانتظام، وحثهم على اتخاذ قرار من شأنه إيقاف العمليات العسكرية الموجهة ضدّ المسلمين الجزائريين.[3]

والشيء الملاحظ أنّ رئيس الحكومة الجديد مولي (Guy Mollet) لم يكن يملك القرار السياسي لانهاء الجدل العقيم بين المعمرين والسلطة التي تدعمهم. لهذا السبب لم يعمل

1 . Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, Conseil National, sans date, op.cit.
2 . Ibid, 29 Mars 1956.
3 . Ibid, 4 Avril1956.

أي شيء بعد انتخابات جانفي 1956، باستثناء اعترافه بالشخصية الجزائرية، ومناشدته جبهة التحرير الوطني على توقيف القتال والموافقة على فتح المفاوضات وإجراء إنتخابات حرّة. إلاّ أنّ جبهة التحرير رفضت هذه المرة اقتراحه، لأنّ أغلبية حركة اليسار الفرنسية صوتت يوم 12 مارس على الأحكام الخاصة، وطبقت هكذا سياسة الإقصاء في البلاد.[1] ولما حسم في قضية تأجيل مواعيد الانتخابات في الجزائر، أصبح الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للإدارة الاستعمارية، لهذا فكّرت سلطات باريس في سياسة محكمة لانجاح سياسة البقاء في الجزائر إمّا بالاعتماد على:

- الإلحـــاق: ومعناها انتظار 200 نائبا مسلما في البرلمان، وبتكاليف اقتصادية ومالية ضخمة.
- الفدراليـــة: ولتشكيل فدرالية يجب أن يكون هناك طرف، لكن في الجزائر لا يوجد، والشروط غير متوفرة لإجراء انتخابات قادرة على إرضاء المعارضين.
- الاتحـــاد: مثل الذي يوحّد صقلية بإيطاليا، أي التمتع ببرلمان مستقل، سلطة تنفيذية خاصة، رئيسا هو وزير للحكومة الوطنية وقد يتطلب هذا كفاءة عالية. لكن هذا الاتحاد لا يمكنه حل قضية تعايش الجانب الفرنسي والإسلامي في قسم انتخابي واحدا.[2]

رغم النقاش داخل البيت الفرنسي فإن السلطة الفرنسية لم تصل إلى أية صيغة، ولم تتراجع عن فكرة بقاء الجزائر فرنسية. لقد ترجم عزمها تدخل لاكوست(Lacoste) في المجلس الوطني يوم 10 مارس 1956 وانتقاده كتلة النواب61 وتصرفات ابن جلول الذي رفض التعامل مع الاستعمار الذي تجاوزه الزمن.[3] وللرد على هذه الاستفزازات قامت جبهة التحرير الوطني بالضغط على كل المنتخبين المسلمين لتقديم استقالتهم، وكانت النتيجة أن حل المجلس الجزائري في شهر أبريل 1956، وفوتت فرصة على الإدارة وعلى المجلس لمناقشة إصلاحات الحكومة في مجال الأمن الاجتماعي داخل الجزائر.

---

[1].Centre des Archives National, dossier G.P.R.A, Micro-Film N°06, op.cit.
[2]. Cahiers de La Fondation Nationale des Sciences Politiques Partis et Élections, op.cit.
[3]. Charles-Henri Favrod, op.cit, p.223.

في هذه الظروف فقد الدكتور ابن جلول أخاه الصيدلي علاوة الذي قتل من قبل حارسه بوادي زناتي حين كان تحت الإقامة الجبرية بفندق فرنسا بالمدينة نفسها. وحسب جريدة (La Voix d'Algérie) ليوم 17 أفريل 1956، فإن علاوة بن جلول كان متهما بالحيازة على مخزن للأسلحة وجد بمنزله تمثل في بندقية، وبندقية صيد، و10 كلغ من الرصاص، و16 كلغ من المتفجرات، و35 صاعقا مفجّرا، و16 علبة للذخيرة الحيّة، و400 حشوة. إلاّ أنّ الدكتور ابن جلول فنّد هذا لما لاحظ أثارا على رأس علاوة توحي بتعرضه إلى الضرب قبل تصفيته. ولإبعاد الشكوك، أحضر جثة علاوة إلى قسنطينة، وبعد عملية التشريح، صرّح الدكتور ابن جلول أن علاوة تعرض فعلا إلى الضرب في الجمجمة والبطن والفك. حاول الدكتور ابن جلول الكشف عن حقيقة اغتيال أخيه، لكنه اصطدم بعراقيل الإدارة التي اتهمته بمحاولة التغطية على ما كان يوجد في بيت أخيه من متفجرات وبنادق.[1] بعد هذا الحدث تراجع نشاط الدكتور ابن جلول سياسيا، واختار الإقامة بفرنسا لأن الجيش الفرنسي أراد تصفيته هو أيضا.[2] ومن مقر سكناه الجديد بحي فكتور إيغو(Victor Hugo) بباريس، قاد وفدا من المنتخبين المسلمين، واستقبل يوم 31 جوان 1956 من قبل رئيس مجلس الوزراء وكان الهدف هو جعله يعترف بالوطنية الجزائرية.[3] لكن محاولات النائب الجزائري المستقيل باءت بالفشل، لأنّ فرنسا لم تفكر يوما بالتخلي عن المستعمرة.

لقد أصبح ابن جلول في وضع حرج، فلا سلطات باريس إعترفت بخطورة الوضع واحترمت مبادراته لتوقيف إراقة الدماء، ولا الشعب الجزائري أحس بمجهوداته رفقة المنتخبين المسلمين، فرغم موقفهم هذا الذي وقفوه في آخر لحظة ضد سياسة الوالي العام، وضد أعمال القمع والاضطهاد، فإن أبناء الشعب وقادة الثورة في جبهات القتال لم يكنوا للنواب أي عطف أو مودة.[4] هذه العوامل كلها كانت كافية لكي ينسحب ابن جلول من الحياة

[1]. Denise-Robert Barrât, préface Pierre Vidal Naquet, post face Daho Djerbal, Algérie 1956, Livre Blanc sur la Répression, édition Barzakh, Alger 2001, p.26.

[2]. شهادة خطية للدكتور محمّد نصر الدين بن جلول، المرجع السابق.

[3]. Colonel Pierre Le Goyet, op.cit, p.49.

[4]. مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.153.

السياسية بعدما أدى ما عليه. لم يعد باستطاعته تقديم البديل. لقد حسمت الثورة الموقف باعتمادها على منطق الحرب وحققت ما عجزت عنه السياسة.

- **وفاة ابن جلول :**

اختار ابن جلول الإنعزال في بيته وبقي وفيا لذكرياته ومسيرته النضالية الطويلة، حيث أقام في فرنسا في وقت أجبر فيه المهاجرين الجزائريين على عدم الالتحاق ببلدهم دون ترخيص من دائرة الشرطة تطبيقا لمرسوم 20 مارس 1956 تخوفا من التحاقهم بالثورة الجزائرية. ومن البديهي جدا أن ترى جبهة التحرير الوطني في بقاء العمّال في فرنسا قوّة يعتمد عليها في الحرب الدائرة لجمع الاشتراكات المالية.[1] لقد حاول ديغول لما جاء إلى الحكم عام 1958 استدراج الدكتور ابن جلول من أجل تكوين جبهة ثالثة من الجزائريين تتفاوض مع السلطات الفرنسية، وبإمكانها سحب الشرعية من جبهة التحرير الوطني، إلا أنّ رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين المستقيل رفض اقتراحه بكونه سبق أن حذر السلطة من ما وقع طيلة نضاله، وراسل الجنرال ديغول(De Gaule) مرارا دعاه إلى العدول عن فكرة إنشاء الجبهة الثالثة واقترح عليه التفاوض المباشر مع جبهة التحرير الوطني.[2]

رغم اعتزاله لم يبخل الدكتور ابن جلول عن تقديم يد المساعدة والنصائح للنواب المسلمين في البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي المعينين وحثهم على عدم التورّط في سياسة ديغول الذي أظهر قدرة على بناء جزائر بالجزائريين دون جبهة التحرير الوطني.[3] ولتكسير هذه المبادرة قام الدكتور ابن جلول بتوجيه البرلمانيين المسلمين إلى تأسيس حزب التجمع الديمقراطي الجزائري (.R.D.A)• ليكون منبرا لهم ويمكنهم من الابتعاد عن الأحزاب

---

[1]. A.W.C, Documents Nord-Africains, N° 308, 12 Avril 1958, p.33.

[2]. شهادة مكتوبة للدكتور محمّد نصر الدين بن جلول، المرجع السابق. وأيضا: شهادة مسجلة للمجاهد حجيلة رمضان المدعو عبد الرحمن، المرجع السابق.

[3]. El Moudjahid, N° 79, 20 Septembre 1960.

•. Rassemblement Démocratique Algérien crée la fin Mars 1961, Le monde 23/07/1960, p.5.

إنضم إلى هذا الحزب يوم 28 أكتوبر 1960 برلمانيون جدد. المرجع:

Martmut El Senhas, préface de Gilbert Meynier, La Guerre d'Algérie 1954-1962, Le Passage de La IVe à la Ve République, Publi-Sud 1999, p.63.

السياسية الفرنسية من جهة، وللترشح في قوائمه الانتخابية من جهة أخرى. وبتأسيس هذا الحزب أصبح الاتصال ممكنا بين النواب المسلمين بالعاصمة باريس، والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بالقاهرة.

لم ينضم ابن جلول إلى الحزب الجديد وترك المبادرة للبرلمانيين الفاعلين الذين دافعوا عن الجزائر في جلسات مجلس الشيوخ، إذ طالبوا يوم الأربعاء 18 أكتوبر 1960 فتح نقاش تلقائي لوقف إطلاق النار والحصول على ضمانات لتقرير المصير.[1] وقد أمضى على لائحة المطالب عاشور، بلحبيش، بلوصيف، ابن علي، ابن شريف، ابن تشيكو، بوعكاز، قروي، حقيقي، لخضاري، خيرات، ابن ناصر، مالي، نداف، أولا، ساسي. وعلى هامش إقامته في باريس، استطاع ابن جلول تنظيم بعض الاجتماعات لتوعية عمال المهجر، وساعد بعض مناضلي جبهة التحرير الوطني في الاتصال بالبرلمانيين الجزائريين مثل حجيلة رمضان الذي دخل فرنسا قادما من جنيف لتحذير البرلمانيين المسلمين من خطورة مساعي ديغول. فهو الذي سهل له مهمة الاتصال بـــ: أورابح، ابن شيكو، ابن ناصر وغيرهم في شهر أكتوبر 1960.[2]

ولما استقلت الجزائر عام 1962، اختار ابن جلول الإقامة بين باريس وقسنطينة دون أن يخوض في المسائل السياسية، لقد اختفى عن الأنظار كما انسحب غيره من قبل بطرق مختلفة. إن الرجال الذين ساهموا في صياغة تلك المفاهيم قد انسحبوا اليوم من المسرح السياسي إما بالموت مثل ابن باديس ومصالي والعقبي والبراهيمي وسعدان والعمودي، وإما بالسن مثل عباس وابن جلول وأوزقان.[3] لقد ذكرت الباحثة حبيبة زرقين أنها حاورت ابن جلول لمدة 3 أسابيع في شهر جوان 1977، ومنذ هذا التاريخ أصبح يقضي معظم أوقاته في الجزائر، وأجرت معه حوارا آخرا في شتاء 1979، واستجوبته آخر مرّة في 14 سبتمبر 1980:« كان يبلغ من العمر 87 سنة، وظهرت عليه ملامح فقدان الحيوية فجأة، ثم فقد

---

[1]. Le Monde, N° 4900, Vendredi 21 Octobre 1960.

[2]. شهادة مسجلة للمجاهد حجيلة رمضان، المرجع السابق. ذكر في شهادته أنّ الدكتور ابن جلول ساعد المهاجرين في حل بعض مشاكلهم الإدارية مع السلطات الباريسية.

[3]. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ط 3 (منقحة)، ص.10.

الذاكرة».[1] أما حجيلة رمضان فقد ذكر في شهادته أن ذاكرته بقيت قوية، يتذكر الناس إلى غاية وفاته.[2] وفي قسنطينة توسط ابن جلول لسكانها، وساعد الشباب على حلّ مشاكلهم مع الإدارة خاصة البطّالين. لقد نال المرض من ابن جلول، ولم يعد يبصر إلا بعين واحدة بالإضافة إلى معاناته من البروستات، لهذا السبب أجريت له عدّة عمليات جراحية لم تكن ناجحة. ورغم كبر سنه اتبع حمية قاسية، وواصل السير ليلا بشوارع قسنطينة ليخفف من آلامه، ويحافظ بعض الشيء من لياقته.[3]

في يوم 1 ماي 1985 توفي الدكتور ابن جلول عند صلاة المغرب عن عمر يناهز 93 سنة ببيته العائلي الكائن بنهج ميلة بقسنطينة. وشيّع جثمانه يوم 2 ماي على الساعة الواحدة زوالا.[4] وقدم وزير الداخلية آنذاك تعازي الحكومة الجزائرية لعائلة ابن جلول.[5] هكذا إذن رحل ابن جلول، ودفن سرّه معه مثل الكثير من مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية، وللأسف غابت مذكراتهم لمساعدة الباحثين في إثراء التاريخ الوطني.

[1]. Habiba Zerkine, op.cit, p.564.

[2]. حجيلة رمضان، الشهادة السابقة.

[3]. نفسها.

[4]. جريدة النصر، العدد رقم 2433، الخميس 2 ماي 1985.

[5]. شهادة مكتوبة، محمّد نصر الدين بن جلول، الشهادة السابقة.

الخاتمة

الخاتمة :

عانت الجزائر في الفترة المعاصرة من الاستعمار الفرنسي الاستيطاني بكل أشكاله وأبعاده. ومن خلال دراسة التاريخ الوطني للفترة نكتشف هذا، ومن المؤكد أنّ الدراسة البيوغرافية تساعد على متابعة هذه السياسة العنصرية التي فضلت منح كامل الحقوق للعنصر الأوربي بينما استثني منها أبناء الأرض. من الواضح أيضا أنّ خلال نضال بعض الشخصيات الوطنية داخل صفوف الحركة الوطنية ورغم اختلافاتها أنذاك، نتمكن من تحديد علاقتها بالإدارة الفرنسية والمجالس المنتخبة، كما نتمكن من التعرف على طبيعة الاستعمار في الجزائر. ودراسة شخصية الدكتور محمد الصالح بن جلول تدخل ضمن هذا الإطار حيث تبيّن لنا أنّ الحركة الليبرالية الاندماجية سلكت في تعاملها مع الاستعمار طريقا سلميا لنيل الحقوق لأنّه أسلوبا سهلا وغير راديكاليا. وبمرور الوقت لم يحقق ابن جلول ودعاة الاندماج أهدافهم، لأنّ طبيعة هذا النضال يستلزم ممارسة فعلية للديمقراطية داخل المستعمرة، وهو الشيء المفقود في الجزائر نظرا لعنصرية المعمّرين إلى جانب المواقف السلبية لسلطات باريس من حقيقة الصراع الدائر في الجزائر. رغم هذا وجد الدكتور ابن جلول في هذه السياسة ضالته، وظنّ أنّها تحمل الخير للجزائريين. لقد كلّفته هذه السياسة انتقادات الأحزاب الجزائرية الأخرى وهذا نتيجة تضارب الرؤى، فواجه منتقديه من دعاة الشيوعية، والادماج، والاستقلال بعدم الرد على تصريحاتهم، بينما قاطع العمل معهم حفاظا على المبادئ التي اكتسبها، ولعلّ أهمها الابتعاد عن الجدل العقيم.

حاول الدكتور ابن جلول في بداية مشواره السياسي اكتساب ودّ العلماء، إلاّ أنّه فشل في إبعادهم عن السياسة حسب ما يقتضيه النهج العلماني الذي اتبعه، كما عمل ما بوسعه رفقة نواب فدراليته من أجل نجاح سياسة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين. وبطريقة مرنة واصل السياسة نفسها التي انتهجها الأمير خالد بعد الحرب العالمية الأولى، فتمكن من قيادة حركة مطلبية تنادي بتحسين أحوال الجزائريين اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا. كما رأى الدكتور ابن جلول أن حقّ المواطنة هو السبيل الوحيد لتحقيق تقرير

المصير في النهاية، لأنّ بالتجنيس تفرض المطالب، وهو الوسيلة الممكنة لتحقيق مساواة حقيقية في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين والجزائريين. لقد تبددت أحلام الدكتور ابن جلول لما اصطدم باستعمار رافض لأيّ تنازل، فنظرته لم تتغير تجاه الجزائريين مهما كان مستواهم الاجتماعي أو الثقافي، وهذا ما جعل النضال السياسي داخل الجزائر عقيما وصعبا. وقد لخّص مالك بن نبي هذا لما قال أنّ ظروف البلاد المستعمرة لم تترك لمن يدخل الصراع الفكري أن يختار، ولو قدرنا أنه اختار هو بنفسه، هذا النوع من الكفاح، لكان في تقديرنا نوع من الاعتساف.1 تطابقت هذه النظرية مع النضال الذي اختاره ابن جلول ودعاة الاندماج، لأنّهم ظنوا أنّ التعليم الفرنسي، والوسط البرجوازي سيشفعان لهم، لكنّ الاستعمار تجاهلهم، حتّى أنّه استغلهم حسب ما تقتضيه مصلحته. أمّا الجناح الثوري فقد ساهم في عزل الدكتور ابن جلول عن الشعب، وبهذا بقي خلال مشواره السياسي أسيرا لسياسة الاستعمار، ولدعاية مناضلي حزب الشعب الجزائري. لهذا تأسف فرحات لمّا ذكر في كتابه أنّ حزب الشعب الجزائري استخدم الكذب مثل النظام الكولونيالي الذي استخدم السياط.2 لقد تمكن الاستعمار الفرنسي من توجيه الصراع الفكري داخل الجزائر، إمّا بزرع الفتنة داخل صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، أو بالقضاء على جميع المبادرات السياسية للمنتخبين الجزائريين بطرق منافية للديمقراطية، فضمن لعقود بقاءه، وأخر وحدة صف الحركة بإثارة الإحباط.

رغم اختيار ابن جلول الأسلوب الديمقراطي الحضاري في التعامل مع الاستعمار، إلّا أنّ الإدارة اعتبرته متطرفا للتقليل من شأن حركته. وخاب حلم ابن جلول وهو يسمع صوت الجزائريين في المتروبول، إذ لم يتمكن من مزاحمة نواب المعمّرين في قصر البربون، ولم تجد تحذيراته وتدخلاته آذانا صاغية داخل البرلمان، لأنّ ممارسة الديمقراطية كان من حق الفرنسيين دون غيرهم، ولأنّ ابن جلول ما هو إلاّ منتخبا من القسم الثاني أي مواطنا من الدرجة الثانية. لهذا ارتكب الاستعمار الفرنسي هفوات لم ينتبه إليها إلاّ بعد قيام

1. مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، المرجع السابق، ص.21.
2. Ferhat Abbas, L'Indépendance Confisquée, op.cit, p.43.

الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر1954، لأنه علم الجزائريين اللعب بالديمقراطية دون ممارسة بواسطة المعمّرين الذين كانوا أحسن الأساتذة المعادين للديمقراطية.[1]

كانت النخبة المنتخبة ذات التعليم الفرنسي بقيادة الدكتور ابن جلول أكثر وعيا من دعاة الادماج والشيوعيين بقضايا الوطن وبؤس الجزائريين، وقد كشفت المطالب التي تبنوها منذ سنة 1933 عن هذا أثناء زيارة وفد النواب المسلمين لباريس. كما استطاع ابن جلول أن يؤثر على الإدارة بعد فوز فدراليته بمعظم الانتخابات المنظمة، وانتهج سياسة مرحلية المطالب، وسلك طريق المعارضة دون إشراك الشعب في الصراع السياسي. كما تمكن ابن جلول من قيادة النواب الجزائريين حيث جعل من قسنطينة عاصمة سياسية في عقد الثلاثينات، وقد خلدته أعماله سياسيا واجتماعيا، فهو من بادر بمقاطعة الاحتفالات المائوية لسقوط قسنطينة عام1937 تعبيرا عن سخط المسلمين، وهو الذي انتهج سياسة الاستقالة الجماعية من المجالس المنتخبة في السنة نفسها.[2]

أراد الدكتور ابن جلول من خلال مطالبه كما رأينا تحسين ظروف معيشة السكان، وتربية الأطفال الجزائريين، فساهم في الأعمال الخيرية، وساعد المحتاجين واليتامى، وأقام لهذا الغرض دارا للفقراء والمساكين، وفتح عيادته للتكفل بالمرضى، كما أنشأ مركزا صحيا للمرضى المعوزين بعد جمع التبرعات من الأغنياء والنواب. وعرف عن ابن جلول أنّه لم يعجز في تقديم يد المساعدة للطلبة والفنانين، وكان مشجعا للرياضة والنشاطات الكشفية.

رأى ابن جلول في سياسة الاندماج خطوة سياسية ناجعة لربط علاقة المستعمر بالاستعمار، لهذا تمسك بأفكاره ودافع عنها باحتجاجات لم تواكبها لا إدارة الحكومة العامة، ولا سلطات باريس. وقد اعتبر ابن جلول من المعادين للوطنية، لهذا قال أنّ الجزائر ليست فرنسية، بل هي ضمن خطة لاحتلال بقية الدول العربية.[3] ولعل أهم ما يكتشفه الباحث في شخصية ابن جلول كرجل مارس التطبيب، وكرجل سياسي شارك في المجالس النيابية أمران

---

[1]. L’expresse, N° 2645, 14 au 20 Mars 2002, p.63.

[2]. أنظر الفصل الثاني.

[3]. Habiba Zerkine, op.cit, p.544.

أساسيان:

الأمرالأول: أنّ الدكتور ابن جلول هو أول من قاد الحركة المطلبية الاندماجية في الجزائر، وكلفته هذه السياسة متاعب إدارية، ونفور السياسيين منه حتى مقربيه وعلى رأسهم فرحات عباس، وهذا بتعمده عدم تغيير سياسته في مطالبة الاستعمار بالاستقلال كما تجرأ على فعل ذلك خصومه بعد أحداث 8 ماي1945.

الأمر الثاني: الدور الفعال الذي قام به ابن جلول داخل النخبة، إذ بيّن أن هذه الشريحة لم تخن وطنها، فكل ما قامت به هو الدفاع عن اختيارات رأتها صالحة وأملتها تلك الظروف الصعبة للجزائريين التي عانت من قيود الاستعمار، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر والجوع. وقد أشارت حبيبة زرقين إلى هذا لما أجرت حوارا مع الدكتور ابن جلول في جوان 1977، وعند سؤالها عن ما قام به رفقة المنتخبين المسلمين أجابها:« أنّ على المؤرخين اكتشاف ذلك، كل ما يمكن أن أقوله هو أننا شكلنا رأيا عاما في الجزائر».[1]

لقد عاصر ابن جلول الانقسامات التي طغت على الحركة الوطنية، وفشلت كل محاولاته لتحقيق وحدة حقيقية بين الجزائريين، فلا المؤتمر الإسلامي حقق له حلمه، ولا الحزب الذي أسسه سنة 1938 استطاع أن يجمع الفرنسيين والجزائريين كما اعتقد. وعند اندلاع الثورة أبدى تحفظات منها في البداية، ثمّ تراجع عن موقفه بعد تأسيسه كتلة "النواب61"، حيث ساندها من منبره البرلماني وطالب السلطات الفرنسية بفتح مفاوضات جادة مع جبهة التحرير الوطني كآخر فرصة لانهاء الصراع في الجزائر. لم يستطع ابن جلول مسايرة أحداث الثورة لكبر سنه أنذاك (61 سنة)، كما أنّ السلطة الفرنسية تجاهلت نداءاته، فترك النيابة، وانسحب من الحياة السياسية.

لقد ترك ابن جلول بصماته في تاريخ الجزائر بدفاعه عن المحرومين، إذ كان حريصا على طرح المطالب الجزائرية على السلطات الفرنسية، كما وقف في وجه السياسة الاستعمارية ودعاة الادماج والمعمّرين بأفكاره، لكنه عجز في تغيير سياسة إدارة الحكومة

1. Habiba Zerkine, op.cit, p.537.

العامّة حتى تتكيف مع تطورات البلد، وتساهم في تحسين حياة الجزائريين. كما استطاع ابن جلول خلال مشواره السياسي الطويل أن يفتح مع من قاسموه الطرح الاندماجي والنضال السياسي داخل فدرالية المنتخبين المسلمين منبرا سياسيا بأقل الأضرار. وتعود أسباب فشل سياسة ابن جلول والاندماج ككل إلى:

- نقص عدد المنتخبين المسلمين مقارنة بعدد المنتخبين الأوربيين ممّا فوّت فرصة العمل بمبدأ الأغلبية في التصويت على القرارات داخل المجالس المنتخبة.
- استحواذ نواب المعمّرين على رئاسة المجالس المنتخبة دون الجزائريين.
- اختلاف الجو السياسي في الجزائر مقارنة بدول أخرى عرفت الاستعمار نفسه.
- اختلاف الرؤى بين المنتخبين المسلمين داخل عمالة قسنطينة وفي العمالات الأخرى.
- فشل وحدة فدراليات المنتخبين المسلمين بسبب الصراع حول الزعامة بين رؤسائها.
- الصراع السياسي بين فدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة والأحزاب السياسية الأخرى.
- اقتصار العمل السياسي على نواب فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة دون إشراك الشرائح الاجتماعية الأخرى.
- تذمر الشعب الجزائري من الأفكار الاندماجية بعد ظهور الفروع الأولى لحزب الشعب الجزائري داخل قسنطينة.
- عنصرية المعمّرين الرافضة لسياسة المساواة مع الجزائريين.
- إرادة فرنسا في جعل الجزائر مجرّد ملحقة، وسكانها مواطنين من الدرجة الثانية.

هكذا إذن فشلت سياسة ابن جلول والنواب الذين آمنوا بالطرح الاندماجي، وتخليدا لذكراهم ذكر فرحات عباس أنّ ابن جلول ومن كانوا معه اتصفوا بالشجاعة، وتستحق أن تحتفظ الأجيال بأسمائهم.[1]

1. Ferhat Abbas, L'Indépendance Confisquée, op.cit, p:202-203.

الملاحق

الملحق رقم: 1 التعريف بالمجاهد حجيلة رمضان.

السيد: حجيلة رمضان، المدعو عبد الرحمان.

ابـن: خليفة وعائشة غزاتي.

ولد يوم 28 مارس عام 1927 بقسنطينة.

المهنة: شرطي سابق في عهد الاستعمار.

التحق بصفوف الثورة الجزائرية منذ إنطلاقتها دون التخلي عن مهنته، وبعد الشكوك التي دارت حوله، كلفته جبهة التحرير الوطني بمهمّة الاتصال بالنواب المسلمين في باريس ليتسنى له الخروج من قسنطينة، ولإفشال مخطط السلطات الفرنسية وسياسية الجنرال شارل ديغول على وجه الخصوص الذي بحث عن جبهة ثالثة من الجزائريين للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في محاولة منه لإقصاء جبهة التحرير الوطني. لقد تمكن عبد الرحمان في باريس من التعرف على محمد الصالح بن جلول النائب المستقيل، الذي لم يبخل عليه بتقديم يد المساعدة، وسهّل اتصالاته بجلّ النواب المسلمين.

نتيجة نشاطاته مع الثورة، حكمت المحكمة العسكرية الدائمة للشمال القسنطيني يوم 29 ماي 1961 على عبد الرحمان بالسجن لمدّة 20 سنة، وحملت قضيته السنوية رقم 466 والرقم العام 1676. بعد الإستقلال واصل عمله في سلك الشرطة، وهو الآن متقاعد بعد تقدم سنّه، ومستشار قانوني يقيم بشارع محمد عليان، رقم 4، ببلوزداد، الجزائر العاصمة، 16014.

*. شهادة مسجلة مع المجاهد حجيلة رمضان يوم 12 جويلية 2003.

الملحق رقم: 2 التعريف بنجل الدكتور محمد الصالح بن جلول.

السيد: محمّد نصر الدين بن جلول، هوالابن الوحيد للدكتور محمد الصالح بن جلول.
ولد سنة 1946 بقسنطينة، وزاول دراسته الثانوية والجامعية بفرنسا، وتحصل على شهادة الباكالوريا، وعلى شهادة الدكتوراه في الطب في العاصمة الفرنسية باريس، وهو يمارس مهنة التطبيب منذ سنة 1972 في المستشفيات، وأصبح طبيبا أخصائيا سنة 2001.
ونظرا لانشغالاته الكثيرة، فهو قليل التردد على الجزائر، كما أنّ والدته لازالت تقيم معه في فرنسا بعد أن تجاوزت سنّ المائة وثلاث سنوات.

*. شهادة مكتوبة لنصر الدين بن جلول، قسنطينة 19 جويلية 2007.

نسخة من شهادة ميلاد ابن جلول الأصلية

ALGÉRIE

Département de Constantine

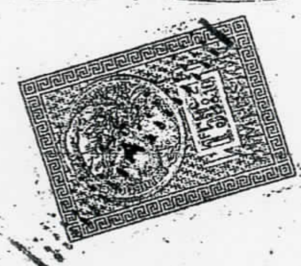
N° d'ordre des droits perçus 163



REPUBLIQUE FRANÇAISE

MAIRIE DE CONSTANTINE

2e BUREAU



EXTRAIT DU REGISTRE DES ACTES DE NAISSANCE

pour l'année 1893

ÉTAT-CIVIL

Coût du présent extrait savoir :

Timbre	1 fr. 80 c.
Droit d'expédition	0 fr. 75 c.
Total	2 fr. 55 c.
En sus pour légalisation	0 fr. 25 c.

L'an mil *huit cent quatre-vingt-treize* le *neuf décembre* à *trois* heures du *soir* ACTE DE NAISSANCE de *Mohammed-Salah* enfant du sexe *masculin* né *hier à une heure du soir, rue Sérigny 14 au domicile de ses père et mère* fils de *Mohammed ben Hammou Bendjelloul, âgé de [...] neuf ans, Propriétaire, et de Hania bent Lakhdar Bentartouga âgée de trente ans, sans profession, son épouse* sur les réquisition et présentation faites par *le frère de l'enfant* en présence de *Larbi ben Mohammed Hadjouri âgé de trente ans [...], et de Salah ben Ali Benkhanidèche âgé de vingt [...] ans, boulanger, non parents du nouveau-né domiciliés à Constantine*

Nous *Jules Lahiteau premier adjoint au* Maire de la Commune de Constantine (Algérie), Officier de l'Etat Civil *par délégation* avons dressé le présent acte que nous avons lu aux comparants et signé avec ~~eux~~ *le requérant et le premier témoin non le second qui a déclaré ne le savoir*

Suivent les signatures

Constantine, le *cinq mars* mil *neuf cent huit*

Pour extrait conforme :

P. Le Maire, Le 1er Adjoint,

Le Maire,

Commmeau

Vu par Nous, *Rebaud* Juge au Tribunal civil de Constantine (Algérie), à ce délégué, par M. le Président, pour légalisation de la signature de M. *Commmeau adjoint au* Maire de Constantine.

Constantine, le *5 Mars 1908*

Constantine. — Imp. Marle-Audrino

محمد نصر الدين بن جلول
مدير عقارية
بن جلول بن شيكو
قسنطينة

ARCHIVES DOCTEUR MOHAMMED-SALAH BENDJELLOUL

أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول

الملحق رقم: 4

نسخة من شهادة الباكالوريا لابن جلول

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Diplôme de Bachelier de l'Enseignement secondaire.

Le Ministre de l'Instruction publique,

Vu le Certificat d'aptitude obtenu le 20 Juin 1914 devant la Faculté d'Alger,

par le Sieur Bendjelloul Mohammed Salah

né à Constantine département de Constantine le 8 Décembre 1893

Confère audit Sieur Bendjelloul le Diplôme de

Bachelier de l'Enseignement secondaire avec mention : Sciences-Langues vivantes- Mathématiques

pour en jouir avec les droits et prérogatives qui y sont attachés.

Le Ministre de l'Instruction publique,

Signé : Albert Sarraut

Fait à Paris, sous le sceau du Ministère de l'Instruction publique

le 24 Octobre 1914.

Pour expédition conforme :

POUR LE DIRECTEUR DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR :

Le Chef du 1er Bureau,

Délivré par le Recteur de l'Académie d'Alger

Signature de l'Impétrant : le 14 ... 1915

2197-11-1913.

N°. 272

أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول.

UNIVERSITÉ
D'ALGER

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

ENSEIGNEMENT
SUPÉRIEUR

FACULTÉ DES SCIENCES D'ALGER

Certificat d'Études Physiques, Chimiques et Naturelles

NOUS, PROFESSEURS DE LA FACULTÉ DES SCIENCES D'ALGER,

En exécution des décrets des 31 juillet 1893, 14 février 1894, 31 avril 1895 et des arrêtés des 31 décembre 1893 et 20 février 1907;

Vu les pièces produites et constatant que M. Bendjelloul Mohammed Salah

né à Constantine, *département de* Constantine, *le* 8 Décembre 1893, *aspirant au Certificat d'Études physiques, chimiques et naturelles, a rempli les conditions requises pour être admis aux épreuves instituées par les décrets et arrêtés ci-dessus visés ;*

Après avoir fait subir au candidat les épreuves prescrites par lesdits règlements,

L'avons déclaré digne du **Certificat d'Études Physiques, Chimiques et Naturelles.**

Fait à Alger, le 12 JUIN 1915

LES MEMBRES DU JURY ONT SIGNÉ AU REGISTRE :

VU LE DOYEN,

LE SECRÉTAIRE DES FACULTÉS,

MM. Muller, Thomas, Marie, Seurat.

Nous, Recteur de l'Académie d'Alger, après nous être assuré de la capacité et de la bonne conduite du candidat, ratifions, par délégation de M. le Ministre de l'Instruction publique, le présent **Certificat d'Études Physiques, Chimiques et Naturelles,** *que nous délivrons à M.* Bendjelloul *pour en jouir avec les droits et prérogatives qui y sont attachés.*

SIGNATURE DE L'IMPÉTRANT,

Fait au chef-lieu et sous le sceau de l'Académie, le 17 JUIN 1915

N° 472

أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول



COMITE DES MESKINES

CONSEIL D'ADMINISTRATION

ALGERIE

PRESIDENT: BENDJELLOUL Mohamed-Salah, Docteur en Médecine 8, rue de Chabron, CONSTANTINE

VICE-PRESIDENT: BENTCHICOU Omar, Industriel, 92 rue Said BENTCHICOU,

" BOUCHEDJA Belkacem, Commerçant II, rue Sidi Nemdil,

TRESORIER: BENCHARIF Hacine, Propriétaire, 7, rue de Mila,

SECRETAIRE: TOUAM Chabane, Propriétaire, 27, rue Sauzai,

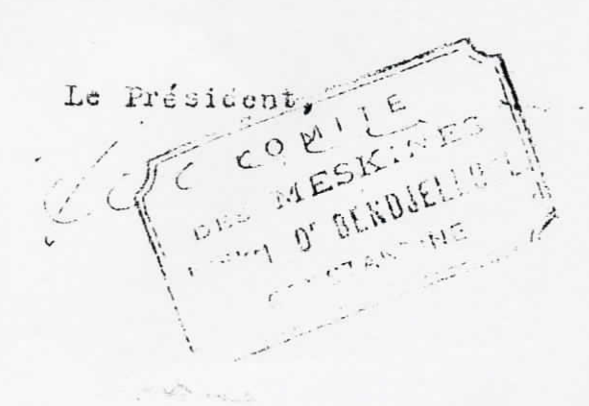
SECRETAIRE-ADJOINT : ATMANI Hamoudi, Facteur en Chef des P.T.T. 16 rue Fronton,

ASSESSEURS : BENMATI Mohamed Mostefa, Commandant en retraite, rue Cárhy,
BOUNEGHAB Ahmed, Commerçant, rue Alcide Treille N° I,
LADJABI Allaoua, Commerçant, Place Molière,
KOUTCHOUKALI Mohamed, Propriétaire Commerçant, rue Cherbonneau,
BENTCHAL Mostefa, Propriétaire, II, rue de Mila,
BENKHALEF Bachir, Propriétaire Commerçant, Avenue d'Angleterre.

Fait à Constantine, le II Février 1950

Le Président,

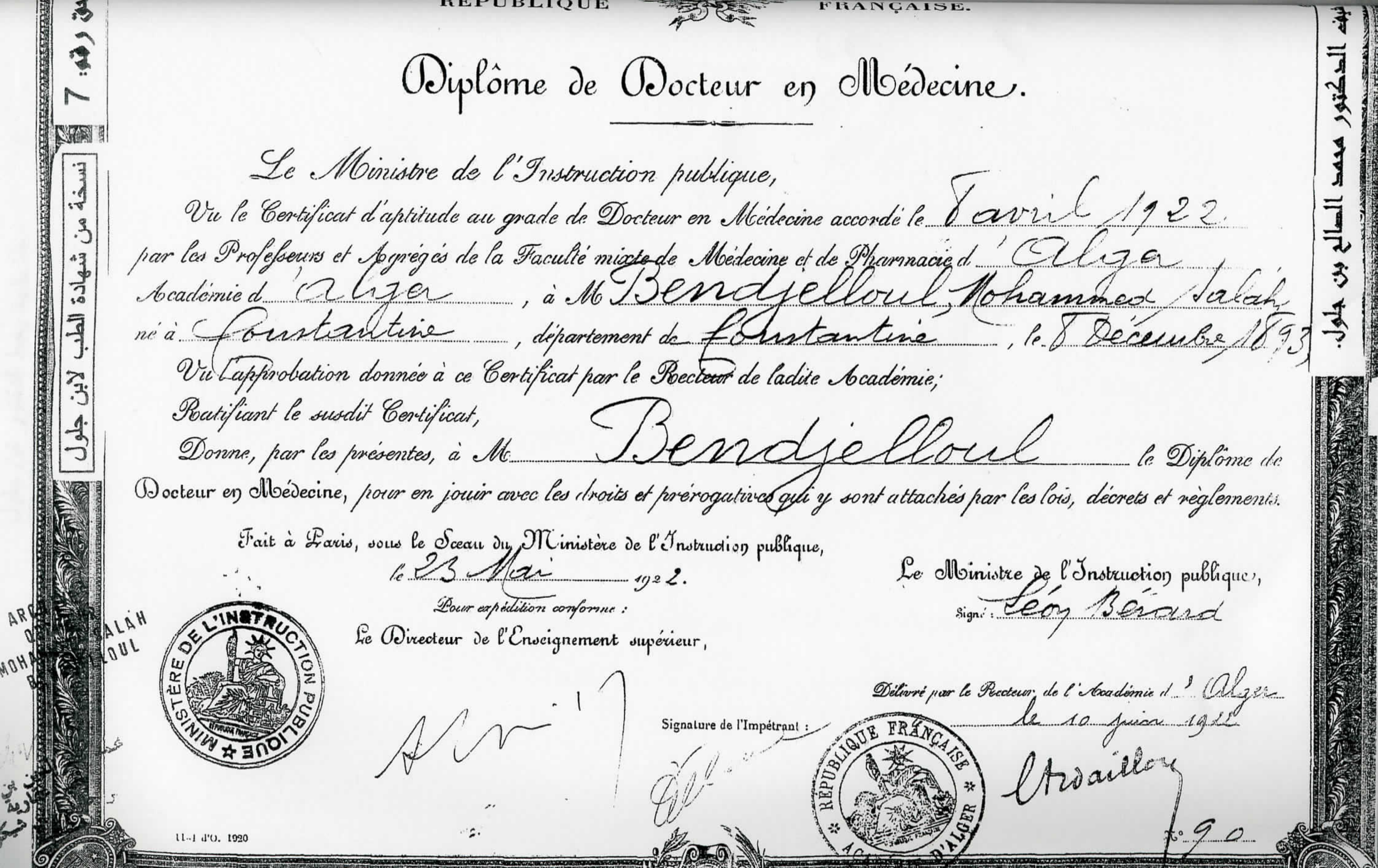




Archives de la Wilaya de Constantine, Dossier des Associations

ملحق رقم: 7

نسخة من شهادة الطب لابن جلول



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Diplôme de Docteur en Médecine.

Le Ministre de l'Instruction publique,

Vu le Certificat d'aptitude au grade de Docteur en Médecine accordé le 8 avril 1922 par les Professeurs et Agrégés de la Faculté mixte de Médecine et de Pharmacie d'Alger Académie d'Alger, à M Bendjelloul Mohammed Salah né à Constantine, département de Constantine, le 8 Décembre 1893

Vu l'approbation donnée à ce Certificat par le Recteur de ladite Académie;

Ratifiant le susdit Certificat,

Donne, par les présentes, à M Bendjelloul le Diplôme de Docteur en Médecine, pour en jouir avec les droits et prérogatives qui y sont attachés par les lois, décrets et règlements.

Fait à Paris, sous le Sceau du Ministère de l'Instruction publique, le 23 Mai 1922.

Le Ministre de l'Instruction publique,
Signé : Léon Bérard

Pour expédition conforme :
Le Directeur de l'Enseignement supérieur,

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

Signature de l'Impétrant :

Délivré par le Recteur de l'Académie d'Alger le 10 juin 1922

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ACADÉMIE D'ALGER

N° 90

11-1 d'O. 1920

توقيف الدكتور محمد الصالح بن جلول.

الملحق رقم: 8 | وصفة طبية بخط الدكتور ابن جلول

DOCTEUR BENDJELLOUL

EX-INTERNE
DE
[illegible] DE MUSTAPHA, ALGER
[illegible]
DE LA FACULTÉ DE MÉDECINE

MÉDECIN DE COLONISATION

HERBILLON

Herbillon, le 193

ARCHIVES
DOCTEUR
MOHAMMED-SALAH
BENDJELLOUL

أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول

الملحق رقم: 9 | نسخة من بطاقة شخصية لابن جلول

CONSEIL
DE LA
RÉPUBLIQUE

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

concernant

MM. les Conseillers de la République



CONSTANTINE — (Fin de mandat 30.11.48)

NOM (en majuscules d'imprimerie) BENDJELLOUL

PRÉNOMS (souligner le prénom usuel) Mohamed-Salah

ÉLU CONSEILLER DE LA RÉPUBLIQUE le 8 Décembre 1946.

Lieu de naissance CONSTANTINE

Date de naissance 8 Décembre 1893

Profession Docteur en Médecine

Parti Politique Groupe Union et Entente Franco-Musulmane (M.I)

Mandats électifs

Conseiller Général de Constantine

Maire de

Ancien Sénateur de

Ancien Député de 4.10.51 ... 2.12.55

Ancien Délégué de l'A. C. P. oui

Ancien Député de la 1re A. N. C. oui (1945-1946)

» » 2me A. N. C.

Domicile

à PARIS ~~54 rue de Bagneux (6ème)~~ ~~6, place de la Plaine Carignan~~

152 av. Victor Hugo Paris 16e T [illegible] 03-01

en province CONSTANTINE (Algérie)

Numéro de Téléphone

à PARIS ~~BAL... 14-04~~

en province 43-58 à Constantine

أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول.

الملحق رقم: 10 | مراسلة ابن جلول سلطات باريس أيام الثورة المسلحة

ASSEMBLÉE NATIONALE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

PARIS le I4 Avril 1956

A Monsieur le PRESIDENT de la REPUBLIQUE
A Monsieur le PRESIDENT du CONSEIL des MINISTRES
A Monsieur le MINISTRE de la DEFENSE NATIONALE
A Monsieur le MINISTRE RESIDANT en ALGERIE

P A R I S

Monsieur le Président de la République,

Monsieur le Président du Conseil;

Messieurs les Ministres,

J'ai l'honneur de protester encore une fois auprès de vous contre le nouveau bombardement par terre, mer et par air que viennent d'opèrer pour la seconde fois dans la région de Bône les Forces Armées Françaises.

Ces violents bombardements crachant " le fer et le feu" atteignent rarement les buts visés mais détruisent surtout des mechtas et des populations de femmes et d'enfants innocents.

Le retentissement de ces actes de guerre dans l'opinion publique soulève une indignation générale; il creuse profondément le fossé entre Français et Musulmans et détruit la communauté Franco-Musulmane.

Veuillez agréer Monsieur le Président de la République, Monsieur le Président du Conseil, Messieurs les Ministres, l'expression de mes sentiments déférents.

Docteur BENDJELLOUL
Ancien Député

Centre National des Archives,

Dossier GPRA, note des Élus Musulmans 1956.

N°831 C.I.E. CONSTANTINE, le 19 Juillet 194

7/x

Renseignement

Objet : Opinion du Docteur BENDJELLOUL sur les conditions dans lesquelles la répartition des tissus d'importation américaine est effectuée.

Source : Très sûre

25/d

A son retour d'Alger, au lendemain de la clôture de la dernière session des Délégations Financières, le Docteur BENDJELLOUL a déclaré à un informateur des plus sûrs que les élus musulmans n'étaient pas satisfaits des conditions dans lesquelles les tissus d'importation américaine étaient répartis entre les divers éléments de la population. Les Européens, au dire du Conseiller Général Indigène de CONSTANTINE, bénéficieraient de tissus de bonne qualité, alors que les Musulmans ne recevraient que des étoffes de qualité inférieure. Pour mettre un terme à cet état de choses, les élus musulmans seraient décidés à s'adresser directement aux Alliés.

Destre = CIEC (CC)
Sre Gle AM
Archives (7/x et 25/d) —

Archives de la wilaya de constantine, Dossier Indigène, Note C.I.E, N°831,7/X-25/D.

مصطلحات الرموز

مصطلحات الرموز الأساسية

A.C.P : Assemblée Consultative Provisoire.

A.W.A : Archives de la Wilaya d'Alger.

A.W.C : Archives de la Wilaya de Constantine.

A.W.O : Archives de la Wilaya d'Oran.

C.F.L.N : Comité Français de Libération National.

C.I.E : Centre d'Information & Études.

J.O.R.F : Journal Officiel de la République Française.

M.N.A : Mouvement National Algérien.

M.T.L.D : Mouvement Pour le Triomphe des Libertés Démocratiques.

R.F.M.A : Rassemblement Français Musulmans Algérien.

R.P.F : Rassemblement Populaire Français.

S.F.I.O : Section Française de L'Internationale Ouvrière.

S.LN.A : Service Liaison Nord Africain.

مراجع البحث

▪ مراجع البحث:

▪ الأرشيف الخاص:

***.Archives du Docteur Mohamed–El Saleh Bendjelloul:**

- Lettre de monsieur l'Adjoint maire de la Commune Mixte de l'Aurès, Arris le 7 Janvier 1927.
- Lettre de M. Bendjelloul à M. Marcel Nataf, le 20 Avril 1929.
- Une lettre de Bendjelloul à monsieur le Préfet de Constantine & monsieur le Sous Préfet d'Annaba, le 22 Avril 1929.
- Une lettre de Bendjelloul à monsieur le Gouverneur Général & le Préfet de Constantine, 10 Juin1930.
- Télégramme de Bendjelloul à monsieur Régnier, le 11 Décembre 1951.
- Une lettre de Bendjelloul à monsieur le Secrétaire Général du Conseil National, 04 Janvier 1952.
- Une lettre de Bendjelloul à monsieur Jacques Soustelle, 04 Janvier 1952.
- Une copie d'un Télégramme de Bendjelloul à monsieur Le Gouverneur Général, sans date.
- Une copie d'un Télégramme de Bendjelloul à monsieur Le Sous Préfet d'Annaba, sans date.
- Une lettre aux Autorités Françaises, 16 Janvier 1929.
- Une copie d'un Télégramme de Bendjelloul, sans destinataire & sans date.
- Une lettre de Bendjelloul en trois pages, destinataire les Autorités Françaises, sans date.
- Une lettre manuscrite de Bendjelloul, sans destinataire & sans date.
- Une lettre manuscrite de Bendjelloul, sans destinataire & sans date.

- Une Ordonnance du docteur Bendjelloul.
- Fiche de Renseignements Concernant MM. Les Conseillés de la République.
- Brevet de Langue Arabe, université d'Alger.
- Certificat d'études physiques et chimiques et naturelles, Faculté des Sciences d'Alger, n° 472.
- Déclaration de Bendjelloul à M. le Capitaine de Gendarmerie d'Herbillon.
- Diplôme de Bachelier de l'enseignement secondaire n° 602, de Bendjelloul.
- Diplôme de Docteur en médecine n° 90, Université d'Alger, de Bendjelloul.
- Extrait du registre des actes de naissance pour l'année 1893, n°1630, mairie de Constantine, de Bendjelloul.
- Livre scolaire, Faculté mixte de médecine et de pharmacie d'Alge, de Bendjelloul.

- أرشيف الدكتور محمد الصالح ابن جلول، شهادة ميلاد رقم676، بلدية قسنطينة القديمة.
- أرشيف الدكتور محمد الصالح ابن جلول، عقد قران رقم 181، بلدية قسنطينة القديمة.

- **الأرشيف الوطني:**

*.Centre National des Archives:

- **Dossier GPRA:**

- Réunion des Élus du deuxième collége de Constantine, sans date.
- Le Conseil National, 20 Mars1956.
- Le Conseil National, sans date.
- Le Conseil National, n°48, 1955.
- Le Conseil National, Micro-films N°06.
- Note des Élus Musulmans Pour monsieur le Président du Conseil des Ministres, 1955.

- **الأرشيف الولائي:**

*. Archives de la wilaya d'Alger:

- **Dossier des Associations:**

- Boite n°IZ34, n°AP34872.

*. **Archives Département de médecine d'Alger**, Régistre d'étudiants inscrits en médecine, Université d'Alger (1913-1920).

*. Archives de la wilaya d'Oran:

- Boite n°4481, Commune mixte d'Ain-Temouchent, document n°125.
- Boite n° 4477, Front Constitutionnel Algérien.
- Boite n° 4476, Note C.I.E n° 294, Août 1939.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n° 1785, le 15 Juillet 1942.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°582, le 30 Novembre 1942.
- Boite n° 4477Note C.I.E n° 83, le 14 Janvier 1943.
- Boite n° 4476, Note C.I.E n° 233, Février 1943.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°630, le 31Mai1943.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°456, date non visible.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°530, le 03 Septembre 1942.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°729, le 30 Novembre 1943.
- Boite n° 4477, Note C.I.E n°757-759, le 18 Décembre 1943.
- Boite n° 4062, Dossier Réformes Musulmans Mardi 21 décembre1943.
- Boite N° 4481, Rapport sur la Presse Indigène en Algérie.
- Boite n°1181, Sous Préfecture de Tlemcen, N° R.S.3.
- Boite n° 2620, Comité Française de Libération National, Commissariat d'État aux Affaire Musulmanes, Alger le 21 Mars1944.
- Bulletin de Presse Indigéne d'Algérie, Octobre 1937.

*. Archives de la Wilaya de Constantine:

- **Dossier S.L.N.A:**

- Note sur les Réformes désirées par la Fédération des Élus des Indigènes du département de Constantine, 17 Avril 1931.
- Cabinet du Préfet, document N°322, le 21 Avril1937.

- **Dossier Indigène:**

- Note C.I.E, N°831,7/X-25/D.

- Note C.I.E, 12 Juillet 1940.

- Rapport C.I.E, N° 1016, 4 Décembre 1941.

- Rapport sur le moral, Juillet 1943, 19éme corps d'Armée, 2éme bureau, N°602/AL .ts/.

- Boite n° 02, Rapport de la surveillance politique des Indigènes, département de Constantine, document n° 20443, 26 Mai 1936.

- Rapport sur le moral, période du 1er au 15 Juillet 1942, 19émecorps d'armée, deuxième bureau.

- Note C.I.E n° 792, le 09 Octobre 1942, 25/D.

- Police des Renseignements Généraux, districte de Constantine, n°2391, 1 Avril 1946.

- **Dossier des Associations:**

- Le Centenaire de l'Algérie, Ce que pensent les élus des Indigènes du département de Constantine, n° AG72.

- **الشهادات:**

- شهادة مسجّلة للسيد رمضان حجيلة، يوم 2003/07/12، ببلكور، الجزائر العاصمة.
- شهادة مكتوبة لمحمّد نصر الدين بن جلول، ابن الدكتور ابن جلول، 2003/11/27، قسنطينة.

- **المطبوعات بالفرنسية:**

- Bulletin de comité de l'Afrique Française, n°02, Février 1935, 287 p.
- Documents Nord Africain, n° 308, 12 Avril 1958, 686 p.
- Documents Nord Africain, n° 344-345, du 27/3 au 3/4/1959, 732 p.

- Gouvernement de l'Algérie, Article de Presse Française ou Étrangère concernent l'Algérie, Service de l'Information, imprimerie officielle du Gouvernement Général de l'Algérie, Alger 1955, 32 p.
- Gouvernement général de l'Algérie, Commission chargée d'établir un Programme de Réformes Politiques, Sociales & Économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie, Tome II, volume I, Imprimé Gouvernement Générale, Alger 1944, 400 p.
- J.O.R.F:
  - N° : 184, 06 Juin 1930.
  - N° : 138, 12 Juin 1930.
  - N° : 161, 09 Juillet 1930.
  - Assemblée Consultative Provisoire, séance du 14 Décembre 1944.
  - Annexe 390, 2éme séance, 23 Mars 1945.
  - Annexe 390, 2éme séance, 30 Mars 1945.
  - Assemblée Consultative Provisoire, séance du 18 Juillet 1945.
- M. De peyerimhoff, Rapport à Monsieur Jannart, Gouverneur Général de l'Algérie, Tome I, imprimerie Typographique, Alger 1906, 597 p.
- Maurice Duverger, François Coguel, Jean Touchard, Les élections du 2 Janvier 1956, Cahiers du Fond National des Sciences Politiques, Partis et Élections, Armand Colin, Paris 1956, 300 p.
- Ministère de l'Intérieur, Les Élections Législatives du 17 Juin 1951, éditions de la Présidence du Conseil, Secrétariat Général du Gouvernement, Paris 1953, 452 p.

- **المراجع باللغة العربية:**

- **أحسن بومالي**، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954- 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر بدون سنة، 391 ص.

- **أحمد توفيق المدني**، حياة كفاح، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1988، 435 ص.
- **الأمين شريط**، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، 150 ص.
- **بنيامين سطورا**، مصالي الحاج (1898–1974) رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، 295 ص.
- **الجيلالي صاري**، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900–1945)، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1987، 281 ص.
- **حميد عبد القادر**، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر2001، 267 ص.
- **رابح تركي**، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، 379 ص.
- **الزبير بن رحال**، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية (1889–1940)، دار الهدى، عين المليلة، الجزائر بدون سنة، 148 ص.
- **عبد الكريم بوصفصاف**، عبد الرحيم سكفالي، ذراع الطاهر، جميلة معاشي، الجمعي خمري، كريمة بن حسين، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،

منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، 334 ص.

- **عبد الكريم بوصفصاف**، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945)، دار البعث، قسنطينة 1981، 421 ص.
- **عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون**، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920–1936)، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، 476 ص.
- **عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون**، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية (1936–1945)، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، 505 ص.
- **عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون**، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1945–1954)، الجزءالثالث، المؤسسة الوطنيـــة للكتاب، الجزائر1986، 532 ص.
- **عبد الله حمادي**، الحركة الطلابية الجزائرية (1871–1962)، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، 156 ص.

- **عبد الحميد زوزو**، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، 270 ص.
- **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، 524 ص.
- **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، 302 ص.
- **مصطفى الأشرف**، الجزائر (الأمة والمجتمع)، الترجمة من الفرنسية، الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، 468 ص.
- **محمد خير الدين**، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر بدون تاريخ، 447 ص.
- **مالك بن نبي**، مذكرات شاهد قرن، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق 1984، 456 ص.
- **مالك بن نبي**، مشكلات الحضارة (الصراع الفكري في البلاد المستعمرة)، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق 1988، 144 ص.
- **ناصر الدين سعيدوني**، أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة، الجزائر2000، 206 ص.
- **يحي بوعزيز**، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ، 178 ص.
- **يوسف مناصرية**، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1988، 119 ص.

المراجع باللغة الأجنبيــة :

- Abbas Ferhat, L'Indépendance Confisquée, Flammarion 1984, 227 p.
- Abbas Ferhat, La Nuit Colonial, édition Réné Julliard, Paris 1962, 233 p.
- Abbas Ferhat, Le Jeune Algérien, édition Garnier Frères, Paris 1981, 208 p.
- Abbas Ferhat, Pourquoi Nous créons L'Union Populaire Algérienne?, Prémin ville 1938, 43 p.
- Abderrahmane Kiouane, Moments du Mouvement National, (textes & positions), éditions Dahlab, Alger, 349 p.
- Abou AL-Kacem Saadallah, La Moutée du Nationalisme Algérien

(1900-1930), 2[éme] éditions, Entreprise Nationale du livre, Alger 1985, 381 p.

- Ahmed Hannache, La Longue Marche de l'Algérie Combattante (1830-1962), édition Dahlab, Alger 1980, 349 p.
- Alistaire Horne, Histoire de la Guerre d'Algérie, Albin Michel, Paris 1980, 184 p.
- Amar Naroun, Ferhat Abbas ou Les chemins de la Souveraineté, éditions de Noël, paris 1961, 183 p.
- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), édition de Minuit, Paris 1962, 162 p.
- Belkacem Rechem, Les Musulmans Algériens dans l'Armée Française (1919-1945), l'Harmattan, Paris 1996, 326 p.
- Benjamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas, Une autre Algérie, Casbah éditions, Alger 1995, 429 p.
- Benjamin Stora, Messali Hadj (1898-1974):Pionnier du Nationalisme Algérien, éditions Rahma, Alger 1991, 304 p.
- Bernard Droz, Lever Evelyne, Histoire de la Guerre d'Algérie (1954-1962), Le Seuil, Paris 1981, 375 p.
- Capitaine Carret, Les Étudiants Musulmans Algériens inscrits à l'Université d'Alger, Centre de hautes études d'administrations Musulmane, 12 décembre 1951, 30 p.
- Charles de Gaulle, Mémoires, introduction par Jean-louis Crémieux, Brilhac, édition présentée, établie & annotée par Marius-François Guyard, Chronologie et relevé de variantes par Jean- luc Barde, éditions Gallimard, Paris 2000, 1505 p.
- Charles-André Julien, Une pensée Anticoloniale, Sinbad, Paris 1979, 268 p.
- Charles-Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Plon, Paris 1959, 233 p.
- Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954), 1[ére] édition, Tome I, presse Universitaire, Paris 1979, 643 p.

- Charles- Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, 5éme éditions, Presses Universitaires de France, Paris 1974, 126 p.
- Charles-Robert Agéron, France Coloniale ou Parti Colonial ? P.U.F, Paris 1978, 302 p.
- Chérif Benhabiles, L'Algérie Française vue par un Indigène, préface de M. Georges Marçais, Fontana frères, Alger 1914, 195 p.
- Chikh Slimane, L'Algérie en Armes ou le temps des Certitudes, Economica, Paris 1981, 512 p.
- Claude Collot, Henry- Jean Robert, Le Mouvement National Algérien:textes (1912-1954), 2éme éditions, O.P.U, Alger 1981, 343 p.
- Claude Martin, Histoire de l'Algérie Françaises (1830-1962), édition des 4 fils Aymon, Paris 1963, 508 p.
- Denise, Robert Barrat, Algérie 1956 (livre blanc sur la répression), Préface Pierre Vidal Naquet, postface Daho Djerbal, édition Barzakh, Alger 2001, 348 p.
- Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN (1954-1962), Casbah éditions, Alger 2003, 812 p.
- Guy Pervillé, Les Étudiants Algériens de l'Université Française (1880-1962), préface de Charles-Robert Agéron, éditions CNRS, Paris 1984, 346 p.
- Henri Pellegrin, Le Statut de l'Algérie, La Maison des Livres, Alger 1948, 238 p.
- Ihaddaden Zahir, Histoire de la presse Indigène en Algérie (des Origines jusqu'en 1930), ENAL, Alger 1983, 410 p.
- Jacqueline Baylé, Quand l'Algérie devenait Française, Fayard, Paris 1981, 380 p.
- Jacques Berque, Le Maghreb entre deux guerres, 3éme éditions, Le Seuil, Paris 1979, 442 p.

- Jacques Jurquet, La Révolution Algérienne et parti communiste Français, le Génocide Colonialiste du Constantinois (1939-1945), Tome III, édition du Centenaire, Paris 1979, 466 p.
- Jacques Soustelle, Aimée et Souffrante Algérie, Plon, Paris 1956, 307 p.
- Jean-Claude Vatin, L'Algérie Politique, Histoire et Société, Presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques, 2éme éditions, Paris 1983, 352 p.
- Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb, de 1830 à nos jours, édition Fayard, Paris 1994, 822 p.
- Jean Mélia, Le Triste sort des Indigènes Musulmans d'Algérie, Les Incidents de Constantine et de Sétif (Août 1934), 3éme éditions, Mercvre de France, Paris 1935, 254 p.
- Jean-Luc Einaudi, Un Algérien, Maurice Laban, le Cherche Midi éditeur, Paris 1999, 190 p.
- Jean Vaujour, De la Révolte à la Révolution aux premiers jours de la guerre d'Algérie, Albin Michel, Paris 1985, 472 p.
- Johan-Hendrik Meuleman, Le Constantinois entre les deux guerres mondiales, Office des Publications Universitaires, Alger 1991, 338 p.
- Josette Sutra, Algérie, Mon Amour (Constantine 1920-1962), L'Atlanahrope 1979, 250 p.
- L. Boyer Banse, Français de France, Français d'Algérie, La Maison des Livres, Alger 1946, 30 p.
- Léon Celerier, Six Générations en Algérie, Les Presses Universelles, Paris1978, 480 p.
- Lucien Ades, L'Aventure Algérienne (1940-1944): Pétain, Giraud, De Gaulle, Belfond, Paris 1979, 252 p.
- Mabrouk Bel-Hocine, Le Courrier Alger – le Caire (1954 – 1956) & le Congrès de la Soummam dans la Révolution, Casbah éditions, Alger 2000, 349 p.

- Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, L'Algérie dans l'histoire, Entreprise Nationale du livre, Alger 1989, 283 p.
- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), Tome I, 2éme éditions, Entreprise Nationale du livre, Alger 1993, 525 p.
- Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens, éditions Rocher Noir, Paris 1998, 248 p.
- Martmut El Senhans, La Guerre d'Algérie (1954-1962), préface de Gilbert Meynier, Publi-Sud, Paris 1999, 1071 p.
- Maurice Ajam, Problèmes Algériens, Préface de M. Joseph Caillaux, Emile La Rose, Paris 1913, 211 p.
- Mohamed Derouiche, Le Scoutisme, École du Patriotisme, Entreprise Nationale du Livre, Alger 1985, 267 p.
- Mohammed El-Aziz Kessous, La Vérité sur le Malaise Algérien, préface du Docteur Bendjelloul, Propriété de l'Auteur, Bône 1935, 115 p.
- Mohammed Harbi, Une Vie debout, Mémoires Politiques (1945-1962), Tome I, Casbah éditions, Alger 2001, 418 p.
- Mohammed Harbi, 1954 La Guerre Commence en Algérie, édition Complexe, 3éme éditions, Bruxelles 1998, 209 p.
- Mohammed Harbi, Benjamin Stora, La Guerre d'Algérie (1954-2004), La Fin de L'Amnésie, Tome2, éditions Chihab, Alger 2004, 377 p.
- Mohamed Lebjaoui, Verités sur la Révolution Algérienne, édition Gallimard, Paris 1970, 249 p.
- Partrick Eveno, Jean Planchais, La Guerre d'Algérie, éditions La Phomic, Alger 1990, 425 p.
- Paul-Emile Sarrasin, La Crise Algérienne, Les éditions du Cère, Paris 1949, 244 p.
- Pièrre Fontana, Dictionnaire des Communes de l'Algérie, Alger 1903, 212 p.

▪ Pierre le Goyet, La Guerre d'Algérie, Perrin, Paris 1989, 499 p.
▪ Renaud De Roch Brune, Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938), préface de Ahmed Ben Bella, Post faces de Charles-André Julien, Charles-Robert Agéron, Mohammed Harbi, édition Jean Claude Lattes, Paris 1982, 318 p.
▪ René Lespès, Pour Comprendre l'Algérie, imprimerie Victor Heintz, Alger 1937, 218 p.
▪ Robert Aron, François Lavagne, Janine Feller, Yvette-Garnier Rizet, Les Origines de la Guerre d'Algérie, Arthème Fayard, Paris 1962, 332 p.
▪ Thomas Oppermann, Le Problème Algérien, Données Historiques, Juridiques, Politiques, Traduit de l'Allemand par J.Lucerf , Préface d'Alfred Grosser, éditions François Maspéro, Paris 1961, 315 p.

• **المقالات المنشورة بالعربية:**

▪ أنيسة بركات، "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد 9، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980، ص ص:49-55.
▪ وناسة سياري تنقور، "صالح باي ومدينة النسيان"، إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية لوهران، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1998، ص ص:71-86.

• **المقالات المنشورة بالفرنسية:**

▪ André Coudron, "Assemblée Nationale Constituante", Revue Parcours, Les Hommes et l'Histoire Recherche Biographiques (1830-1962), N° 5, Paris, Novembre 1983, pp:3-5.
▪ Mostefa Haddad, Revue d'Histoire Maghrébine, 26éme annéé, N°95-96, Mai 1995, Université de Constantine, pp:294-297.

• **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

• **باللغة العربية:**

- ابراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينات (النهضة والصراع السياسي)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تحت إشراف الدكتور الصم المنور، جامعة وهران، جوان 1986، 228 ص.
- أحمد مريوش، الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، بوزريعة1991- 1992، 602 ص.
- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع (في النصف الأول من القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، رسالة دكتوراه دولة، معهد التاريخ، جامعة تونس الأولى 1998، 584 ص.
- ولد النبية كريم، الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر (نموذج عين تموشنت المختلطة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور دحو فغرور، جامعة وهران، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2000-2001، 278 ص.

- **باللغة الأجنبية:**

- Habiba Zerkine, The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine, Thèses doctorat N° 5472, vol II, Université de Washington, 22 May 1994, 719 p.
- Mohamed Medjaoud, l'Action Réformiste de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens (1920-1940), Thèse de doctorat, université Paul Valery, Montpellier III, Année 1991-1992, 478 p.
- Tayeb Chentouf, L'Assemblée Algérienne (1947-1956), thèse de doctorat de 3ème cycle de lettre, Faculté des lettres et des sciences Humaines de Paris, Sans date, 201 p.

- **الجرائد والمجلات بالعربية:**

- **الأحرار**، العدد 670، 13 ماي 2000.

- **الأمّة**، العدد 87، السنة الثانية، 25 أوت 1936.
- **البصائر**، العدد 43، 13 نوفمبر 1936.

- العدد 29، 29 مارس 1948.

- العدد 225، 10 أفريل 1953.

-العدد 347، 30 ديسمبر 1955.

- **الجمهورية**، العدد 8899، 13 ماي 1991.
- **الخبر**، العدد 3774، 10 ماي 2003.
- **النجـــاح**، العدد 1905، 30 سبتمبر 1936.

- العدد 1911، 04 أكتوبر 1936.

- العدد 1965، 07 مارس 1937.

- **الميدان**، العدد 19، 31 أكتوبر 1937.
- **اليوم**، 30 نوفمبر 1999.

- 20 أوت 2000.

- **النصر**، العدد 2433، 02 ماي 1985.

- <u>**الجرائد والمجلات بالأجنبية:**</u>

- **Dépêche Algérienne (La)**, 28 Mai 1945.
- **Echo-Soire**, N° 2040, 21 Août 1955.

- N° 2049, 31 Août 1955.

- **Echo D'Oran (L')**, 06 janvier 1937.

- 07 janvier 1937.

- **El Moudjahid**, N°79, 20 Septembre 1960.
- **Entente (L')**, N°126, 29 Avril 1939.

- N°134, 02 Novembre 1939.

- N°139, 09 Mai 1940.

- N°149, 17 Mars 1941.

- N° Spécial, Novembre-Décembre1941.

- N°157, 29 Janvier 1942.

- **Égalité (L')**, N° 67,02 Mars 1947.
- **Expresse (L')**, N° 2637, du 17 au 23 janvier 2002.

- N° 2045, du 14 au 20 mars 2002.

- **Ikdam (L'),** N° 04, Vendredi 1er Mai 1931.

- N° 14, Dimanche 15 novembre 1931.
- N° 37, Mardi 20 Juin 1933.
- N° 38, Samedi 1er Juillet 1933.
- N° 52, Samedi 25 Novembre 1933.
- N° 54, Vendredi 25 Décembre 1933.
- Sans numéro, Samedi 26 Janvier 1935.

- **Jabhat-El Tahrir El-Ouatani**, Textes Fondamentaux du Front de Libération National (1954-1962), Ministère de l'Information et de la Culture, Alger 1976, p.87.
- **Monde (Le)**, 23 Juillet 1960.

- N° 4900, 21 Octobre 1960.

- **Oran Matin**, 01 Janvier 1937.

- 01 Septembre 1938.

- **Voix Indigène (La)**, N° 208, Mercredi 28 Juin 1933.

- N° 210, Mardi 4 Juillet 1933.
- N° 211, Samedi 8 Juillet 1933.
- N° 213, Jeudi 20 Juillet 1933.
- N° 243, Jeudi 18 Janvier 1934.
- N° 252, Jeudi 22 Mars 1934.
- N° 255, Jeudi 12 Avril 1934.
- N° 287, Mardi 13 Novembre 1934.
- N° 292, Mardi 11 Décembre 1934.
- N° 299, 08 Janvier1935.

- N° 317, 15 Mars 1935
- N° 346, 25 Octobre 1935.
- N° 385, 19 Octobre 1936.
- N° 410, 08 Juillet 1937.
- N° 415, 01 Octobre 1937.
- N° 476, 20 Avril 1939.
- N° 506, 25 Avril 1940.
- N° 514, 11 Juillet 1940.
- N° 536, 03 Avril 1941.
- N° 654, 13 Mai 1946.
- N° 671, 06 Décembre 1946.

• **Voix Libre (La)**, N° 01, 12 Février 1947.

فهرس الموضوع

▪ فهرس الموضوع:

الصفحة: